

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الحماية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
—دراسة عينة من المؤسسات—

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: حماية ومالية المؤسسة

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

أ.د حمدي باشا نادية

زلاق حليلة

أ.د عمراوي سميرة

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الحماية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
—دراسة عينة من المؤسسات—

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: حماية ومالية المؤسسة

أمام اللجنة المشكلة من:

إعداد الطالبة: زلاق حليلة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
معزوز نشيدة	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيسا
حمدي باشا نادية	أستاذ	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
عمر اوي سمية	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مشرفا مساعدا
مفتاحي محمد	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
طويل أسيا	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
برصة المهدي	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا
بوسليمان صليحة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى؛

والدي حفظه الله

والدتي حفظها الله و رعاها

و إلى كل طالب علم مثابر وطموح

الشكر والتقدير

قبل كل شيء، أحمد الله عز وجل الذي أنعم علي بنعمة العلم ووفقني إلى بلوغ هذه الدرجة ويسر لي إنجاز هذا البحث وأقول: " اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا".

وعملاً بقول النبي عليه أفضل الصلاة والسلام:

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص إلى الأستاذة الفاضلة "حمدي باشا نادية" والأستاذة الفاضلة "عمر اوي سمية" على تفضلهما بالإشراف على هذا العمل وتقديم لنا النصح والتوجيه.

والشكر موصول لكل من شجعني وأعانني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الجباية البيئية في زيادة الوعي البيئي للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المتسبب الأول في تلويث البيئة مع إبراز دورها في المحافظة على البيئة من خلال الإطار القانوني والمؤسسي في الجزائر ومختلف الجهود المبذولة لذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لجوانب متغيرات الدراسة وأسلوب التحليل الإحصائي للبيانات من أجل فهم العلاقة بين الجباية البيئية والوعي البيئي من خلال دراسة عينة شملت 67 مؤسسة جزائرية، ومن بين النتائج المتوصل إليها تبين أن حماية البيئة تعتمد بشكل أساسي على الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية إذ تعتبر المسؤول الأول والأساسي عن التلوث وتدهور البيئة، ارتفاع الرسوم البيئية يشكل دافعاً للمؤسسات لمراجعة أنماط إنتاجها وتبني حلول أكثر استدامة، مما يساهم في تعزيز الممارسات البيئية السليمة داخل المؤسسة، ويحفز ثقافة التوعية والمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية؛ الوعي البيئي؛ المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ABSTRACT:

This study aimed to clarify the impact of environmental taxation on increasing environmental awareness within economic institutions, considering them as the primary contributors to environmental pollution. It also highlights their role in environmental preservation through the legal and institutional framework in Algeria and the various efforts made in this regard. The descriptive method was used to analyze the theoretical framework of the study variables, along with statistical analysis to understand the relationship between environmental taxation and environmental awareness, based on a sample of 67 Algerian institutions. Among the results obtained, it was found that environmental protection fundamentally relies on the environmental awareness of economic institutions, as they are considered the main and primary actors in pollution and environmental degradation. The increase in environmental taxes serves as an incentive for institutions to reassess their production patterns and adopt more sustainable solutions, which contributes to promoting sound environmental practices within the institution and fosters a culture of awareness and environmental responsibility in economic institutions.

Keywords: Environmental Taxation; Environmental Awareness; Algerian Economic Institutions.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	الشكر والتقدير
–	الملخص
–	قائمة المحتويات
–	قائمة الجداول
–	قائمة الأشكال
–	قائمة الملاحق
ب-ن	مقدمة
–	الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية
15	تمهيد
16	المبحث الأول: ماهية البيئة
16	المطلب الأول: مفهوم البيئة
16	الفرع الأول: مفهوم البيئة
19	الفرع الثاني: عناصر البيئة
20	الفرع الثالث: وجه العلاقة بين الإنسان والبيئة
21	المطلب الثاني: مشكلة ندرة الموارد الطبيعية
21	الفرع الأول: تعريف الموارد الطبيعية
23	الفرع الثاني: مشكلة ندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية
24	المطلب الثالث: التلوث البيئي الناتج عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية
24	الفرع الأول: التلوث البيئي
27	الفرع الثاني: المشكلات البيئية الناتجة عن نشاط المؤسسات الاقتصادية
29	المطلب الرابع: الاقتصاد القائم على البيئة

قائمة المحتويات

29	الفرع الأول: التداخل بين الاقتصاد والبيئة
30	الفرع الثاني: الاقتصاد البيئي
32	المبحث الثاني: الإطار النظري للوعي البيئي
32	المطلب الأول: نشأة الوعي البيئي
34	المطلب الثاني: مفهوم الوعي البيئي
34	الفرع الأول: تعريف الوعي البيئي
36	الفرع الثاني: خصائص الوعي البيئي
37	الفرع الثالث: أهمية الوعي البيئي
38	المطلب الثالث: مكونات الوعي البيئي
38	الفرع الأول: التربية البيئية
40	الفرع الثاني: الثقافة البيئية
41	الفرع الثالث: الإعلام البيئي
42	المطلب الرابع: مراحل تنمية الوعي البيئي
42	الفرع الأول: إجراءات تنمية الوعي البيئي
43	الفرع الثاني: تنمية الوعي البيئي
45	المبحث الثالث: تعزيز الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية
45	المطلب الأول: التأهيل البيئي
45	الفرع الأول: تعريف التأهيل البيئي
46	الفرع الثاني: دوافع تبني التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية
47	الفرع الثالث: أدوات منظومة التأهيل البيئي
48	المطلب الثاني: الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية
48	الفرع الأول: تعريف الأداء البيئي
49	الفرع الثاني: أهداف الأداء البيئي
50	الفرع الثالث: مؤشرات الأداء البيئي

قائمة المحتويات

52	المطلب الثالث: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
52	الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي
53	الفرع الثاني: العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
54	المطلب الرابع: المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية
54	الفرع الأول تعريف المسؤولية البيئية
55	الفرع الثاني: عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية
57	الخلاصة
-	الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة
59	تمهيد
60	المبحث الأول: أسس الجباية البيئية
60	المطلب الأول: ماهية الجباية البيئية
60	الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية
63	الفرع الثاني: خصائص الجباية البيئية
66	المطلب الثاني: أهداف ومبررات فرض الجباية البيئية
66	الفرع الأول: أهداف الجباية البيئية
68	الفرع الثاني: مبررات فرض الجباية البيئية
69	المطلب الثالث: أدوات الجباية البيئية
69	الفرع الأول: الأدوات المباشرة
73	الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة
74	المبحث الثاني: مبدأ الملوث الدافع أساس للجباية البيئية
74	المطلب الأول: الإستدخال البيغوفي ومبدأ الملوث الدافع
75	الفرع الأول: الاستدخال البيغوفي
78	الفرع الثاني: ثانيا مبدأ الملوث الدافع
82	المطلب الثاني: مهام و أهداف مبدأ الملوث الدافع

قائمة المحتويات

82	الفرع الأول: مهام مبدأ الملوث الدافع
83	الفرع الثاني: أهداف مبدأ الملوث يدفع
84	المطلب الثالث: مجالات وصعوبات تطبيق مبدأ الملوث الدافع
84	الفرع الأول: مجال مبدأ الملوث الدافع
85	الفرع الثاني: تفعيل مبدأ الملوث الدافع
86	الفرع الثالث: صعوبات تطبيق مبدأ الملوث الدافع
88	المبحث الثالث: دور الجباية البيئية في تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة
88	المطلب الأول: مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة
88	الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة
91	الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة
91	الفرع الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة
94	المطلب الثاني: مساهمة التنمية المستدامة في حماية البيئة
94	الفرع الأول: الاهتمام الدولي بالبيئة في مؤتمرات التنمية المستدامة
98	الفرع الثاني: الاهتمام الدولي بالبيئة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية
99	الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ودورها في حماية البيئة
100	المطلب الثالث: دور الاتفاقيات الدولية في تكريس مبدأ الملوث الدافع لحماية البيئة
100	الفرع الأول: مرحلة التمهيد لظهور مبدأ الملوث الدافع
102	الفرع الثاني: مرحلة التصريح عن مبدأ الملوث الدافع
103	خلاصة
-	الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر
105	تمهيد
106	المبحث الأول: السياسة البيئية ودورها في استدامة الاستثمارات في الجزائر
106	المطلب الأول: ماهية السياسة البيئية

قائمة المحتويات

106	الفرع الأول: مفهوم السياسة البيئية
108	الفرع الثاني: عناصر السياسة البيئية
108	الفرع الثالث: أهداف السياسة البيئية
109	المطلب الثاني: دور السياسة البيئية في استدامة القطاعات الاستثمارية الجزائرية
109	الفرع الأول: الاستثمار في قطاع المناجم
111	الفرع الثاني: الاستثمار في قطاع الصيد البحري
111	الفرع الثالث: الاستثمار في مجال الكهرباء والغاز
112	الفرع الرابع: الاستثمار في مجال المحروقات
113	المطلب الثالث: الصناديق الخاصة بحماية البيئة
113	الفرع الأول: الصناديق الخاصة المرتبطة بطريقة مباشرة بحماية البيئة
115	الفرع الثاني: الصناديق الخاصة المرتبطة بطريقة غير المباشرة بحماية البيئة
116	المبحث الثاني: فعالية الدور المزدوج لسياسة الجباية البيئية في الجزائر
116	المطلب الأول: الدور الردعي لسياسة الجباية البيئية في الجزائر
116	الفرع الأول: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة
119	الفرع الثاني: الرسوم المتعلقة بتلوث الغلاف الجوي
120	الفرع الثالث: الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المحلية
121	الفرع الرابع: الرسم على الزيوت و الشحوم المستوردة و/أو المصنفة محليا
122	الفرع الخامس: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة
123	الفرع السادس: الرسوم التكميلية على التلوث ذوي المصادر الصناعية
124	الفرع السابع: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
125	الفرع الثامن: الرسم على النفايات الحضرية (رسم التطهير)
126	الفرع التاسع: رسم الفعالية الطاقوية
127	الفرع العاشر: إتاحة رخصة الصيد
130	المطلب الثاني: الدور التحفيزي لسياسة الجباية البيئية في الجزائر

قائمة المحتويات

130	الفرع الأول: الجباية التحفيزية في قانون 20-01
131	الفرع الثاني: التحفيز الجبائي البيئي في القانون 02-02
131	الفرع الثالث: التحفيز الجبائي البيئي في القانون 10-03
132	الفرع الرابع: الرسوم التشجيعية
134	الفرع الخامس: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون الاستثمار
135	الفرع السادس: التحفيز الجبائي الخاص بالتحكم في الطاقة
136	الفرع السابع: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
137	المطلب الثالث: أهمية فرض العقوبات الجزائية البيئية
137	الفرع الأول: العقوبات الجزائية البيئية المتعلقة بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها
138	الفرع الثاني: العقوبات الجزائية البيئية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
139	الفرع الثالث: العقوبات الجزائية البيئية المتعلقة بحماية المياه
140	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للجباية البيئية في الجزائر
140	المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر
140	الفرع الأول: التحديات البيئية فيما يخص التربة واندثار التنوع البيولوجي
141	الفرع الثاني: انتشار النفايات الصلبة
142	الفرع الثالث: تلوث الهواء بواسطة الانبعاثات الغازية الصناعية
143	المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة البيئية في الجزائر
143	الفرع الأول: متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية
144	الفرع الثاني: مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)
145	الفرع الثالث: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة
146	المطلب الثالث: تحليل إيرادات الرسوم البيئية الردعية في الجزائر
146	الفرع الأول: تطور الرسم على الوقود
147	الفرع الثاني: تطور الرسم على الزيوت والشحوم

قائمة المحتويات

149	الفرع الثالث: تطور الرسم على الأطر المطاطية
150	الفرع الرابع: تطور إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي وإيرادات الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
152	المطلب الرابع: تطور إيرادات الرسوم البيئية ضمن إطار السياسة التحفيزية
152	الفرع الأول: تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
153	الفرع الثاني: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية
154	المبحث الرابع: تحليل التجارب الدولية في تطبيق سياسات الجباية البيئية
155	المطلب الأول: التجربة الأوروبية "السويد وفرنسا"
155	الفرع الأول: الجباية البيئية في السويد
160	الفرع الثاني: الجباية البيئية في فرنسا
163	المطلب الثاني: تجربة الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية
163	الفرع الأول: أنواع الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية
165	الفرع الثاني: الإعفاءات والحوافز الجبائية البيئية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية
166	المطلب الثالث: تجربة الضرائب البيئية في الدول المغاربية
166	الفرع الأول: الجباية البيئية في المغرب
169	الفرع الثاني: الجباية البيئية في تونس
171	خلاصة
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
173	تمهيد
174	المبحث الأول: منهجية الدراسة
174	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
174	الفرع الأول: المنهج العلمي المعتمد
175	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

قائمة المحتويات

176	الفرع الثالث: عينة الدراسة
176	الفرع الرابع: مصادر بيانات الدراسة
178	المطلب الثاني: أداة الدراسة
178	الفرع الأول: تقديم الاستبانة
178	الفرع الثاني: مكونات الاستبانة
180	المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية
182	المبحث الثاني: التحقق من جودة بيانات الدراسة
182	المطلب الأول: صدق الاستبانة
182	الفرع الأول: الصدق البنائي
183	الفرع الثاني: تقديم التحليل العاملي الاستكشافي
185	المطلب الثاني: الصدق البنائي للمحور الأول
196	المطلب الثالث: الصدق البنائي للمحور الثاني
202	المطلب الرابع: ثبات أداة الدراسة بعد التحليل العاملي الاستكشافي
202	الفرع الأول: معامل الفا كرومباخ لثبات الاستبانة
202	الفرع الثاني: طبيعة توزيع متغيرات الدراسة
205	المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات
205	المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا لخصائص المؤسسات محل الدراسة
205	الفرع الأول: خصائص العينة حسب الجنس
206	الفرع الثاني: خصائص العينة حسب العمر
206	الفرع الثالث: خصائص العينة حسب المؤهل الوظيفي
207	الفرع الرابع: خصائص العينة حسب الخبرة المهنية
208	الفرع الخامس: خصائص العينة حسب المركز الوظيفي
209	الفرع السادس: خصائص العينة حسب حجم المؤسسة

قائمة المحتويات

209	الفرع السابع: خصائص العينة حسب القطاع
210	الفرع الثامن: خصائص العينة حسب أهمية البعد البيئي في المؤسسة
211	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
211	الفرع الأول: التحليل الوصفي لأبعاد المحور الأول
217	الفرع الثاني: التحليل الوصفي لأبعاد المحور الثاني
224	المطلب الثالث: اختبار فروق الدراسة
224	الفرع الأول: اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى لخصائص العينة
227	الفرع الثاني: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى لخصائص العينة
233	المطلب الرابع: اختبار أثر الجباية البيئية على الوعي البيئي وتفسير النتائج
233	الفرع الأول: اختبار أثر الجباية البيئية على الوعي البيئي
235	الفرع الثاني: تفسير نتائج الدراسة
241	خلاصة
249-243	خاتمة
277-251	قائمة المراجع
298-279	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
22	جدول (01-01): تصنيف الموارد الطبيعية
51	الجدول (02-01): مؤشرات تقييم الأداء البيئي صالحة لكافة المؤسسات
51	الجدول (03-01): مؤشرات بعد الأداء البيئي
98	الجدول (01-02): البعد البيئي في إطار مؤتمرات منظمة التجارة العالمية
101	جدول (02-02): الاتفاقيات التمهيدية لظهور مبدأ الملوث الدافع.
119	جدول (01-03): تحديد الرسم على المنتجات البترولية
120	الجدول (02-03): الرسم على الوقود
127	الجدول (03-03): معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي بالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا
127	الجدول (04-03): معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي بالنسبة للأجهزة المستوردة
129	الجدول (05-03): إتاوة سنوية للحصول على الترخيص بالصيد البحري التجاري
129	الجدول رقم (06-03): الصيد الترفيهي عن طريق الغوص
129	الجدول (07-03): إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد
142	جدول (08-03) تطور الكمية اليومية التي يخلفها الفرد من النفايات الصلبة
143	الجدول (09-03): نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة) في الجزائر من فترة 2016-2020
144	الجدول (10-03): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كيلو طن) خلال فترة 2015-2020
145	الجدول (11-03): الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر (هكتار لكل شخص) (2018-2021)
146	الجدول (12-03): تطور الرسم على الوقود 2016-2019؛ الوحدة: (دج)

قائمة الجداول

147	الجدول (03-13): تطور الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة محلياً 2016-2021: الوحدة: (دج)
149	الجدول (03-14): تطور الرسم على الأطر المطاطية الجديدة و/أو المستوردة أو المنتجة محلياً 2016-2019: الوحدة: (دج)
150	الجدول (04-15): تطور الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي 2016-2019: الوحدة: (دج)
151	الجدول (03-16): تطور الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي 2016-2019: الوحدة: (دج)
152	الجدول (03-17): تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية 2016-2019: الوحدة: (دج)
153	الجدول (03-18): الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية 2016-2019: الوحدة: (دج)
156	الجدول (03-19): تصنيف الجباية البيئية حسب نشاط التلوث والقطاع
159	الجدول (03-20): تطور إيرادات الجباية البيئية في السويد للفترة (2010-2022)
162	الجدول (03-21): تطور عائدات الضرائب البيئية من 1995 إلى 2019 " مليون أورو"
176	الجدول (04-01): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة
179	الجدول (04-02): درجات مقياس ليكارت الخماسي
180	الجدول (04-03): فئات مقياس ليكارت الخماسي ودلالته
186	الجدول (04-04): اختباري KMO و Bartlett's للجباية البيئية
187	الجدول (04-05): نتائج مقياس MSA للجباية البيئية
188	الجدول (04-06): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة لبعء الجباية البيئية
189	الجدول (04-07): جودة تمثيل العوامل المستخرجة لمحور الجباية البيئية
191	الجدول (04-08): مصفوفة العوامل بعد التدوير
193	الجدول (04-09): مصفوفة العلاقات الارتباطية بين العوامل

قائمة الجداول

194	الجدول (10-04): العوامل المستخرجة (مصفوفة النمط) لمحور الجباية البيئية
196	الجدول (11-04): اختباري KMO و Bartlett's للوعي البيئي
197	الجدول (12-04): نتائج مقياس MSA للوعي البيئي
198	الجدول (13-04): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للوعي البيئي انطلاقاً من عباراته
199	الجدول (14-04): جودة تمثيل العوامل المستخرجة للوعي البيئي
201	الجدول (15-04): العوامل المستخرجة (مصفوفة النمط) للوعي البيئي
202	الجدول (16-04): معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة
203	الجدول (17-04): معامل الالتواء والتقلطح
203	الجدول (18-04): اختبار كولموغوروف-سيرنوف
205	الجدول (19-04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
206	الجدول (20-04): توزيع أفراد العينة حسب العمر
207	الجدول (21-04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي
207	الجدول (22-04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
208	الجدول (23-04): خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي
209	الجدول (24-04): خصائص عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة
210	الجدول (25-04): خصائص عينة الدراسة حسب القطاع
210	الجدول (26-04): خصائص عينة الدراسة حسب تطور أهمية البعد البيئي في المؤسسة
212	الجدول (27-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد الرسوم البيئية
214	الجدول (28-04): نتائج تفريغ البيانات لبعد التحفيزات الجبائية
216	الجدول (29-04): نتائج تفريغ البيانات لبعد سياسة الجباية البيئية
217	الجدول (30-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة بالجباية البيئية
218	الجدول (31-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد الأداء البيئي
221	الجدول (32-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد التأهيل البيئي

قائمة الجداول

222	الجدول رقم (04-33): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد المسؤولية البيئية
223	الجدول (04-34): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوعي البيئي
225	الجدول (04-35): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للجنس
225	الجدول (04-36): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للعمر
226	الجدول (04-37): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للمؤهل الوظيفي
226	الجدول (04-38): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للخبرة المهنية
227	الجدول (04-39): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للمركز الوظيفي
227	الجدول (04-40): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى لنشاط المؤسسة
228	الجدول (04-41): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى لحجم المؤسسة
228	الجدول (04-42): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي لأهمية البيئة في المؤسسة
229	الجدول (04-42): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للجنس
230	الجدول (04-44): اختبار الفروق في أبعاد الجباية البيئية التي تعزى للعمر
230	الجدول (04-45): اختبار الفروق في أبعاد الجباية البيئية التي تعزى للمؤهل الوظيفي
231	الجدول (04-46): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للخبرة المهنية
231	الجدول (04-47): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للمركز الوظيفي
232	الجدول (04-48): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لنشاط المؤسسة
232	الجدول (04-49): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لحجم المؤسسة
233	الجدول (04-50): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة
234	الجدول (04-51): قاعدة القرار لاختبار الفرضيات
234	الجدول (04-52): اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
ز	الشكل (01): النموذج الافتراضي للدراسة
19	الشكل (01-01): العناصر المشكلة للبيئة
26	الشكل (02-01): تصنيف أنواع التلوث حسب: النوعية، المصدر، التأثير، التحلل
68	الشكل (01-02): أهداف الجباية البيئية
77	الشكل (02-02): مبادئ ضريبة بيغو.
78	الشكل (03-02): العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث
204	الشكل (01-04): التوزيع الطبيعي

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الصفحة
الملحق رقم (01): استبانة البحث	279
الملحق رقم (02): قائمة المحكمين	284
الملحق رقم (03): الصديق البنائي	285
الملحق رقم (04): ثبابة الاستبانة	291
الملحق رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي	292
الملحق رقم (06): خصائص أفراد العينة	292
الملحق رقم (07): نتائج أفراد العينة حول متغيرات الدراسة	295
الملحق رقم (08): اختبار الفرضية الرئيسية	297

مقدمة

تطورت البشرية عبر العصور بتوازن مع البيئة المحيطة بها حيث كانت الثروات الطبيعية تستغل بمعدلات مناسبة وكان تأثير الإنسان على البيئة محدوداً، لكن التقدم الهائل الذي شهده العالم في مختلف المجالات نتيجة الاهتمامات البشرية في تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور العلمي والتكنولوجي، تسبب في تفاقم الأزمات البيئية وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية وارتفاع مستويات التلوث الذي عكس حجم التحديات التي تواجهها البشرية في الحفاظ على بيئة سليمة وضمان استدامة بيئية للأجيال القادمة، هذا الأمر استدعى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للحد من هذه الآثار السلبية والعمل على تحقيق التوازن البيئي.

إن النظرة الجديدة التي زادت من الاهتمام بالقضايا البيئية تعكس تغيراً في الوعي البيئي العالمي بأهمية حماية البيئة وتأثيرها على الحياة البشرية، بحيث تعتبر حماية البيئة مسؤولية عالمية تتطلب تعاوناً دولياً شاملاً وأصبح من الضروري أن تكون هي على رأس أولويات كل دولة بغض النظر عن مستواها الاقتصادي، وقد أدى هذا التحول في التفكير إلى تبني معايير بيئية دولية، فظهر مفهوم الوعي البيئي والاستدامة البيئية كمنهج يجمع بين تطوير التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة رغم أهمية الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أنها لا تكفي ما لم يساندها فهم الأفراد ووعيهم بأهمية البيئة، لذا وضعت العديد من المنظمات على عاتقها مسؤولية نشر الوعي البيئي من خلال إعلام الناس بالمخاطر الناتجة عن ممارستهم البيئية وفهم التحديات التي يتعرض لها الكوكب في مجالات مختلفة منها الصحة البيئية وتغير المناخ... الخ، وذلك عن طريق خطة عمل شاملة تهدف لجعل الوعي البيئي كجزء من سلوك أو أسلوب من أساليب الحياة.

تعتبر النشاطات التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية واحدة من أهم العوامل التي تسبب التلوث البيئي وهذا يبرز أهمية التركيز على هذه الجهة المسؤولة عن عمليات التصنيع الملوثة والمستهلكة للموارد الطبيعية خاصة أنها تركز على تحقيق الأرباح وتعظيمها دون مراعاة للجانب البيئي أو الاهتمام به، إن وجود دفع من جانب الجهات المعنية بأهمية حماية البيئة تزيد الضغط على المؤسسات الاقتصادية لتطبيق قوانين ومعايير من شأنها تحسين الوضع البيئي تدريجياً، يتطلب تطبيق هذه القوانين الوعي البيئي الكافي والاهتمام من المالكين والمسيرين لهاته

المؤسسات بأهمية هذا الجانب على الصعيد الداخلي للمؤسسة والصعيد الخارجي لها كتحسين صورتها بالإضافة إلى تركيزهم لنقل هذا الوعي إلى جميع الفاعلين الاقتصاديين فهذا الضغط الإيجابي ينجم عنه عدة نتائج مفيدة مثل تبني المؤسسات لاستراتيجيات بيئية واضحة والتركيز على توعية المجتمع البيئي بأهمية حماية البيئة.

وفقا لهذا التوجه نجد أن الدولة بمقدورها التدخل عن طريق سن تشريعات بيئية من أجل ضبط الآثار البيئية وتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات، إذ تعد الجباية البيئية من أهم وسائل تدخل الدولة لحماية البيئة والمحافظة عليها، فنجد الجباية البيئية تلعب دورا هاما في تحفيز المؤسسات وكذا تنمية وعيهم البيئي بفرض رسوم أو ضرائب على الأنشطة الملوثة أو الضارة يدفعهم لتحسين عملياتهم وتبني ممارسات صديقة للبيئة وتعزيز الابتكار كما يمكن للجباية البيئية أن تكون أداة لجذب الاستثمار ورؤوس الأموال خاصة إذا كانت القوانين مرنة وتقدم التحفيزات المغرية والتي من شأنها أن تلعب دورا في التوجه نحو وضع بيئي أحسن.

أما فيما يخص الجزائر فإن الدولة تحاول تدارك الوضع البيئي فصادقت كغيرها من بلدان العالم على أغلب اتفاقيات ومعاهدات حماية البيئة، كما عملت على تكييف قوانينها على أساس تلك الاتفاقيات والمعاهدات وعليه فقد تبنت سياسة بيئية تعتمد على مجموعة من الآليات الاقتصادية وغير الاقتصادية الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية من أهمها الجباية البيئية التي بدأت أهميتها تزداد مع الوقت كأداة تسمح بتوفر موارد مالية للدولة من جهة وتعزز الوعي البيئي الذي يساهم في حماية البيئة من جهة أخرى.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل تؤثر الجباية البيئية على زيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد على الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

- ✓ إلى أي درجة تطبق الجباية البيئية في المؤسسات محل الدراسة ؟
 - ✓ هل يوجد مستوى مرتفع للوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة؟
 - ✓ هل هناك فروق في الجباية البيئية تعزى لخصائص العينة؟
 - ✓ هل هناك فروق في الوعي البيئي تعزى لخصائص العينة؟.
2. فرضيات الدراسة:

حتى يتسنى لنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة قمنا صياغة الفرضيات الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع:

الفرضية الأولى "الرئيسية": يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجباية البيئية على الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$).

الفرضية الثانية: يوجد تطبيق للجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية بدرجة مرتفعة؛

الفرضية الثالثة: يسود مستوى مرتفع من الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة؛

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الجباية البيئية تعزى لخصائص العينة؛

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق الوعي البيئي تعزى لخصائص العينة

3. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز دور الجباية البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- ✓ تبيان أثر الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها من أهم ملوثي البيئة؛
- ✓ التعرف على الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر ومختلف الجهود المبذولة لذلك؛

- ✓ توضيح أهم الأسس النظرية والاقتصادية لفرض الجباية البيئية والوقوف على تجارب بعض البلدان الرائدة في مجال حماية البيئة من خلال الجباية البيئية؛
- ✓ تحليل تأثير الجباية البيئية على سلوك المؤسسات ووعيها بالقضايا البيئية؛
- ✓ تقييم مدى فعالية الجباية البيئية في زيادة الوعي البيئي لعينة الدراسة؛
- ✓ تفسير النتائج وكيف يمكن أن تسهم في صياغة السياسات المستقبلية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الانشغال الدائم المرتبط بضرورة حماية البيئة من خلال زيادة الوعي البيئي ليس فقط لدى الأفراد والمجتمعات، لكن من خلال تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني سلوك ايجابي اتجاه البيئة والانخراط في ممارسات الصديقة أو على الأقل حثها على الحد من الممارسات الضارة لأنشطتها وهذا بالاستخدام آليات الجباية البيئية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

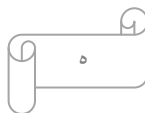
الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكرها في ما يلي:

الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في البحث في مجال الجباية نظرا لاندراجه ضمن التخصص؛
- ✓ الاهتمام الشخصي بموضوع الجباية البيئية والرغبة في الاطلاع على دورها في تحقيق الاستدامة البيئية والتقليل من ظاهرة التلوث.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ المساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى المتعاملين الاقتصاديين بما يحقق الاستدامة البيئية؛
- ✓ تبيان واقع الجباية البيئية في الجزائر من خلال التعرف على مختلف الأدوات التي تستخدمها خاصة تلك على المؤسسات؛
- ✓ ضرورة الوقوف عند المشاكل البيئية التي تتسبب فيها المؤسسات الصناعية بالجزائر؛



✓ تسليط الضوء على أهمية الجباية البيئية في توجيه وتشجيع المؤسسات الاقتصادية للاعتماد على الممارسات المستدامة؛

✓ دفع المؤسسات الاقتصادية إلى إدراك أن تكاليف الضرائب والرسوم البيئية ليست خسارة بل هي استثمار يعود عليها بأرباح مالية في المستقبل إذا قامت بتحسين سلوكها البيئي.

6. منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الأهداف المسطرة للدراسة سنعمد على:

✓ **المنهج الوصفي:** استخدم لوصف وتقديم وتحليل الإطار النظري لجوانب متغيرات الدراسة المتمثلة في الجباية البيئية والوعي البيئي والعلاقة بينهما بناء على الكتب والدراسات والأطروحات، والمقالات العلمية التي تناولت الموضوع.

✓ كما اعتمدنا على أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات من أجل فهم العلاقة بين الجباية البيئية (المتغير المستقل) والوعي البيئي (المتغير التابع) من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ثم استخلاص النتائج واختبار صحة الفرضيات.

7. حدود الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية المطروحة تتحصر حدود هذه الدراسة في:

الحدود الموضوعية والمكانية: الهدف من هذه الدراسة هو تقييم فعالية الجباية البيئية في التأثير الإيجابي على الوعي البيئي لدى عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وشملت العينة عدد من المؤسسات التي يقع مقرها في ولاية برج بوعريج وهذا لضمان الحصول على أكبر عينة ممكنة بالنظر لسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى أنها تحتوي على منطقتين صناعيتين نشطتين ومتنوعتين من حيث الأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها ومن حيث حجم المؤسسات الناشطة بها.

الحدود الزمنية: دلالة نتائج الدراسة الميدانية مرتبطة بالزمن الذي أجريت فيه بدءا من إعداد الاستبيان مروراً بتوزيعه ومن ثم جمع الاستثمارات ومعالجتها حيث امتدت هذه الفترة من ديسمبر 2023 إلى غاية أبريل 2024.

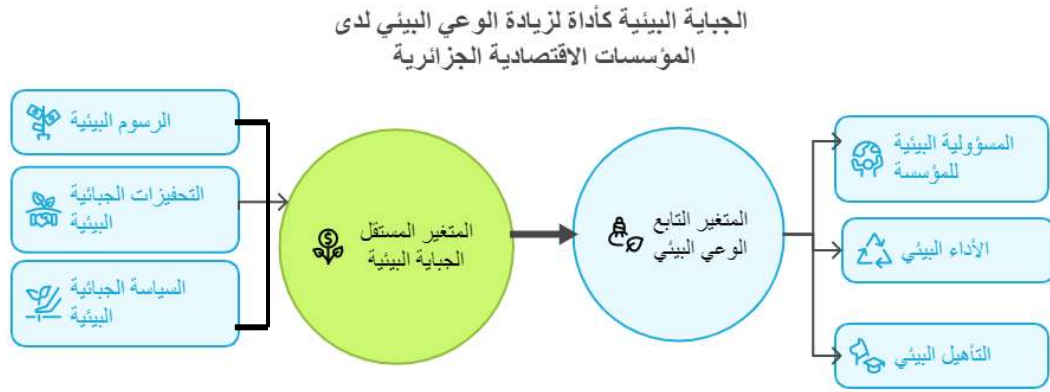
8. نموذج الدراسة:

نموذج الدراسة يمثل الإطار النظري الذي يقوم عليه البحث حيث يحدد العلاقة بين المتغيرات التي يتم دراستها ويشرح كيفية تأثيرها على بعضها البعض، وفي ضوء ما تم التطرق إليه من إشكالية الدراسة وأهدافها تم إعداد المخطط الفرضي للعلاقة بين المتغيرات كالتالي:

المتغير المستقل: يتمثل في الجباية البيئية الذي يتضمن ثلاث أبعاد تتمثل في: الرسوم البيئية، التحفيزات الجبائية والسياسة الجبائية البيئية.

المتغير التابع: المتمثل في الوعي البيئي الذي يعبر عن مستوى الإدراك والمعرفة التي تمتلكها المؤسسات حول القضايا البيئية والتحديات المرتبطة بها ويتضمن ثلاث أبعاد: التأهيل البيئي، الأداء البيئي والمسؤولية البيئية.

الشكل رقم (01): النموذج الافتراضي للدراسة



Made with Napkin

المصدر: من إعداد الباحثة

9. الدراسات السابقة:

-الذبحاوي فرحان محمد حسن، المسعودي مؤيد فضل حسين، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية لأراء عينة من العاملين في مديرية بلديات كربلاء المقدسة، (2022) (ع66)، مقال علمي منشور في مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، تهدف الدراسة إلى قياس دور الوعي البيئي المتمثل ب الوعي بممارسة الاستدامة والوعي السلوكي والموقف والوعي العاطفي في التنمية المستدامة وتم الاعتماد على أسلوب الاستبانة للإجابة على الإشكالية التالية: ما مستوى الوعي البيئي في المجتمع المبحوث، وهل بمقدور الوعي البيئي أن يحقق تنمية مستدامة عالية المستوى؟ من بين النتائج المتوصل إليها هي: أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الوعي البيئي وأبعاده وبين التنمية المستدامة وأبعاده، وجود تأثير ذو دلالة معنوية للوعي البيئي وأبعاده على التنمية المستدامة وأبعاده الأمر الذي يعني أن تعزيز الوعي البيئي يؤدي الى دعم التنمية المستدامة.

-دراسة برحمون حياة، (2019) بعنوان "الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة حالة - الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، الصادرة عن جامعة بومرداس، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية في ضل تحديات تحقيق التنمية المستدامة، وإبراز أهم المشاكل البيئية التي يتعرض لها النظام البيئي بجميع مكوناته وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للجباية البيئية أن تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: تتربط البيئة والتنمية بعضا ببعض بعلاقات من تكامل والاعتماد المتبادل إذ يتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الآثار السلبية على البيئة، هذا الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أسهم في ظهور مضامين فكرة التنمية المستدامة، ضرورة أخذ السياسات الاقتصادية الكلية بكافة أشكالها لاعتبارات البيئية في الحسابان، فالبيئة والاقتصاد متلازمين ولا يمكن الحفاظ على البيئة إلا في ضل اقتصاد قوي، كما ركزت السياسة البيئية في الجزائر على آليات القانونية والمؤسسية من خلال تجسيد أهداف المخطط الوطني من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة والذي بين أن

تكلفة التدهور البيئي لازلت في تزايد، كما أن السياسة البيئية في الجزائر لا تعتمد على جميع الأدوات الاقتصادية مما يجعلها غير قادرة على الحد من المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، إن التحديد الدقيق لمبدأ الملوث الدافع، يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية البيئية باعتباره التشخيص الأمثل للملوث الواجب أن تطبق عليه الجباية.

- دراسة بوجدة رمزي، لخشين عبير، (2019)، بعنوان "دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة"، مقال علمي منشور في مجلة الدراسات الجبائية. تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية، تبيان الدور الذي تلعبه الجباية البيئية في دعم السياسة التنمية المستدامة، من خلال الإيجابية على الإشكالية التالية: ما الدور الذي تلعبه الجباية الخضراء في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة؟، من بين النتائج المتوصل إليها: الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية المستحدثة وأداة ردية وتحفيزية محافظة للبيئة كما تعمل الجباية البيئية على استثمار أرباب العمل لأنشطة حماية البيئة رغم دورها التمويلي "الجباية البيئية" إلا أن هدفها الأساسي هو معالجة المشكلات البيئية والحد من التلوث.

- دراسة سميرة سبع، (2015) بعنوان "محاولة اختيار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية، الصادرة عن جامعة الجزائر3؛ هدفت الدراسة إلى إبراز مدى كفاءة وفعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة في الجزائر من خلال دراسة مدى مساهمتها في إزالة التلوث من خلال إجراءات العقابية المختلفة بالإضافة إلى الإجراءات التحفيزية والإعفاءات الجبائية التي تؤدي إلى اكتساب تكنولوجيا صديقة للبيئة والعمل على العوائق التي تقف في وجه تحقيق هذه الأهداف ومحاولة إيجاد حلول لها، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية ومساهمة الأدوات الجبائية المطبقة في الجزائر في حماية البيئة؟، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي: تعتمد حماية البيئة بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع على اعتبار أن المتسبب الأول في التلوث البيئي هو الإنسان وهو الأمر الذي لم نلمسه من خلال الدراسة الميدانية حيث استنتجنا نقص الوعي البيئي بشكل كبير وتسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها

عملية استخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، ومن أهم الحلول المتبعة لتخفيض تكاليف التلوث تطبيق سياسات البيئة التي تنقسم إلى أدوات تنظيمية وأخرى اقتصادية بالنسبة للأدوات التنظيمية فهي تتلخص في استراتيجية الأوامر والمراقبة، والأدوات الاقتصادية تتلخص في التأثير على سلوك الملوّثين من خلال ميكانيزمات الأسعار، كما تساهم الصناعة في الناتج المحلي للجزائر إلا أنها تعتبر المتسبب الأول في تلويث البيئة خاصة قطاع النفط.

-Betül altay Topcu, et d'autres, (2023) **An Empirical Analysis of the Impact of Environmental Taxes, Renewable Energy Consumption, and Economic Growth on Environmental Quality: Evidence from Twelve Selected Countries**, International Journal of Business & Economic Studies.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الضرائب البيئية، استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي على الجودة البيئية في 12 دولة من أكبر الدول المصدرة للكربون خلال الفترة من 1998 إلى 2019 باستخدام تقنيات بيانات اللوحة من الجيل الثاني. وقد خلصت الدراسة إلى أن نتائج تقدير AMG أن الضرائب البيئية واستهلاك الطاقة المتجددة يقللان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكن النمو الاقتصادي يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كما أظهرت نتائج اختبار السببية لدوميتريسكيووهيرلين (D-H) وجود علاقة سببية ثنائية بين استهلاك الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي وانبعاث ثاني أكسيد الكربون، بينما كانت هناك سببية أحادية الاتجاه من الضرائب البيئية إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون مما يدل على أن تنفيذ ضريبة الكربون لا تُستخدم كأداة سياسة فعالة لتعزيز الجودة البيئية في البلدان المعنية لذلك، يعتمد تأثير الضرائب البيئية على الجودة البيئية على زيادة عبء ضريبة الكربون بناءً على مبدأ "الملوث يدفع" وتشجيع استهلاك الطاقة المتجددة.

- Benseddik Zoubida, (2020), **La Protection Fiscale de L'environnement**, Faculté de Droit, Université d'Alger, Revue Algérienne des Sciences Juridiques Politique et Economique.

تهدف الدراسة إلى توضيح أساسيات تقييم فرض الضرائب على البيئة الواحدة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تساهم الجباية البيئية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة؟ وما مدى فعاليتها كأداة مكملة للسياسات البيئية الأخرى في الحد من التلوث

وتحفيز السلوكيات الصديقة للبيئة؟ النتائج المتوصل إليها هي: تعد الضرائب البيئية أداة فعالة للحد من الأنشطة الملوثة وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة، كما تركز هذه الجباية على مبدأ "الملوث يدفع"، مما يعزز المسؤولية البيئية لدى الأفراد والمؤسسات؛ يجب تحقيق توازن بين فرض ضرائب بيئية فعالة دون التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثمار، قام المشرع الجزائري بإدراج ضرائب بيئية ضمن المنظومة الجبائية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، تستخدم هذه الضرائب كأدوات ردعية وتحفيزية لضمان الامتثال للقوانين البيئية وتقليل الأضرار الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

- Nicolas Caruana, **La Fiscalité Environnementale Entre Impératifs Fiscaux et Objectifs Environnementaux Une Approche Conceptuelle de La Fiscalité Environnementale**, Thèse Pour L'obtention Doctorale, faculté de Droit et de Science Politique, Aix Marseille – Université, 2015.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الضرائب البيئية بين ضرورات المالية والأهداف البيئية من خلال الإيجابية على الإشكالية الأساسية التي تتجلى في كيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وما إذا كانت الأدوات التقليدية (التنظيم والقوانين) كافية أم أن هناك حاجة لاستخدام آليات اقتصادية حديثة مثل الضرائب البيئية وآليات السوق لتصحيح الاختلالات البيئية الناتجة عن النشاط البشري؛ والنتائج المتوصل إليها هي: تستخدم الجباية البيئية لأغراض تتجاوز الهدف التقليدي للجباية الذي يتمثل في تمويل الميزانية العامة لتصبح أداة لحماية البيئة، تعتمد الجباية البيئية على مبدأ جديد يهدف إلى التأثير على سلوك المكلفين بالضرائب بطريقة تحفزهم على تبني ممارسات صديقة للبيئة ولا يمكن تقييم فعاليتها وفقاً لمعايير الجباية التقليدية، بل من خلال تأثيرها البيئي الإيجابي، العوائد الضريبية يجب أن تستثمر في تحسين البيئة والنمو الأخضر والتنمية المستدامة.

تتشارك دراستنا مع الدراسات السابقة من خلال عدة جوانب حيث تسعى كلا منها إلى تحقيق أهداف بيئية واقتصادية مستدامة، التركيز على حماية البيئة والتخفيف من حدة التلوث، إبراز أهمية فرض الضرائب البيئية (رسوم الوقود أو الأنشطة الخطيرة) في دفع الأفراد والشركات نحو تبني سلوكيات صديقة للبيئة، الربط بين السياسات البيئية والتوعية البيئية.

معظم الدراسات السابقة قد ركزت على العلاقة بين الجباية البيئية وأبعاد أخرى مثل التنمية المستدامة وحماية البيئة وهذا البحث يضاف إلى الأدبيات من خلال التركيز على تأثير الجباية البيئية بشكل مباشر على الوعي البيئي، وهو متغير مهم لتحفيز التغيير السلوكي للمؤسسات الاقتصادية على مدى الطويل، فهو يسلط الضوء على كيفية تأثير الرسوم البيئية والتحفيزات والسياسات الجبائية على تحسين مستوى الوعي البيئي، وهو جانب قد يكون مهماً في تعزيز الممارسات البيئية في المؤسسات الاقتصادية.

إذا فالإضافة الرئيسية التي ستقدمها هذه الدراسة هي محاولة تسليط الضوء على دور الجباية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية حيث سنقوم بتوضيح كيف يمكن للجباية البيئية أن تلعب دوراً حيوياً في تحفيز المؤسسات لتبني ممارسات أكثر استدامة، وذلك من خلال فرض الضرائب على الأنشطة ذات الأثر البيئي كما سنستكشف أيضاً كيف يمكن للجباية البيئية أن تسهم في توعية وتنقيف المؤسسات الاقتصادية حول أهمية الحفاظ على البيئة.

سنقوم بدراسة تأثير الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية، وكيف يمكن لها أن تلعب دوراً محورياً في الحد من ظاهرة التلوث البيئي الناتجة عن ممارسات المناطق الصناعية وأنشطتها الملوثة كما سنقوم بتسليط الضوء على تجربة الجباية البيئية في الجزائر ودورها في زيادة الوعي البيئي، وتحقيق أهداف الاستدامة البيئية والمحافظة على البيئة، وذلك من خلال تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية والمناطق الصناعية في هذا السياق.

بهذه الطريقة، تعتبر الدراسة المقترحة إضافة قيمة ملموسة للمعرفة حول كيفية استخدام الجباية البيئية كأداة فعالة لتعزيز الوعي البيئي والاستدامة البيئية في القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على الواقع الجزائري كدراسة حالة تطبيقية.

10. هيكل البحث:

لإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية بغرض اختبار الفرضيات والوصول الى نتائج علمية منطقية، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مقدمة، فصول ثلاث منها نظرية وآخر تطبيقي وفي خاتمة تم من خلالها استعراض نتائج البحث والتوصيات المستخلصة منها.

❖ الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى

ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى مطالب تطرقنا من خلالهم ماهية البيئة، حيث تم توضيح مختلف المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالإضافة إلى المشكلات البيئية، كما تم التطرق إلى الإطار النظري للوعي البيئي، وتم تناول تعزيز الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية.

❖ الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة: تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى

ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى مطالب تطرقنا من خلالهم إلى أسس الجباية البيئية، مبدأ الملوث الدافع أساس للجباية البيئية، دور الجباية البيئية في تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة.

❖ الفصل الثالث: حول دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر،

تم التطرق في هذا الفصل إلى السياسة البيئية ودورها استدامة الاستثمارات في الجزائر،

فعالية الدور المزدوج لسياسة الجبائية البيئية في الجزائر بالإضافة لدراسة تحليلية للجباية

البيئية في الجزائر، وفي الأخير تحليل تجارب دولية في تطبيق سياسات الجباية البيئية.

❖ **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية** تم التطرق في هذا الفصل إلى نتائج الدراسة الميدانية

التمثلة في عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

**الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة
الاقتصادية**

تمهيد:

تواجه البيئة في الوقت الحالي الكثير من المشاكل ناتجة أساسا عن المستويات الخطيرة التي أخذها التلوث وكذا الاستنزاف غير العقلاني للموارد الطبيعية ما يعني ضياع حق الأجيال القادمة ولأن التطور الاقتصادي من بين العناصر المسببة للتدهور البيئي متمثلا في نقص الوعي لدى المؤسسات الاقتصادية إذ بات تحقيق الأرباح والإيرادات الهدف السائد في أغلب المؤسسات ولو كان على حساب البيئة، وضعت العديد من المنظمات على عاتقها مسؤولية نشر الوعي البيئي في العالم من خلال توعية الأفراد وكذا المؤسسات على حد سواء بالمخاطر الناتجة عن ممارستهم البيئية وفهم التحديات التي تتعرض لها البيئة في مجالات مختلفة ومحاولة تغيير السلوكيات والبدء في إصلاحها للتقليل من الآثار البيئية الناتجة عنها، وتتبع هذه الحركات في سبيل نشر الوعي البيئي طرق متعددة تعنى كلها بالقيام بالخيارات الاقتصادية الأقل ضررا على البيئة حيث تتجه الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر للاهتمام بالجانب البيئي وأخذ الآثار البيئية لنشاطاتها بعين الاعتبار من خلال تقييم الأثر البيئي وتقليصه بالإضافة إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط تضمن توجيهها بتطبيق الإجراءات البيئية في الأنشطة التي تمارسها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالبيئة وكذا الوعي البيئي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول سنتطرق فيه لماهية البيئة، يليه الوعي البيئي كخطوة مهمة لحماية البيئة في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصصناه لتعزيز الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية البيئة

قد اتخذت القضايا البيئية مكانة مهمة بين القضايا الدولية حيث سعت غالبية دول العالم إلى اعتماده كمنهج لتخطيط برامج التنمية، بعد أن كان العالم يتجه نحو العديد من الكوارث البيئية ومع تسارع عجلة التنمية الاقتصادية وتوسع الأنشطة الصناعية، بدأت المؤسسات الاقتصادية في الاضطلاع بدورها المزدوج؛ حيث تساهم في النمو الاقتصادي بينما تسبب في نفس الوقت آثار سلبية على البيئة، لذلك كان من الضروري تحقيق التوازن في استخدام الموارد المتاحة مع محاولة الحفاظ على البيئة من خلال عملية تغيير ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية وتلبية الاحتياجات البشرية دون الإضرار بالبيئة في آن واحد وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرض إلى مفهوم البيئة باعتبار مسألة حماية البيئة لها أهمية بالغة لما تمثله من أساس لوجود الكائنات الحية على قيد الحياة.

الفرع الأول: مفهوم البيئة

يوجد عدة مفاهيم للبيئة منها ما هو علمي ومنها ما هو قانوني وهذا ما سنحاول التطرق إليه:

أولاً: المفهوم العلمي للبيئة

التعريف الأول: ويشمل مفهوم البيئة كل مجال تمارس فيه الأنشطة الحيوية وغير الحيوية، ثم يتعامل معها الإنسان بوصفها موردا يوفر له السكن والغذاء والمساحة التي يلبي فيها جميع احتياجاته ومتطلباته¹؛ ووفقاً لهذا التعريف فإن البيئة هي المكان الذي يعيش فيه البشر ويحصلون منه على الضروريات مثل الغذاء والمأوى ووسائل المشاركة في مختلف أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

التعريف الثاني: المحيط الحيوي الذي يشمل جميع الكائنات الحية بما في ذلك البشر والحيوانات والنباتات، بالإضافة إلى الهواء المحيط والمياه²، وما تحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات المنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان وحماية البيئة تقضي المحافظة على البيئة

¹ يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، دار الشروق، ط 01، القاهرة، مصر، 2001، ص 12.

² محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 07.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

من جهة عدم أو السلب بمعنى المحافظة عليها من كل ما يفسدها أو يضر بها؛¹ ونلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى الرعاية البيئية، التي تدعو إلى الحفاظ على البيئة من جميع الزوايا من أجل تحقيق الهدف المنشود سواء كان ذلك الحد من التلوث أو القضاء عليه.

ثانيا: المفهوم القانوني للبيئة

وينطوي على مجموعة من القوانين والقواعد والاتفاقات التي توضع في إطار قانوني ينظم العلاقة بين الأنشطة البشرية وحماية البيئة لإمكانية وضع تعريف دقيق وواضح للبيئة من وجهة نظر قانونية لا سيما من حيث القيم التي يسعى القانون إلى الحفاظ عليها، ومن بين محاولاتهم نذكر:

المنظور القانوني للبيئة في الجزائر: عرفها المشرع الجزائري في المادة 04 حسب القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها: تتشكل البيئة من الموارد الطبيعية الغير حيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان إضافة إلى الموروثات والمناظر والمعالم الطبيعية والطرق التي تتفاعل بين هذه الموارد.² نستنتج من نص المادة أن المشرع الجزائري لم يحدد البيئة إلا من حيث مكوناتها الطبيعية، بما في ذلك الهواء والماء والأرض ونتيجة لذلك، تبنى المشرع المفهوم الضيق للبيئة كما يمكننا الملاحظة أن القانون الجزائري آخر من وضع مفهوما للبيئة مقارنة بباقي الدول التي سنوردها في هذا المطلب.

المنظور القانوني للبيئة في فرنسا: عرفها المشرع الفرنسي ضمن المادة 1 من القانون الصادر 10-07-1976 المتعلق بحماية الطبيعة: "أنها مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة الفصائل الحيوانية ونباتية الهواء الأرض الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة"³؛ نلاحظ انه متقارب جدا مع تعريف الذي أورده المشرع الجزائري من خلال ذكر عناصر البيئة فقط.

المنظور القانوني للبيئة في تونس: عرفها المشرع التونسي بواسطة قانون البيئة رقم 91-83 الصادر بتاريخ 02 أوت 1983 كالتالي: بصفة عامة كل ما يشمل التراب الوطني من العالم المادي الذي يشمل البر والهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية والأودية والبحيرات... الخ وما شبه

¹ عباس زغير محيسن الميرياني، جغرافية البيئة والتلوث، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة ذي القار، جمهورية العراق، بدون طبعة، 2016، ص ص، 25-26.

² قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر 20 جمادى الأولى عام 1424 هـ 20 يوليو 2003 م، المادة 04، ص 10.

³ Journal officiel de la république française édition des lois et décrets ; loi n 76-629 du 10 juillet 1976 /13 juillet 1976 ; p 4203. relative a la protection de la natur ; 12.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

ذلك، وأيضا المساحات والمناظر الطبيعية والأماكن المتميزة، وشتى أصناف الحيوانات والنباتات¹. اعتبر المشرع التونسي البيئة المحيط الجغرافي الذي يضم جميع الكائنات الحية وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما شيده الإنسان من منشآت وحضارة وأماكن فريدة أي أنه ترك المجال مفتوح في تعريفه لها.

المنظور القانوني للبيئة في المغرب: عرفها المشرع المغربي من خلال القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، بموجب الفقرة 01 من المادة 03 من الفصل 02 للباب الأول، والتي نصها كالآتي: البيئة هي مجموعة من العناصر الطبيعية والمرافق البشرية، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن من وجود الكائنات الحية والأنشطة البشرية، وتساعد على تنميتها²؛ اتبع المشرع المغربي منهجية علمية أعطت تعريفا واسعا للبيئة من خلال دمج ومزج العناصر الطبيعية والبشرية من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يدركها الإنسان ولا يدركها بحواسه والتي تساعد على تنميتها.

ثالثا: تعريف البيئة حسب المنظمات الدولية

تعريف البيئة حسب مؤتمر ستوكهولم 1972: حددها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 أنها مجموع الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان لتلبية الاحتياجات والتطلعات البشرية³. قسم المؤتمر البيئة إلى عنصرين أحدهما مادي يتضمن المكونات الطبيعية الموجودة في البيئة وعنصر اجتماعي ناتج عن تفاعله مع محيطه وهو ما لا يختلف كثيرا عن التعريف الذي قدمه المشرع المغربي.

تعريف منظمة اليونسكو للأمم المتحدة عام 1967: البيئة البشرية هي ذلك الجزء من العالم الذي يؤثر فيه الإنسان ويتأثر به، أي الجزء الذي يستخدمه ويستغله ويؤثر عليه ويتكيف معه، وهي البيئة التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية وتتكون من عناصر الماء أو الهواء أو الأرض؛ وهي مصطلح ارتبط بمفهومه الشامل بالنمط العلاقة بين البيئة والإنسان فهناك البيئة الطبيعية والعمرانية

¹ بن أحمد عبد المنعم؛ الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر؛ رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام؛ كلية الحقوق بن عكنون؛ جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة؛ 2009؛ ص 18.

² Loi n° 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, Origine Bulletin officiel, n° 5118, 19 juin 2003, maroc, Section 02, art 03, p01.

³ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 24.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

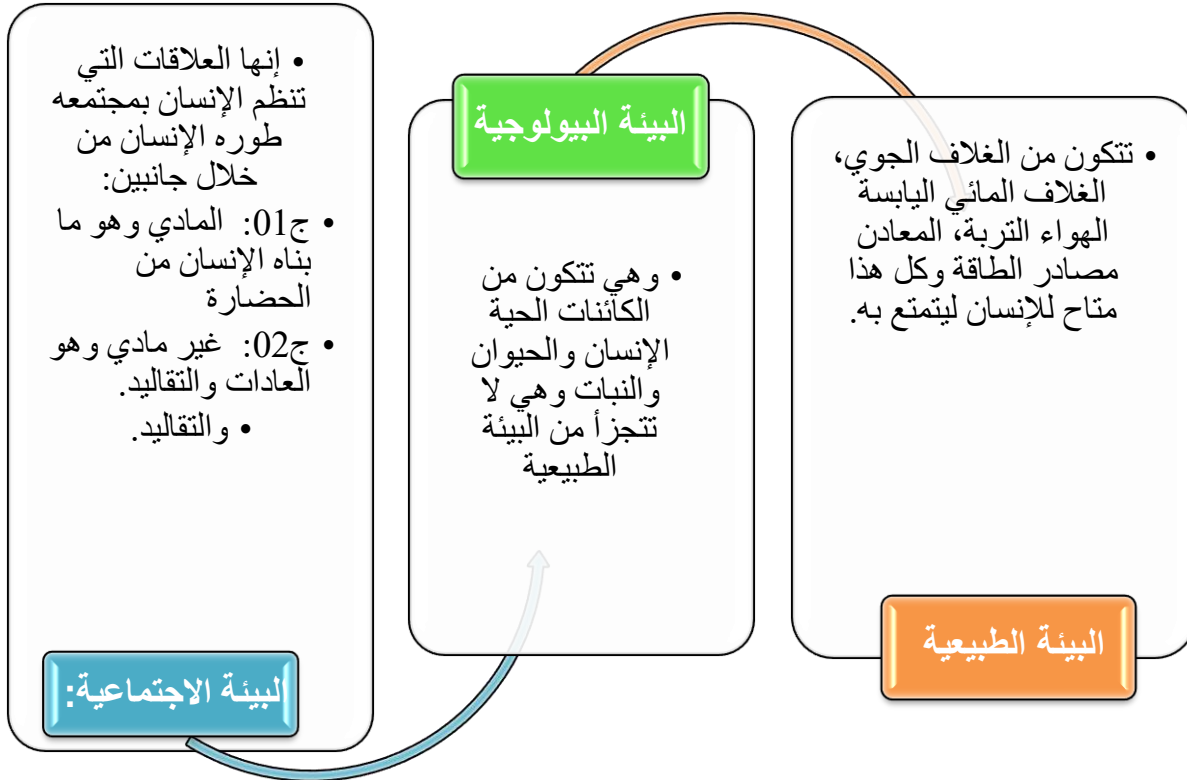
الحضارية والاجتماعية والثقافية¹ من خلال هذا التعريف يمكننا أن نستنتج أن البيئة هي المجال اللإنساني للأشياء التي تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر ، بما في ذلك جميع الأنشطة التي تؤثر به ويؤثر بها.

التعريف الإجرائي: من خلال ما تم تناوله من مختلف التعريفات والمفاهيم التي تناولت البيئة سواء من مفهومها الضيق أو الواسع وكذلك العلمي والقانوني يمكننا تعريفها على النحو التالي: إنه نظام شامل للعوامل الطبيعية والحيوية والاجتماعية التي تحيط بالكائنات الحية وتؤثر عليها وهي مزيج من معظم المكونات الطبيعية والتي تشمل الماء والهواء والأرض والتربة والكائنات الحية وما إلى ذلك، وكذلك العناصر الاقتصادية التي تساهم في عملية التنمية والعناصر الاجتماعية والثقافية التي بناها الإنسان لتلبية احتياجاته.

الفرع الثاني: عناصر البيئة

تتكون البيئة من مجموع العناصر المتداخلة في بعضها البعض كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): العناصر المشكلة للبيئة



¹ عباس زغير محيسن المرياني، مرجع سابق، ص25.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر _دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص 13.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البيئة تتباين بتوازن دقيق بين عناصرها المختلفة، ويعرف هذا التوازن بالنظام البيئي الذي يشمل كلا من البيئة البيولوجية والبيئة الطبيعية، حيث يضم أربع مجموعات من المكونات، وتشمل هذه المجموعات¹:

العناصر الطبيعية الغير الحية: تحتوي على العناصر البيئية كالماء والهواء..الخ؛

مجموعة المنتجين: تشمل نباتات الخضراء القادرة على إنتاج غذائها بنفسها؛

مجموعة المستهلكين: تشمل الكائنات الحية من الحيوانات والإنسان والتي تعتمد على غيرها في غذائها؛

مجموعة المحلات: وتظم كل من البكتيريا والفطريات والتي تشارك في تحليل وتفكيك الأجسام وطرحتها في البيئة لتستفيد منها مجموعة المنتجين في تكوين الغذاء لتشكيل دورة الحياة.

الفرع الثالث: وجه العلاقة بين الإنسان والبيئة

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة قديم ظهور باعتباره أحد مكونات البيئة كما ذكرنا سابقا والبيئة منذ وجود الإنسان وهي تلبي وتشبع الكثير من احتياجاته مما جعله عامل حيوي في إحداث التغير خاصة مع التقدم العلمي والتكنولوجي ونشاط المؤسسات الاقتصادية وكذا تزايد استهلاك الموارد الطبيعية وتتجاوز طاقتها على استيعاب النفايات الناتجة عن مختلف الأنشطة، لذا يمكن القول أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لها وجهان هما:

✓ **الوجه الأول:** هو مجموعة الظروف التي تؤثر على حياة الإنسان دون تدخله في وظائفه الحيوية والنفسية ومن هنا تبرز قضايا بيئته كتلوث الهواء والماء والتربة.

¹ كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017، ص ص، 14-15.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

✓ **الوجه الثاني:** هو خزانة العناصر التي يحولها الإنسان وحده بما يخدمه من تقنيات ومعارف إلى ثروات في الوسط البيئي الذي يعيش فيه.¹

المطلب الثاني: مشكلة ندرة الموارد الطبيعية

يعد التغير المتسارع الحاصل في البيئة أحد الأمور المؤكدة في الوقت الحالي والذي أدى إلى زيادة المخاطر البيئية والآثار السلبية على المدى البعيد في النظام البيئي والنظام الاقتصادي.

عرفت المشكلة البيئية أنها: حدوث انهيار أو تدهور في النظام البيئي ينتج عنه مخاطر وتحديات بيئية تضر بجميع جوانب الحياة على سطح الأرض سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كل ما يعيق البيئة عن أداء وظيفتها الأساسية في دعم الحياة والحفاظ عليها وخاصة حياة الإنسان، لأي سبب من الأسباب، سواء كان انهياراً في مكوناتها، أو اختلال اضطراب في توازن نظامها². نصل إلى استنتاج مفاده أن أي شيء يؤثر على العناصر البيئية بجميع مظاهرها ويخرج عن توازنها، مما يؤدي إلى عدد من المخاطر الجسيمة، يشكل مشكلة بيئية.

ومن أهم المسائل التي نواجهها استنفاد الموارد الطبيعية وسوء استخدامها، مما أدى إلى نزوب مبالغ فيه دون النظر في احتياجات الأجيال المقبلة أو الموارد البيئية المحدودة، وقبل أن نتناول المسألة المطروحة سنحدد أولاً الموارد الطبيعية وتصنيفها، وبعد ذلك سنناقش مسألة ندرة الموارد الطبيعية واستنفادها.

الفرع الأول: تعريف الموارد الطبيعية: وفقاً لتعريف جوزيف ستيجليتز من عام 1979، توجد جميع الموارد الطبيعية في الطبيعة غير متأثرة بالنشاط البشري وتندرج في واحدة من أربع فئات: الموارد غير المتجددة مثل النفط، والموارد المتجددة مثل مصايد الأسماك، والموارد الثابتة مثل الشمس، وهي غير متجددة وقابلة لإعادة الاستخدام، والموارد القابلة لإعادة التدوير مثل المعادن.³ يقودنا هذا التعريف إلى استنتاج مفاده أن الموارد الطبيعية هي كل ما تبقى في الطبيعة دون تغيير

¹ نور الدين دحمار، قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجرديتي وقت الجزائر والشعب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال بيئي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 46.

² بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 256.

³ محمد بن محمد ال الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 20.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

بسبب النشاط البشري، وتصنف هذه الموارد إلى أربع مجموعات وفقا لخصائصها وأنواعها المختلفة.

عرفها راندال في (1987) على أنها أشياء مفيدة مختلفة ذات قيمة في الحالة التي نجدها فيها كمواد خام ولم يتم تعديلها وتكون مدخلا لمنتج قيم أو يمكن استهلاكها مباشرة.¹ إن الفرق بين هذا التعريف والتعريف السابق هو أن الأول يؤكد أن الموارد موجودة بطبيعتها دون تغيير، بينما يؤكد التعريف الأخير على القيمة الاقتصادية للموارد في حالتها غير المتغيرة ووظيفتها كمدخلات للإنتاج أو الاستهلاك، نستنتج أن الموارد الطبيعية هي أشياء قيمة في حالتها الخام غير المتغيرة وتستخدم كمدخلات لإنتاج أو استهلاك سلع أخرى بشكل مباشر.

جاءت صفاء عبد الأمير رشام الأسدي (2017) لتعريفها على أنها كل مادة موجودة بشكل طبيعي في الكون ويمكن استغلالها ويعتمد الإنسان عليها في حياته سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لذلك لا يشمل مفهومها جميع العطايا الطبيعية إلا إذا استطاع الإنسان استثمارها.² يمكن تقسيم الموارد الطبيعية على أساس ثلاث تصنيفات وسنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): تصنيف الموارد الطبيعية

تصنيف الموارد حسب أصلها	تصنيف الموارد حسب مدى انتشارها	تصنيف الموارد حسب عمرها الزمني
الموارد الطبيعية: لها توازن ثابت وتفيد الإنسان.	الموارد الموجودة في كل مكان: كالهواء وأشعة الشمس إذا تعرض الهواء والمياه للتلوث يجعلها ذات قيمة أكبر.	الموارد الطبيعية المتجددة: تستخدم لعدة مرات
الموارد المصنعة (رأس المال): موارد ينتجها الإنسان وتستخدم في إنتاج السلع والخدمات.	الموارد الموجودة في أماكن عديدة: مثل التربة والحيوانات، لها سعر وتكلفة، وتخضع للمنافسة التامة في السوق.	الموارد الطبيعية غير المتجددة: مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم.
الموارد البشرية: تشمل العمل اليدوي والذهني والفني... الخ ويتم تطويرها بالتدريب والتعليم.	موارد موجودة في أماكن قليلة: - كالمعادن ومصادر الطاقة وهي أكثر ندرة وسعرها يتحدد بالطلب عليها.	-

¹ بشكير عابد، وآخرون، تبيين استغلال الموارد الطبيعية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 133.

² صفاء عبد الأمير رشام الأسدي، جغرافية الموارد الطبيعية، الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط01، 2017، ص 17.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المصدر: بشكير عابد، وآخرون، مرجع سابق، ص ص، 133-134.

الفرع الثاني. مشكلة ندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية: أحد الأسباب الرئيسية للأزمات التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة هو قضية ندرة الموارد الاقتصادية، التي تلعب دورًا مهمًا في الصراع البشري المستمر مع الطبيعة لتلبية احتياجاتها المتزايدة والمتنوعة والمتجددة¹، إن دراسة الآليات والنظريات لتحقيق أفضل استخدام وإدارة لهذه الموارد الطبيعية أمر ضروري لضمان النمو الطويل الأجل وضمان استمرار النمو التنموية الاقتصادية²، يمكن للدولة استغلال ندرة الموارد بطرق مختلفة ويمكنها تحويلها إلى قدرة على الصمود من خلال تشجيع الابتكار (مثل الطاقة البديلة)، والمساءلة الحكومية (الضرائب المطلوبة بدلا من الأموال من مبيعات الموارد)، ومع ذلك فإن الآليات معقدة وتتطلب سياسات صارمة وتؤدي ندرة الموارد البيئية إلى نشوب النزاعات، لا سيما من خلال توليد آثار اجتماعية مثل الفقر والهجرة ومن الأسباب الاجتماعية عدم القدرة على إيجاد حلول مبتكرة لندرة الموارد وضعف مؤسسات الدولة.³

يمكننا تلخيص أهم أسباب التي أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية فيما يلي:

- ✓ النمو السكاني السريع، كلما زاد عدد السكان، زاد الضغط على الموارد الطبيعية؛
- ✓ التوسع الصناعي أو التنموية الاقتصادية التي يمكن القول إنها تسببت في استنفاد هذه الموارد بمعدلات أسرع من قدرتها على التجدد؛
- ✓ الاعتماد الشديد على مصادر الطاقة غير المتجددة مثل النفط؛
- ✓ السياسات التنظيمية غير الفعالة لبعض البلدان في إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها إلى استنفادها بطرق غير مستدامة.

وهذه هي أبرز العوامل التي تسهم في استنفاد الموارد الطبيعية وتهدد البيئة في الأجل الطويل.

¹ بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014، ص 294.

² محمد بن محمد ال الشيخ، مرجع سابق، ص 15.

³ معمر محمد رضا، مختاري فيصل، وفرة و ندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخبة الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع، المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص ص، 16-17.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: التلوث البيئي الناتج عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية

تعتبر مشكلة التلوث البيئي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم فهي مشكلة تتسلل إلى كل زاوية من زوايا كوكب الأرض حيث يعكس التلوث البيئي تأثيرات سلبية على البيئة الطبيعية والإنسان معا.

الفرع الأول: التلوث البيئي

ورد لمفهوم التلوث العديد من التعاريف في بعض التشريعات والاتفاقيات الفقهية ونتطرق في هذا الشأن إلى مجموعة من التعاريف منها:

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: التلوث البيئي هو أي نشاط أو تفاعل مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الأنشطة والاستخدامات البشرية ويسبب تغيرات في البيئة.¹

تعريف البنك الدولي: يعرف التلوث بأنه إدخال مادة غريبة في الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي كميّا نتيجة للتكنولوجيا المستخدمة، مما يؤثر على جودة المورد، أو عدم ملاءمته، أو فقدان الخصائص، أو التأثير على استقرار استخدام المورد.² نستنتج من خلال لتعريفين السابقين أنهما تطرق إلى التلوث البيئي بشكل مختصر حيث ركزا على أنه مشكلة تصيب البيئة نتيجة تغيرات تحدث فيها إما بإضافة مواد أو خلل فيها.

التلوث البيئي حسب التشريع الجزائري: جاء في هذا السياق بأنه أي فعل يؤثر على البيئة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشكل خطراً على صحة وسلامة الناس والنباتات والحيوانات والهواء والماء والأرض والممتلكات الفردية والمجتمعية على حد سواء.³ يتضمن تعريف المشرع الجزائري وصفا تفصيليا لمشكلة التلوث البيئي من خلال تعريفها على أنها أي تأثير سلبي يمكن تسميته بالبيئة، سواء كان هذا التأثير حقيقيا وظاهرا أو ناتجا عن تغيرات غير مباشرة، مشيرا إلى أهمية حماية صحة الإنسان وسلامة البيئة والممتلكات من هذه التأثيرات الضارة.

¹ جعيرن عيسى، الجهود الدولية لحماية طبقة الأوزون من التلوث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليايس – سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 17.

² بن الدين امحمد، أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى الإشاعات النووية بـ "رقان" وآثارها على التنمية المحلية المستدامة، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 13، 2017، ص 218.

³ القانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

التلوث البيئي حسب التشريع العراقي: أشار إليه بأنه التلوث البيئي هو وجود أي من الملوثات التي تؤثر على البيئة بكمية أو تركيز أو طابع غير طبيعي يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إلحاق الضرر بالبشر أو الكائنات الحية الأخرى أو المكونات اللاأحيائية التي توجد فيها.¹

التلوث البيئي حسب التشريع المصري: جاء في ف 07 من م 01 من قانون رقم 4 لسنة 1994 التلوث البيئي: أي تغيير في سمات البيئة يضر بالموارد الطبيعية أو الكائنات الحية أو التنوع البيولوجي، أو يضر بشكل مباشر أو غير مباشر بصحة الإنسان ويتداخل مع القدرة على عيش حياة طبيعية.²

حسب المشرع السعودي عرف تلوث البيئي: وجود واحد أو أكثر من المواد أو العوامل التي تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بالصحة العامة أو الأحياء أو الموارد الطبيعية أو الممتلكات، أو تؤثر سلباً على نوعية الحياة أو رفاهية الإنسان، من حيث الكمية أو النوعية أو المدة.³ تتشابه وتتقارب إلى حد كبير التعاريف السابقة مع تعريف المشرع الجزائري.

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التلوث البيئي على أنه أي تدخل مضر في أحد عناصر البيئة أو في جميع مكوناتها مما ينتج عنها تغيرات خطيرة ومضرة تؤثر على جميع الكائنات الحية وسلامتها سواء كان هذا التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أنواع التلوث: يمكن تقسيم الملوثات إلى عدة تقسيمات كالآتي:

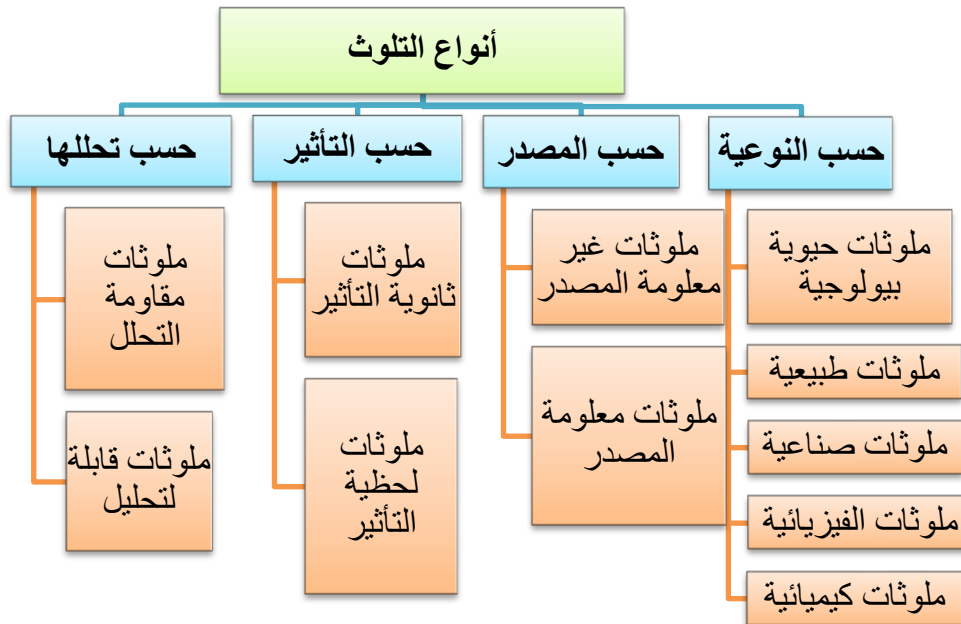
¹ مهدي حمدي مهدي، وآخرون، الأساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث دراسة قانونية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 11، العدد 02، الجزء 01، 2022، ص ص، 191-192.

² القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون في شأن البيئة، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، العدد 5، 1994/02/03، ص 03.

³ الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة، المملكة العربية السعودية، 1993، ص ص، 01-02.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (01-02): تصنيف أنواع التلوث حسب: النوعية، المصدر، التأثير، التحلل



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدى والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 26/24.

1. أنواع الملوثات حسب لنوعيتها: تنقسم إلى ملوثات طبيعية التي لا يتدخل الإنسان في إحداثها مثل الغازات المتصاعدة من البراكين، ملوثات صناعية التي أستخدمها الإنسان من خلال نشاطه الصناعي ملوثات كيميائية التي يتعامل معها الإنسان سواء كانت غازية أو سائلة أو صلبة كالمبيدات بأنواعها المختلفة ملوثات الفيزيائية مثل التلوث الصوتي الضوضاء، الملوثات الحيوية البيولوجية تشمل هذه الكائنات البكتيريا الفطريات الفيروسات...الخ.
2. أنواع الملوثات حسب المصدر: منها معلومة المصدر مثل أنابيب الصرف الصحي، وغير معلومة المصدر وهذه الملوثات تأتي من مصادر غير محددة مثل تلوث الماء في المناطق الصناعية المحيطة بها أو من انبعاث الغازات المتصاعدة من السيارات.
3. أنواع الملوثات حسب التأثير: منها لحظية التأثير مثل التلوث بالمنتجات البترولية بعد الحوادث البحرية التي تحدث الناقلات البترول؛ ملوثات ثانوية التأثير: أي تأثير لا يكون ملحوظا وفوريا ويظهر هذا التأثير بعد عدة سنوات.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

3. أنواع الملوثات حسب تحليلها: نجد منها قابلة لتحليل مثل مخلفات الصرف الصحي يمكن أن تمثل بمشكلة بيئية عند إضافتها للتربة بمعدل يفوق معدل تحملها، وملوثات مقاومة التحلل وهي الملوثات غير قابلة التحلل أو التي تحلل ببطء شديد في البيئة الطبيعية.¹

الفرع الثاني: المشكلات البيئية الناتجة من نشاط المؤسسات الاقتصادية

تعد المشاكل البيئية الناجمة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية، مثل زيادة الإنتاج الصناعي، والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية وتزايد حدة الملوثات البيئية، من أبرز التحديات التي تواجه البيئة اليوم. فالأنشطة الاقتصادية مثل استخراج الموارد والتصنيع والنقل تساهم في تلوث الهواء والماء، في حين أن الاستهلاك المفرط للطاقة والاعتماد على الوقود الأحفوري يسرعان من تغير المناخ.

أولاً: الآثار الاقتصادية الناجمة من تراكم النفايات الخطرة

زيادة حجم النفايات: النفايات هي المواد أو الأشياء يجري التخلص منها أو ينوي التخلص منها أو مطلوب التخلص منها² من أنواعها الصلبة والسائلة وغازية³، وحسب (ق.ج) رقم 19-01 في م03 تعرف النفايات بأنها أي بقايا ومخلفات متبقية بعد الإنتاج أو التحويل أو الاستخدام، وعلى نطاق أوسع، أي منتج أو مادة أو ممتلكات منقولة يتخلص منها المالك أو الحائز أو يخطط للتخلص منها أو مطلوب للتخلص منها. ؛ وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد قسمها إلى عدة أنواع منها: النفايات المنزلية وما شابهها، النفايات الضخمة، النفايات الخاصة، النفايات الخاصة الخطير، نفايات النشاطات العلاجية والنفايات الهامدة⁴؛

الصناعة: التلوث الصناعي هو التلوث المستحدث الناتج عن النشاط الصناعي للمؤسسات الاقتصادية وهو نتيجة العمليات الصناعية التي تحتوي على منتجات تدخل الغلاف الجوي أو الماء

¹ أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 26/24.

² نفيس أحمد، ظاهرة رمي وإهمال النفايات المنزلية بالرصيف- رؤية قانونية، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 225.

³ يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة والتشريعات البيئية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص، ص، 30-36.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 19-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 03، 77، ص 10.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

أو الصخور ، وتؤثر على الغلاف الجوي البيولوجي والأرضي وتسبب اختلال في التوازن النسبي للمكونات الناتجة عن دخول هذه المنتجات، حيث أن الصناعة تنبعث منها عدة ملوثات تختلف في الكمية والنوع من صناعة إلى أخرى، وتعتمد خطورتها على عدة عوامل أهمها نوع النشاط الصناعي الممارس وحجم المصنع كمية الإنتاج والتقنيات وجودة الوقود أو الطاقة والمواد الخام المطورة؛¹

الطاقة: وتشمل التأثيرات البيئية المرتبطة مباشرة بإنتاج الطاقة واستهلاكها تلوث الهواء، وتلوث المياه، والتلوث الحراري، والتخلص من النفايات الصلبة، وانبعاثات ملوثات الهواء الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري، والعديد من مشاكل تلوث المياه المرتبطة باستخدام الطاقة، كما أن مشكلة التسرب النفطي مشكلة كبيرة وفي جميع عمليات مناولة النفط، سواء كانت عمليات برية تؤدي إلى الاستخراج أو المسطحات المائية المؤدية إلى الاستخراج، من المؤكد وجود احتمال حدوث تسرب نفطي؛²

الزراعة: الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية مبيدات أسمدة معدنية أسمدة ورقية؛³

التلوث الضوضائي: هي تداخل مجموعة أصوات عالية وحادة وغير مرغوب فيها وتصبح هذه الضوضاء مادة للتلوث عندما ترتفع شدة الضوضاء الصوتية إلى درجة إزعاج الإنسان، بطريقة أخرى هو جملة الأصوات نوعا وكما والخارجة عن المألوف والتي تسبب تأثيرا فسيولوجيا مضايقا للسمع ومثيرا للأعصاب تتولد الضوضاء في كثير من الأحيان في المناطق الصناعية إذ يعيش العمال بالدرجة الأولى هذه الضوضاء المزعجة وتختلف شدتها حسب اختلاف نوع الصناعة وحجم المصنع ومكانه.⁴

¹ وهيبة سعيدي، التلوث الصناعي في الجزائر: قراءة في الأسباب والآثار، دراسات اجتماعية، العدد 18، ص ص، 27-26.

² <https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/2833> consulte 23/09/2024.

³ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4 البيئة من أجل التنمية، 2007، ص 22.

https://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013geo4_ar.pdf

⁴ صالح أحمد مسعود، التلوث الضوضائي /مفهومه ,أنواعه ,مسبباته ,آثاره ,وكيفية التقليل والوقاية من خطره، مجلة كليات التربية، العدد 07، 2017، ص، ص، 6-9.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الرابع: الاقتصاد القائم على البيئة

أفرزت التطورات البيئية في السنوات الأخيرة وجود فرعا جديدا في علوم الاقتصاد يدعى اقتصاد البيئة

الفرع الأول: التداخل بين الاقتصاد والبيئة

في علم الاقتصاد ينظر إلى البيئة على أنها ملكية توفر مجموعة من الخدمات فالبيئة أصل خاص جدا يدعم النظم الحية ومثل أي أصل آخر، نجد طرقا للحفاظ على قيمته دون نقصان. تزود البيئة الاقتصاد بالمواد الخام على شكل "مدخلات" يتم تحويلها إلى سلع استهلاكية أثناء عملية الإنتاج، بالإضافة إلى الطاقة التي تساعد في عملية التحويل وبعبارة أخرى، توفر البيئة للمستهلكين، بشكل مباشر أو غير مباشر، خدمات مثل الهواء ومياه الشرب والتغذية من خلال الغذاء¹.

تمتد العلاقة بين البيئة وعلم الاقتصاد عبر واجهة الحاجات البشرية المتعددة والمتجددة باتجاه تصاعدي والبحث المستمر في الموجودات البيئية الطبيعية لاستغلال مواردها بصيغة التوليفات المختلفة التي اقترحتها النظرية الاقتصادية والعمل على حل المشكلات البيئية من خلال الأدوات غير الضارة بها ومن ذلك ظهر هذا الفكر للبحث في الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، فيجد بعض الباحثين أن الفكر الاقتصادي له جزء من المسؤولية التي آلت إليها نتائج التدهور البيئي بدعوى أنه أفرز الأطر التي تعمقت في ظلها تقنيات الإنتاج والاستهلاك المهدرة للموارد البيئية والقدرات الطبيعية فالبيئة في الواقع الاقتصادي ليست سلعا أو خدمات يمكن أن تخضع للملكية الخاصة إنما هي شيء حيوي يشترك الجميع في الانتفاع بها وما يميز التحليل الاقتصادي تركيزه على الكميات الزمنية الأمد (القصير والمتوسط) في حين طبيعة مشاكل البيئة تتطلب القدرة على الأخذ في الاعتبار الآثار الطويلة الأمد لذا فالفاصل الزمني بين السبب والنتيجة في المشاكل البيئية قد يمتد إلى أكثر من عقد زمني ابعده بكثير من التحليل الاقتصادي، كما أن أدوات القياس غالبا ما تعجز عن القياس الكمي والتقييم النقدي لتكاليف الأضرار البيئية فضلا عن منافع الحياة البيئية وتحسين

¹ دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، يتعاون مع التعاون الإيطالي، منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ص، ص، 45-46.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

نوعيتها مما يجعل المؤشرات الاقتصادية غير صادقة في كثير من الأحيان لصانعي القرار ومتخذيها؛¹

الفرع الثاني: الاقتصاد البيئي

من أجل إيجاد التوازن بين الاقتصاد والبيئة ظهر مفهوم "الاقتصاد البيئي" فنجد أن له تاريخ طويل في العالم الأكاديمي حيث تم إدراجه لأول مرة في تقرير مبتكر لحكومة المملكة المتحدة في عام 1989 من قبل فريق من كبار الاقتصاديين البيئيين استجابة للتقليل من قيمة التكاليف البيئية والاجتماعية، يتضمن أن الاقتصاد البيئي يؤدي إلى تقليل المخاطر البيئية وفعال في استخدام الموارد² ومنذ ذلك الحين تم توسيع المفهوم حيث عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية"، ويمكن اعتباره ببساطة بأنه اقتصاد منخفض الكربون وكفاء من حيث الموارد وشامل اجتماعيا يقوم بالحفاظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية؛ ويشير المصطلح أحيانا إلى النمو الأخضر الذي يعني تعزيز الصناعة البيئية بما يضمن استمرار توفير الموارد الطبيعية والخدمات البيئية،³ كما يسعى إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي والوظائف من خلال تحويل الاستثمارات نحو التكنولوجيات النظيفة كما يركز على تحويل الاستثمار العام والخاص كأداة حاسمة لتحقيق النمو وتحسين البيئة مع تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي إطار التحول نحو الاقتصاد البيئي يصبح من الضروري إجراء إصلاحات في السياسات التي تدعم هذا التحول مع اعتبار الأبعاد الاجتماعية أهدافاً مهمة للاستثمارات.⁴ ويمكننا التمييز بين مفهوم الاقتصاد البيئي على مستويين الكلي والجزئي حيث يعرف⁵:

¹ علي حاتم القرشي، مدخل الاقتصاد البيئي، مطبعة حوض الفرات / النجف الأشرف، الطبعة الأولى، بغداد، جمهورية العراق، 2017، ص، ص، 2-1.

² Ivo Iavicoli, Veruscka Leso, and others, Opportunities and challenges of nanotechnology in the green economy, Environmental Health Review Open Access, 07 October 2014, p 01.

³ Eleonor Loiseau A, and others, Green economy and related concepts: An overview, Journal of Cleaner Production, Volume 139, 2016, P, P, 361-362.

⁴ Doreen Fedrigo-Fazio, Patrick ten Brink, and outhur, , BRIEFING Green Economy WHAT DO WE MEAN BY GREEN ECONOMY?, Produced by: UNEP Division of Communications and Public Information, may 2012, p 05.

⁵ محمد غنايم، الإقتصاد والبيئة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2006، <https://ao-academy.org/2006>.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

اقتصاد البيئي الجزئي (على مستوى المؤسسة): بأنه جزءا من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم ويحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية عليها ومن مهامه: دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المؤسسة وأهدافها على تعظيم الربح فيها بما في ذلك الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع، مع تقديم التوعية والنصائح للمؤسسة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة؛

أما على المستوى الكلي: يتناول المشاكل البيئية على مستوى الاقتصاد ككل من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا ويعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:

- ✓ التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة؛
- ✓ تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.

من خلال ما سبق نجد أن الاقتصاد البيئي عبارة عن منهج اقتصادي يبنى على مبادئ وأهداف واضحة أساسها وضع البيئة في المقام الأول ومزجها مع باقي مبادئ التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) في جميع مراحل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للوعي البيئي

ازدادت حاجة أفراد المجتمع للتوعية والدراية الكافيتين لعناصر وقضايا البيئية وإدراك العلاقة التأثيرية المتبادلة لتجنب الوقوع في مزيد من الكوارث البيئية ويعد الوعي البيئي أحد أهم العوامل التي تسهم في حماية البيئة وإن تعزيزه لدى الأفراد والمؤسسات يمثل خطوة حاسمة نحو حماية البيئة وتقليل مستويات التلوث ويشجع على التصرفات المستدامة؛ سيتناول هذا المبحث الإطار النظري للوعي البيئي وأثره على تحفيز الأفراد والمجتمعات والمؤسسات لاتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تقليل التلوث والمحافظة على البيئة.

المطلب الأول: نشأة الوعي البيئي

زاد الاهتمام بقضايا البيئة وبرزت حركات بيئية مؤثرة في السنوات الأخيرة من قبل المخططين والسياسيين ورجال الأعمال وعلماء الاجتماع بقضايا البيئة لذا أصبحت مرحلة التحديث والتوعية بقضايا البيئة أمراً حتمياً لا مفر منه، يشير ليستر براون* إلى ضرورة تعزيز الوعي البيئي على الصعيدين العالمي والمحلي وذلك من خلال الانتقال إلى مرحلة ثورية تشمل تحويلات شاملة في نمط الإنتاج والاستهلاك وفي سلوكيات وتوجهات الأفراد وفي العلاقة بين الإنسان والبيئة هذه التغييرات ستؤثر على الحياة والحضارة بشكل شامل ومتكامل وهناك أربع اتجاهات نظرية مختلفة لتفسير نشأة الوعي البيئي وسنتناول كل اتجاه بالتفصيل¹:

فرضية الانعكاس: وبما أن هذه الفرضية تربط بين انعكاس التدهور البيئي وانتشار الوعي البيئي، فإنها تشير إلى أن ظهور الوعي البيئي كان نتيجة للقلق المتزايد بشأن القضايا البيئية بعد عام 1970، هذا الاهتمام بالبيئة هو نتيجة تدهور الظروف البيئية في البلدان الصناعية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وزادت المشاكل البيئية سوءاً بمرور الوقت.

*ليستير روسيل براون: هو محلل بيئي أمريكي ومؤسس معهد وورلدووتش، والمؤسس والرئيس السابق لمعهد الأرض، وهو منظمة بحثية غير ربحية مقرها في واشنطن العاصمة. أشار إليه المعلق في راديو بي بي سي بيتر داي بأنه «أحد الرواد البيئيين العظماء».

¹ ليلي حزمون، إسهام أساتذة التعليم الثانوي في التوعية البيئية للتلاميذ دراسة ميدانية بثانويتي ثانوية متعددة الاختصاصات بأم الطوب_ ثانوية مصطفى بن بولعيد ييني والبان ولاية سكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص، ص، 76-78.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

أطروحة ما بعد المادية: ووفقا لتفسيره حول الأزمة الاقتصادية وصعود الوعي البيئي في المجتمعات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية (1929-1950)، بدأ المجتمع يشهد تحولاً اقتصادياً واجتماعياً، حيث دخلت المجتمعات في حياة الرفاهية المادية وظهرت الرغبات غير المادية على السطح.

أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة: ترتبط بوجود ثقافات تتفاعل بشكل أكثر فعالية مع القضايا البيئية بسبب ثقافتها أو عملها لاحتضان ودعم القضايا البيئية بشكل مثل الأخصائيون الاجتماعيون الذين يراقبون بطبيعتهم القضايا بين السلوك البشري والبيئة، والأطباء المهتمون بالصلة بين الصحة والبيئة وما إلى ذلك.

اتجاه النزعة التنظيمية والانغلاق السياسي: هذا الاتجاه يربط نشوء الوعي البيئي من خلال التوترات السياسية لبعض دول الغربية وتعتبر الحركات الاجتماعية بمثابة رد فعل دفاعي كضغوطهم على الدولة ومعارضتهم تبني ممارسات ومشاريع وبناء المصانع في مناطق سكنية أو ملوثة.

باختصار هذه الاتجاهات النظرية تقدم مفاهيم مختلفة لشرح كيفية نشأة وتطور الوعي البيئي في المجتمعات وكيف يمكن تفسيره بوجوه متعددة.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: مفهوم الوعي البيئي

مع زيادة المشكلات البيئية وتفاقمها نجد أن هناك حاجة ماسة إلى إكساب الأفراد والجماعات إلى تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه بيئتهم وإكسابهم الوعي والشعور اللازم ليكونوا قادرين على التعامل مع البيئة تعاملًا سليماً.

الفرع الأول: تعريف الوعي البيئي

يعد الوعي البيئي من أهم القضايا التي تحاول المجتمعات اليوم ترسيخها في نفوس الأجيال الجديدة للحفاظ على محيطها وقد تم إعطاء عدة تعاريف له يمكننا التطرق إلى بعض منها ولكن قبل ذلك توجب علينا طرح بعض المفاهيم التي لها علاقة وتساعدنا في تعريف الوعي البيئي:

أولاً: مفهوم الوعي

يشير لفظ الوعي لغويًا: إلى وعي يعي وعيا الشيء أي جمعه وحواه ووعى الحديث أي قبله وتدبره وحفظه؛¹

أما اصطلاحاً: هو حالة من الإدراك الذي يجمع بين تفعيل دور العقل والمشاعر لفهم ما يدور حول الإنسان ولتنظيم علاقته بالموجودات المحيطة به ولا يكتمل الوعي إلا إذا عمل الإنسان على تنميتها بشكل مستمر من خلال ربط تلك القدرات بتجاربه الحسية التي تشكل خبرته في الحياة،² وهو عبارة عن المعرفة الجيدة التي تثير اهتمام الأفراد حول موضوع ما وتتم عن طريق المزج بين الإجراءات اللازمة، و نقل المعرفة و «الإعلام»، إما لنشر رسالة والتعبئة الأفراد حول الموضوع أو تحفيزهم على تبني السلوك الصحيح،³ ويمكن القول أنه عمل طوعي أحادي الاتجاه (من جهة فاعلة إلى مجموعة محددة) يهدف إلى إيصال المعلومات من أجل جذب الانتباه وإيقاظ الوعي العام.⁴ نجد هذه المفاهيم تصف لنا مدى أهمية الفهم العميق للوعي حيث يلعب دوراً مهماً في فهم الذات وتطوير القدرات العقلية والعاطفية للفرد.

¹ قاموس المعاني معجم عربي عربي، <https://www.almaany.com>.

² هنيه عبدة طة مجلى حسن، دور الأخصائي كممارس عام في تنمية الوعي البيئي لدى الفتيات الريفيات، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 01، العدد 14، 2021، ص 145.

³ Mini-guide de sensibilisation à l'environnement en entreprise , carbo academy, <https://www.hellocarbo.com/> . consulte 09/09/2023. 01:28.

⁴ l'Union Européenne, et autres, Stratégie Nationale d'Éducation et de Sensibilisation à l'Environnement et au Développement Durable, Impression Okad El Jadida, Napalm, 2008, p30.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

من خلال تعريف الوعي يمكننا إعطاء مفهوم للسلوك الواعي: هي نتيجة تقدير الحقيقة من خلال الملاحظة والتحليل والرصد ، حيث أنها تدعم وتوجه السلوك في اتجاه إيجابي ، وهي شحنة عاطفية وعاطفية تتحكم في العديد من جوانب السلوك البشري.¹

ثانياً: الوعي البيئي

هو عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع البيئة الطبيعية بما تحتويه من موارد متعددة وتتطلب هذه العملية العمل لتنمية جوانب معينة لدى الفرد والمجتمع منها: توضيح المفاهيم وتعميق المبادئ المطلوبة في إدراك العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته مع تنمية القدرات والمهارات التي تمكن الفرد من المساهمة في حل المشاكل التي تتعرض لها البيئة والمساهمة في تطوير ظروف البيئة؛² ركز هذا التعريف على أهمية تأهيل الإنسان لفهم والتفاعل مع البيئة ومواردها.

كما يعرف الوعي البيئي بأنه تكوين المواقف والقيم التي تحكم تأثير سلوك الفرد على البيئة، وفهم أهمية العمل من أجل البيئة والحفاظ عليها وتحقيق نوع من العلاقة المتوازنة التي تحقق الأمن البيئي. والوعي البيئي هو الوعاء الذي تتشكل فيه القيم والمعتقدات والاهتمامات والذي يتشكل فيه الوعي البيئي الذي يفهم فيه الأفراد بعمق أهمية توجيه أفعالهم نحو حماية البيئة.

هو إدراك الفرد لدوره في مواجهة المشكلات البيئية ومساعدة الفئات الاجتماعية على اكتساب الوعي بالبيئة ومشكلاتها من حيث أسبابها ووسائل حلها وهو نوعان:

✓ الوعي الوقائي: هو الذي يمنع حدوث المشكلة البيئية.

✓ الوعي العلاجي: هو الذي يواجه به الفرد المشكلات البيئية الناتجة عن سوء استخدامه لعناصر البيئة المختلفة.³

¹ سوزان يوسف محمد بغدادي، التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعي البيئي "دراسة تشخيصية"، مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد، العدد 14، المجلد 14، 2013، ص 907.

² فرحان محمد حسن الذبحاوي، مؤيد فضل حسين المسعودي، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية لأراء عينة من العاملين في مديرية بلديات كربلاء المقدسة، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد 66، الجزء 01، 2022، ص 868.

³ قنوش ميادة، مساهمة طرح قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية في نشر الوعي البيئي دراسة استطلاعية على عينة من الطلبة الجامعيين بولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام والاتصال، تخصص اتصال بيئي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 24.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

يغطي هذا التعريف نوعين من الوعي الأول الوقائي الذي ينطوي على اتخاذ إجراءات وقرارات تساهم في حماية البيئة قبل حدوث مشكلة بيئية، والثاني العلاجي الذي ينطوي على إدراك كيفية التعامل مع المشكلة البيئية بعد حدوثها.

وفي تعريف آخر هو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها مختلف الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان وتستهدف التعامل إيجابي وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية عن طريق الشعور بالمسؤولية نحو تحسينها ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد منها ومن سلامتها¹. يتضمن هذا التعريف أن يكون الشخص على دراية بأي أعمال وقرارات قد تؤثر على البيئة سواء إيجاباً أو سلباً مما يعزز هذا الوعي بالعمل المشترك للمجتمع في اتحاد جهود الحفاظ على البيئة.

وهو ذلك المجهود الذي تبذله الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توفير قدر من الوعي البيئي للمواطنين كافة في مختلف الأعمار والظروف البيئية، بحيث تساهم هذه التوعية إسهاماً مباشراً في توجيه سلوك هؤلاء الأفراد نحو المحافظة على بيئتهم الطبيعية بشتى أساليب والوسائل التي تمكنهم من ذلك وتتضمن هذه العملية تزويد الفرد بالمعلومات والمعارف ومحاولة إكسابه مهارات معينة في تعامل مع البيئة بحيث يتمكن الفرد من تقييم سلوكه ذاتياً وفي الوقت نفسه يتمكن من تقييم عناصر البيئة التي يتعامل معها². تجد هذا التعريف ركز على أن الوعي البيئي عبارة عن خطة مدروسة من طرف هيئة مختصة لتوجيه سلوك الأفراد نحو حماية البيئة.

التعريف الإجرائي: الوعي البيئي هو عبارة عن الفهم السليم والإدراك العميق وعملية بناء وتنمية اتجاهات، ومفاهيم، وقيم، وسلوكيات بيئية، نتيجة دمج إحساس وإدراك الفرد لدوره وسلوكه للحفاظ على البيئة عن طريق خطة مدروسة من طرف هيئات ومؤسسات مختصة.

الفرع الثاني: خصائص الوعي البيئي

يمكن تقسيم الوعي البيئي إلى مجموعة من الخصائص الأساسية نذكر منها ما يلي:

¹ كحيل فتيحة، الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي -دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي -موقع الفيسبوك نموذجاً-، مذكره مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، فرع الإعلام والتكنولوجيا الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر، 2012، ص، ص، 88-89.

² بوحدي هيندة، دور القصص المصورة في تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال المعاقين ذهنياً، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 08، العدد 04، 2020، ص 61.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

- ✓ **التعلم المستمر:** عن طريق التعليم التربوي النظامي والغير النظامي؛
- ✓ **التوعية الاجتماعية:** يتطلب تطوير الوعي البيئي للفرد قدرا كبيرا من التحكم المعرفي والتحكم السلوكي والتحكم في القرارات والحلول الخاصة بالبيئة؛
- ✓ **الفهم العميق للبيئة:** من خلال إدراك العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الإنسان والبيئة؛
- ✓ **التركيز على المشكلات البيئية:** أي إطار معرفي واسع عن البيئة وأهم مواردها ومشكلاتها وأفضل السبل لمواجهتها والحد من أثارها؛¹
- ✓ **الاستدامة:** الوعي البيئي وظيفة تنبؤية لما يمكن أن يصدر من سلوك مستقبلي للفرد تجاه البيئة.²

الفرع الثالث: أهمية الوعي البيئي

- الوعي البيئي يشمل العديد من الجوانب الايجابية التي تسهم في تطوير العلاقة بين الإنسان والبيئة ويتضمن ذلك:
- ✓ **تطوير المبادئ الأخلاقية:** يقوم الوعي البيئي ببناء مفاهيم أخلاقية تجاه البيئة بحيث يصبح الفرد ملتزما اتجاه البيئة وحالاتها؛
 - ✓ **تحمل المسؤولية:** يشجع الوعي البيئي الأفراد على تحمل مسؤولية الحفاظ وتعاملهم مع البيئة ويساهم في حل المشاكل البيئية وتعزيز السلوك الإيجابي لهم نحو البيئة؛³
 - ✓ **مكافحة المشاكل البيئية وتحسين الجودة المعيشية:** من خلال تقليل آثار التلوث البيئي الناجم عن الأنشطة الأفراد المختلفة خاصة أنشطتهم اليومية؛

¹ عبد الحكيم زيدان خلف البوريشة، مستوى الوعي البيئي لدى معلمي الجغرافيا للمرحلتين الأساسية العليا والثانوية في الأردن، مذكرة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في مناهج الدراسات الاجتماعية وطرائق تدريسها، قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019/2018، ص 17.

² رحمانى ليلي، علاقة مستوى الوعي البيئي بمتغيري الجنس والتخصص لدى طلبة المركز الجامعي نور البشير بالبييض دراسة ميدانية تطبيقية، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 7، عدد 1، جوان 2021، ص، ص، 247-248.

³ Pourquoi la sensibilisation à l'environnement est-elle importante?, <https://www.sosnature.org/pourquoi-la-sensibilisation-a-lenvironnement-est-elle-importante/>, consulte 14/09/2023 23:16.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

✓ الأدوار التربوية: إن خلق الوعي البيئي اتجاه البيئة لا يأتي من فراغ وليس عملاً فردياً، وإنما بالعمل المتواصل الذي تقوم به المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة النوادي... الخ حتى يتكون الإدراك الكافي بضرورة المحافظة على البيئة¹.

المطلب الثالث: مكونات الوعي البيئي

تعتبر مكونات الوعي البيئي هي العوامل والعناصر التي تشكل الفهم والوعي للفرد بشأن البيئة وأهميتها، يتشكل الوعي البيئي في أصله من ثلاث حلقات منفصلات متداخلات في آن واحد وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: التربية البيئية

تعتبر التربية البيئية أحد العناصر الأساسية في بناء مجتمع واعٍ ومسؤول تجاه بيئته.

أولاً: تعرف التربية البيئية: بأنها عملية تكوين القيم والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعتمدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان حفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته².

هي عملية تربوية تستهدف تنمية الوعي لدى سكان العالم وإثارة اهتمامهم نحو البيئة بمعناها الشامل والمشاركة المتعلقة بها، وتزويدهم بالمعارف وتنمية ميولهم واتجاهاتهم ومهاراتهم للعمل فرادى وجماعات لحل المشكلات البيئية الحالية وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة وهي منهج لإكساب القيم وتوضيح المفاهيم التي تهدف إلى تنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته الطبيعية الحيوية وتعنى بالتمرس في عملية اتخاذ القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بنوعية البيئة³.

¹ ميادة أحمد عبد الرحمن، نوفل نعمان إبراهيم، التلوث البيئي وضرورة التوعية البيئية، مجلة الآداب، المجلد 01، العدد 135، 2020، ص 415.

² شبيب شفيعة، دور الاتصال التربوي في تنمية الوعي البيئي لدى تلميذ الابتدائي دراسة وصفية تحليلية لعينة من تلاميذ المدارس الابتدائية في الجزائر العاصمة خلال الموسم الدراسي 2010 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام، تخصص اتصال بيئي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011 / 2012، ص 19.

³ أسماء راضي خنفر، عايد راضي خنفر، التربية البيئية والوعي البيئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 54.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للتربية البيئية بأنها: عبارة عن عملية تعليمية تهدف لتعزيز فهم الأفراد ووعيهم في معالجة قضايا محددة في المحيط البيئي للإنسان من خلال التنشئة والتعليم وتوجيه الجهود نحو توعية الأفراد بالبيئة ومشكلاتها.

1. **خصائص التربية البيئية:** تتسم التربية البيئية بجملة من الخصائص نجزها فيما يلي:
 - ✓ التربية البيئية تتجه عادة إلى حل مشكلات محدودة للبيئة البشرية وتهدف إلى تعزيز فهم الناس للقضايا البيئية الهامة وتوفير الوعي بأنواع المخاطر الكبرى؛
 - ✓ تسعى لإقناع الأفراد بأنهم ليسوا مجرد مشاهدين لحالة البيئة بل يمكنهم المساهمة بفاعلية في الحفاظ على البيئة، وتؤمن تضافر أنواع المعرفة اللازمة لتفسير المشكلات البيئية؛
 - ✓ تحرص على أن تنفتح على المجتمع المحلي لأن الأفراد لا يولون اهتمامهم لنوعية البيئة ولا يتحركون لصيانتها أو لتحسينها بجدية وإصرار إلا في غمار الحياة اليومية لمجتمعهم؛
 - ✓ تسعى بحكم طبيعتها ووظيفتها لتوجه شتى قطاعات المجتمع إلى بذل جهودها بما تملك من وسائل لفهم البيئة وترشيد إدارتها وتحسينها، وهي بذلك تأخذ بفكرة التربية الشاملة المستديمة والمتاحة لجميع فئات الناس؛
 - ✓ تتميز بطابع الاستمرارية والتطلع إلى المستقبل.¹

من خلال ما سبق يمكن القول أن التربية البيئية تركز على التطلع إلى المستقبل وضرورة الاستمرارية في تعزيز وتطوير المعرفة والممارسات البيئية.

2. غاية التربية البيئية:

إن هدف التربية البيئية يتمثل بإعداد مواطنين مدركين لبيئتهم ومشكلاتها ومهتمين بها مزودين بالمعرفة والمهارات والدوافع الإيجابية تجاه البيئة والالتزام بالعمل على إيجاد حلول للمشكلات البيئية الراهنة وتجنب وجود مشكلات أخرى قد تطرأ في المستقبل وترمي التربية البيئية لتحقيق الغايات الآتية²: مساعدة الأفراد أو الجماعات على اكتساب وتعزيز الوعي إزاء البيئة

¹ مهري شفيقة، الاتصال وتشكيل الوعي البيئي عبر شبكات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي موقع الفايسبوك في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص 135.

² أمل شاكر، محمد عوض، مستوى الوعي البيئي والاتجاهات البيئية في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة كلية العلوم التربوية والآداب التابعة لوكالة الغوث الدولية، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 46، العدد 1، 2019، ص 822.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

ومشكلاتها وهذا يشمل توجيه الأفراد والجماعات نحو فهم أعمق حول المسؤولية المشتركة تجاهها من خلال اكتساب القيم الاجتماعية ودوافع للمشاركة الايجابية وتطوير مهارات الأفراد لحل المشكلات البيئية.

الفرع الثاني: الثقافة البيئية

وتبدأ من توفير مصادر المعلومات والتثقيف البيئي واستدراج المثقفين البيئيين في الحوارات والأنشطة التي تتعلق بالبيئة وهذا يساهم في نشر الوعي البيئي؛

أولاً. **خصائص الثقافة البيئية:** تتسم بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي¹:

- ✓ **تعتبر الثقافة عملية مكتسبة:** أي تكسب من خلال التفاعل والاحتكاك بين الأفراد في بيئة معينة وقد تكتسب الثقافة في المدرسة والعمل إذن فالإنسان يقوم باكتساب الثقافة بعد ولادته إذ لا تولد معه تماماً مثل خصائصه الفزيولوجية وقد تكون الثقافة التي يكتسبها الشخص من نفس مجتمعه الأصلي أو من مجتمعات أخرى حسب موضعه فيها أو جلبه لها؛
- ✓ **الثقافة عملية إنسانية واجتماعية:** الإنسان هو الكائن العقلاني أو الناطق الوحيد القادر على التفكير وإنتاج الأفكار وتطوير الأدوات التي يمكنه من خلالها التكيف والتحكم في الظروف الطبيعية من خلال اختراعاته واستغلالها، كما ترك منتجاً فكرياً وقانونياً وفنياً لا تستطيع الكائنات الأخرى صنعه، سواء للتنظيم اقتصادياً وسياسياً في مجتمعات تتميز بنماذجها وقيمتها الثقافية، أو للاستهلاك المباشر والتدريب وغيرها؛
- ✓ **الثقافة عملية قابلة للتناقل:** إن الإنسان هو الوحيد الذي يبدو قادراً على أن ينقل ما اكتسبه من عادات لأقرانه والثقافة أيضاً عملية متوارثة يتناقلها الأبناء عن الآباء والأجداد؛
- ✓ **الثقافة متغيرة:** تتغير الثقافة بتأثير التغيرات البيئية والتكنولوجية، ولكن عملية تغييرها توجه في كثير من الأحيان لأن الفرد تعود على سلوك معين وعلى قوانين معينة وأنظمة معينة؛
- ✓ **للثقافة دور كبير في تحديد نمط الحياة للفرد:** تختلف الثقافة من شخص لآخر ومن مكان لآخر فنجد الثقافة الموجودة في المدينة مختلفة عن الثقافة الموجودة في الريف والبادية، وحتى سلوك

¹ عزاوي أعمر، لعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2012، ص 42.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

كل فرد في المناطق المختلفة يختلف عن الآخر حتى هناك اختلاف نسبي في سلوك الأفراد الذين في بيئة عمل واحدة.

الفرع الثالث: الإعلام البيئي

أولاً: تعريف الإعلام البيئي هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا أحسن استثمارها كان لها مردود ايجابي لترقية الوعي البيئي ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية في تفسير وفهم وإدراك المتلقي للقضايا البيئية المعاصرة وبناء قنوات معينة اتجاه البيئة.¹

يستخدم الإعلام البيئي في حماية البيئة عدة أساليب نذكر منها²:

- ✓ إنجاح برامج التوعية البيئية والصحية وبرامج التثقيف التي تنفذها المؤسسات الحكومية، وهناك دور كبير تقوم به المنظمات غير الحكومية في التوعية البيئية؛
- ✓ تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات المؤهلة لإعداد حملات إعلامية؛
- ✓ تسخير الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالات وتحقيقات أي بالوسائل المكتوبة والالكترونية؛
- ✓ تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن؛

ثانياً: دور الإعلام البيئي في نشر الثقافة البيئية

الإعلام البيئي هو عملية نشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام بهدف خلق درجة من الوعي البيئي للوصول إلى التنمية المستدامة، فهو إعلام الجمهور بجميع القضايا والقضايا البيئية من أجل خلق ثقافة بيئية داخل المجتمع وبالتالي فهو يهتم بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والاعتبارات والموضوعات ذات الصلة التي تتطلب المتابعة ومعرفة المصادر والفعاليات، الوصول إلى المعاهدات البيئية ومتابعة التقارير البيئية لتحليل التطورات ومقارنة آراء الأشخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الرسمية والهيئات الدولية وكذلك وسائل الإعلام البيئية تستخدم وسائل الاتصال المختلفة المكتوبة والمسموعة والمرئية لرفع الوعي الإنساني بالعلاقة بين

¹ نزيهة وهابي، الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016، ص 07.

² صاحبي وهيبة، واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 12، 2020، ص 741.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

البيئة والحياة بجميع جوانبها وبين البيئة والتنمية بشكل خاص، لذلك عرف الإعلام البيئي على أنه استخدام كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في إيصال المعلومات والحقائق والآراء بقضايا البيئة إلى الأفراد والجماعات.¹

المطلب الرابع: مراحل تنمية الوعي البيئي

تعتبر مراحل تطوير وتنمية الوعي البيئي عملية إنمائية تمر بها المجتمعات لفهم أفضل للقضايا البيئية والتفاعل معها بشكل أكثر وعياً واهتماماً وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إجراءات تنمية الوعي البيئي

يمكن تصوير عملية تنمية الوعي البيئي على أنها سلسلة من العمليات التعليمية والاجتماعية التي تنطلق من مرحلة التكوين الأولى للوعي ثم تشكيله ثم العمل على تنميته إلى غاية ترسيخه ويمكن تقسيم الوعي البيئي إلى عدة أقسام رئيسية هي:²

- ✓ **الوعي الفردي:** يشير إلى درجة فهم الفرد للقضايا البيئية وإدراجها في حياته اليومية وتأثير أفعاله الشخصية على البيئة؛
- ✓ **الوعي الجماعي:** وهو حاصل مجموع وعي الأفراد وإدراكهم وفهمهم للقضية المثارة، يتعلق بكيفية تفاعل الأفراد مع مجتمعاتهم ومشاركاتهم في الجهود الجماعية للمحافظة على البيئة؛
- ✓ **الوعي المؤقت:** وهو يكون قويا وسريعا في تشكله ولكنه سرعان ما ينتهي بانتهاء الحادثة ذاتها؛
- ✓ **الوعي الدائم:** وهذا النوع من الوعي المشكل يتسم بالثبات قياسا بالوعي المؤقت ويستمر لفترة أطول وبالأستقرار النسبي.

تم تحديد إجراءات تكوين الوعي البيئي في خمس مراحل أساسية:³

¹ مرجع سابق، ص 741.

² سعاد ادم ابرك عبد الله، وظيفة العلاقات العامة في التوعية البيئية دراسة تطبيقية على الجمعية السودانية لحماية البيئة، 2008-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008/2010، ص، ص، 113-114.

³ قنوش ميادة، مرجع سابق، ص 137.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المرحلة التمهيدية: تمثل مرحلة البداية لابد من تحديد بدقة المعرفة والسلوكيات المتعلقة بالبيئة المتوفرة لدى الفرد ويتم طرح الفكرة المراد التوعية بها من خلال نقل المعلومات الخاصة بها بقصد لفت الانتباه ومن ثم الدخول إلى المرحلة التكوينية الأولية لإدراك الفرد أو المجموعة؛

المرحلة التكوينية: وفيها يتم تحديد المداخل المناسبة لتكوين الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال إثارة الدافعية لديهم وخلق الاهتمام الزائد بالقضية المطروحة لدى الأفراد والجماعة ومن ثم السعي للحصول على المزيد من المعلومات لاستكمال دائرة الوعي؛

مرحلة التطبيق: تتاح في هذه المرحلة المواقف والفرص المناسبة للأفراد لكي يطبقوا ما تعلموه من مفاهيم وما تكون لديهم من وعي على أرض الواقع للتأكد من بقاء أثر التعلم في سلوكهم؛

مرحلة التثبيت: تتيح هذه المرحلة عملية إثراء لما تعلمه الفرد سابقا والتأكد من تأثير ما تم تعلمه في عقول الأفراد وسلوكياتهم ويتم ترسيخ هذه المعرفة بشكل أعمق وتحفيز الفرد للمشاركة في القضايا البيئية بشكل أكبر؛

مرحلة المتابعة: في هذه المرحلة يتم التخطيط لأنشطة جديدة يشارك فيها الأفراد وهي ما يسمى بأنشطة المتابعة وتهدف لتهيئة مواقف تساعد الفرد على ممارسة ما تم تعلمه من أجل تدعيم الخبرات التي مر بها.

الفرع الثاني: تنمية الوعي البيئي

لم يعد الاهتمام بحماية البيئة والدفاع عنها مقتصرًا على خبراء البيئة والجهات الحكومية والمنظمات بل أصبحت هذه المسؤولية تتعاظم وتشمل الجميع من أفراد والجماعات ولتعزيز الوعي البيئي يتم الاعتماد على عدة استراتيجيات يجب أن تؤخذ في الاعتبار من خلال:

1. فعالية نشر الوعي البيئي والتي تتضمن:

- ❖ إدراك وجود مشكلة بيئية وتجنب أثارها الضارة التي تساهم في تفاقمها؛
- ❖ إدراك وتوعية سكان المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة؛
- ❖ نشر هذا الإدراك إلى السلوك والممارسات فعلية.

2. توجيه الوعي البيئي: من خلاله تغيير سلوك الجماعات ذات التأثير وذوي النفوذ في المجتمع، يمكن تقسيم هذا التوجيه البيئي إلى ثلاثة أبعاد أساسية يجب توفيرها بشكل كامل: الحكومة بكافة أجهزتها والمجتمع بكل هيئاته ومؤسساته؛ الأفراد الذين يمثلون حماية البيئة يعد الأفراد الذين

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

يتفهمون ويعينون الأهمية الحفاظ على البيئة ويتخذون إجراءات للحماية الفعلية من العناصر البيئية محوريين في هذا التوجه.

3. توفير المعلومات البيئية: نقص المعرفة عن البيئة لدى الأفراد يمكن أن يكون سببا رئيسيا في عدم فهم المشكلات البيئية التي تزداد يوما بعد آخر، وهذا النقص يجعل من الصعب إيجاد حلول لعدم وضوح فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته، من هنا تأتي أهمية وسائل الإعلام المختلفة كبير في معالجة هذه المشكلة من خلال الاتصال بالرأي العام وتزويده بالمعلومات ذات صلة وتوضح تأثيرها.

4. العمل على تغيير السلوكيات وتكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة: العمل على خلق علاقة التفاعلية بين الأفراد والبيئة للسير قدما في حماية مستقبلنا وتتم هذه العملية باستخدام مصادر متنوعة ومختلفة تعمل في اتجاه واحد ومكملة لبعض¹.

5. دور المؤسسات الاقتصادية في ترقية الوعي البيئي: المؤسسات الاقتصادية حلقة أساسية لما عليها من مسؤولية في المحافظة على البيئة الطبيعية وذلك من خلال²:

- ✓ زيادة الوعي البيئي الموظفين وتحفيزهم على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة؛
- ✓ دعم البحوث والتخصصات العلمية المتعلقة بتطوير البيئة داخل المؤسسة؛
- ✓ المبادرة في النشاطات التوعوية البيئية؛
- ✓ التقيد بالمعايير البيئية واحترام نظام المحاسبة البيئية في تنفيذ المشروعات التنموية والصناعية؛
- ✓ إقامة صناعات تعمل على استخدامه التقنيات غير الملوثة للبيئة.

¹ مرابط ايمان، دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي -الجمعيات المحلية لولاية قسنطينة نموذجا-، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص، ص، 112-113.

² الصادق معقافي، الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد2، 2019، ص 141.

المبحث الثالث: تعزيز الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية

إن تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية أصبح تحدياً يواجهه الشركات والمؤسسات على حد سواء فيجب أن تكون الأعمال والمؤسسات ذات وعي بيئي كبير أكثر من مجرد تفادي الآثار السلبية على البيئة بل يجب أن تكون على استعداد لتقديم الإسهامات الفعالة نحو حمايتها والمحافظة عليها، إن بناء الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية يشكل الخطوة الأولى نحو التحول إلى المؤسسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة خاصة إذا كان الموظفون والقادة والمسيرين يدركون تأثير أنشطتهم على البيئة ويتعهدون بالعمل والتصرف بشكل مسؤول، كما تعتبر المؤسسات الاقتصادية الواعية بالبيئة أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة وتلبية توقعات الزبائن الذين يشددون على دعم الشركات الملتزمة بالاستدامة البيئية وهذا يفتح أبواباً لفرص النمو وتحقيق المزيد من الربحية بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على البيئة.

المطلب الأول: التأهيل البيئي

يعتبر التأهيل البيئي عن عملية شاملة يعنى بتحسين وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعددة الأبعاد داخل المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التأهيل البيئي

يعرف التأهيل البيئي: أنه مشروع إحياء صناعي للارتقاء بالمنتجات العالمية ذات الجودة العالية التي تحترم سلامة البيئة وصحة الإنسان. وسيلزم المشروع أصحاب الأعمال التجارية ومنتجات الخدمات بتوفير مواد استهلاكية خالية من التلوث، مما يساهم في تغيير أنماط الاستهلاك إلى أنماط مستدامة، وتعزيز صادرات البلاد وزيادة أسواق البلاد الخارجية.¹

كما ويعرف بأنه تأهيل المؤسسات الاقتصادية والصناعية للمنافسة العالمية، بما في ذلك الجودة والسلامة البيئية وصحة الإنسان، لإلزام أصحاب المؤسسات وأصحاب العمل بتغيير النمط الكلاسيكي في المعاملات الاقتصادية، وخلق أسواق أجنبية مستدامة تساهم في سلامة البيئة وصحة الإنسان. وقد أدرجت العديد من الدول عدة مواصفات وشروط تتعلق بالمنتج وطرق الإنتاج، بناء

¹ مامن حياة، بلقيدوم صباح، التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية أم فرصة لبناء مؤسسات عربية خضراء؟، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 35.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

على مواصفات بيئية صديقة، بحيث تعتبر إعادة التأهيل البيئي علامة مميزة تم دمجها في اتفاقيات التجارة الحرة.¹

كما تعرفها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة: أنه إدماج المعايير البيئية في عملية الإنتاج هو أداة تستخدمها المؤسسات الاقتصادية، بمساعدة الحكومة والوعي الحكومات المحلية، لإدارة الإنتاج والاستهلاك.²

التعريف الإجرائي: التأهيل البيئي للمؤسسة هو عملية شاملة ومتكاملة ناتجة عن وعي المؤسسات الاقتصادية للمخاطر البيئية لأنشطتهم تتضمن دمج خطوات متعددة للوصول إلى ممارسات بيئية مع الامتثال للتشريعات البيئية من أجل تحقيق أهداف بيئية.

الفرع الثاني: دوافع تبني التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية

تتباين الدوافع من وراء تبني المؤسسات الاقتصادية لتأهيل البيئي ما بين دوافع خارجية وداخلية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي³:

أولاً. الدوافع الخارجية: وهي الضغوطات الخارجية التي ترغب المؤسسة على تبني وتطبيق متطلبات التأهيل وتتمثل في:

1. المستهلكين: تؤدي زيادة الاهتمام بحماية البيئة إلى تعريضهم لأنماط شراء متغيرة، كزيادة طلبهم على المنتجات التي صديقة للبيئة أو مقاطعة المنتج الضار بيئياً، مما يشكل زيادة في الوعي البيئي لدى المنتجين والمؤسسات بالجوانب البيئية مثل تصميم المنتجات وإنتاجها وتعبئتها بطرق بيئية.

2. المساهمين والمستثمرين: قد تؤدي الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية إلى زيادة المخاطر والالتزامات البيئية، وبالتالي هناك ضغط متزايد من المساهمين والمستثمرين المقتنعين بما يكفي بالممارسات البيئية للحصول على معلومات حول الأداء البيئي للمنشأة مع أدائها المالي لتجنب المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض الأرباح والإضرار بمصالحهم.

¹ مقرين يوسف، بوشوشة أفلو، رهانات الأمن البيئي الاقتصادي التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية أنموذجاً، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 350.

² حنيش فتحي، بن عليّة لخضر، التأهيل البيئي كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 128.

³ مرجع سابق، ص ص 128-130.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

3. المقرضين: تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية غير مقدمة في التقارير المالية، وذلك لتقييم المخاطر البيئية التي قد تنجم عن منح الائتمان للغير، مثل منح الائتمان مقابل ممتلكات ملوثة، مما قد يتسبب في مخاطر بيئية جسيمة لمؤسسات الإقراض والمصارف.

4. مزايا السوق: تحصل المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرّة بالبيئة على حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية، فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بتكنولوجيا نظيفة تزيد من قوة الشركة التنافسية.

5. المتطلبات التعاقدية: تؤدي المخاوف البيئية والقوانين واللوائح التنظيمية المتعاقبة والضغط المتزايدة من المجتمع ككل إلى تغيير الطريقة التي تدار بها الأعمال التجارية على مستوى العالم، حيث يطالب العملاء والمستهلكون والمساهمون بشكل متزايد بأن تكون المنتجات والخدمات المعروضة في السوق صديقة للبيئة.

6. المتطلبات الحكومية: تلعب الدولة دوراً حاسماً في تعزيز الوعي البيئي من خلال التشريعات والأنظمة البيئية، بحيث تشدد عدد متزايد من اللوائح البيئية على برامج تأهيل هيئات الإدارة والتخطيط البيئي.

ثانياً. الدوافع الداخلية: مثل تحسين أداء المنظمة وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل الهدر في الطاقة والمواد الخام مع تقليل التكلفة من خلال استعادة دورة الإنتاج وإدارة الجوانب البيئية لعمليات المؤسسة بشكل أفضل مع تقليل كمية النفايات الناتجة عن نشاطها.

الفرع الثالث: أدوات منظومة التأهيل البيئي

تعتمد إدارة التأهيل البيئي على الأدوات التالية لتنفيذ برامجها بفعالية¹:

التدبير الإداري الجيد: كالتقليل من النفايات، توفير الطاقة وتحسين إجراءات المؤسسة التشغيلية والتنظيمية؛

الكفاءة البيئية: الكفاءة التي تشجع المؤسسات على التركيز على فرص عمل طويلة الأجل وأكثر مسؤولية بيئياً والسعي إلى تحسينات بيئية تحقق فوائد اقتصادية إضافية؛

¹ طيب الزغيمي صورية، التأهيل البيئي كأداة لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2 -، العدد 15، ديسمبر 2016، ص، ص، 238-239.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

أداة رسم الخرائط البيئية: وهي أداة بسيطة وعملية تساعد المديرين والموظفين على تحليل وإدارة الأداء البيئي تسمح بمعرفة الأخطار البيئية وتمكنهم من وضع برنامج بيئي طارئ؛

دليل التقييم الذاتي للبيئية: يتكون من بطاقة متحركة يتم ملؤها وفقاً لقائمة من الأسئلة حول تأثير المشروع، ويساعد هذا الدليل على تحسين إدراج البيئة كبنء رئيسي في الإدارة العامة من خلال تحديد الجوانب البيئية لمنتجات الشركة وخدماتها، ويساعد على زيادة الوعي الإداري؛

مؤشرات الأداء البيئي: ويطلق عليه اسم "برنامج التحصين الموسع" وهو أداة لتلخيص الأداء البيئي للمؤسسات في شكل مؤشرات وإبلاغها إلى الجماهير المختلفة؛

برنامج التعليم الإلكتروني: التعليم الإلكتروني أداة تعليمية تهدف إلى اكتساب الخبرة والتدريب والتكوين، دراسات الحالة النصوص، الصور الصوت، الفيديو وهي بذلك تدعم التقنية المختلفة التي سيتم استخدامها.¹

المطلب الثاني: الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء البيئي مفهوم يستخدم لتقدير وقياس الأثر البيئي لأنشطة أو المنتجات ويشمل جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاستدامة حيث تهدف المؤسسات إلى تبني ممارسات أفضل وتقنيات تدبير البيئة وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الأداء البيئي

يوجد عدة تعاريف للأداء البيئي نذكر منها ما يلي:

يقترن مصطلح الأداء بمفهومي الكفاءة والفعالية حيث تشير الأولى إلى القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة، أما ثانية فهي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج والأهداف المرتقبة، وعليه يمكن تعريف الأداء البيئي من محصلة لكل من الفعالية البيئية التي تعني تقديم السلع والخدمات بأسعار تنافسية تلبي حاجيات

¹المرجع السابق، ص 239.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المستهلكين وتحسين نوعية الحياة وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا مع المحافظة على الموارد الطبيعية اللازمة طول دورة حياة المنتج.¹

أما منظمة الإيزو الأداء البيئي بأنه النتائج الكمية والقابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية المتعلقة بالأبعاد البيئية، والتي تم تطويرها على أساس السياسة البيئية والأهداف البيئية للمؤسسة، وهو طريقة للإدارة وتشجيع المنظمة على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة والابتكار والمسؤولية على المستوى البيئي.²

كما يعرف أنه كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري لمنع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أنشطتها الإنتاجية أو الخدمية.³

التعريف الإجرائي: يشير الأداء البيئي إلى قياس كفاءة وفعالية الجهود التي تبذلها المؤسسة لتحسين أنشطتها ومنتجاتها من تأثيراتها السلبية على البيئة كما تسعى من خلاله للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ على التوازن البيئي والاقتصادي وتعزيز الوعي البيئي.

الفرع الثاني: أهداف الأداء البيئي

تستهدف عملية الأداء البيئي إلى تحقيق ما يلي⁴:

- ✓ فهم أفضل لأثر نشاط المؤسسة على البيئة؛
- ✓ توفير قاعدة من أجل القياس الإداري والتشغيلي والبيئي؛
- ✓ تحديد الفرص المتاحة لتحسين كفاءة الطاقة والموارد المستخدمة؛

¹ شارف ربيع، داودي محمد، أثر تطبيق المواصفة إيزو 14001 على الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة عدوان للكيماويات -مستغانم- الجزائر، مجلة الأفق العلمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص ص، 748-747.

² قناشي أمنه، محامي امال، تقييم الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 318.

³ محمد عبد الرزاق أبو رمان، أماني عبد الحفيظ الزيادات، رانيا جعفر قطيشات، مهارات الاتصال والتواصل في بيئات العمل وأثرها على الأداء البيئي في الشركات الصناعية الأردنية -دراسة تطبيقية-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 16، العدد 03، 2020، ص 521.

⁴ مخلفي امينة، محجوبي نور الهدى، بن قانة إسماعيل محمد، قياس مؤشرات الأداء البيئي في وحدة معالجة الخام جنوب UTBS سونطراك حاسي مسعود خلال الفترة 2016-2011، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 66.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

- ✓ تحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات البيئية تسير كما هو مخطط لها؛
- ✓ إثبات التزام المؤسسة للجوانب القانونية والتشريعية؛
- ✓ تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة؛
- ✓ زيادة وعي العاملين والمجتمع على ضرورة حماية البيئة وتحسين العلاقات مع العملاء.

الفرع الثالث: مؤشرات الأداء البيئي

تستخدم المؤسسات الاقتصادية العديد من المؤشرات بغية تحديد وقياس أدائها البيئي أي العمل على تقييم هذا النوع من الأداء ثم تقويمه وفقا لمتطلبات الضغوط الخارجية ويمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي إلى¹:

- ✓ **مؤشرات الإدارة البيئية:** يتعلق بالجانب الإداري للمؤسسة ومدى تأثيره على الأداء البيئي ويشمل: عناصر التوجه الاستراتيجي الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية التزامات الإدارة تجاه البيئة الاتصالات؛
- ✓ **مؤشرات الحالة البيئية:** وهي تلك المؤشرات التي تتعلق بالحالة الكلية للبيئة على المستوى المحلي والإقليمي أو الدولي منها مستوى التلوث ومدى تركيزه في الهواء والتربة والمياه...الخ؛
- ✓ **مؤشرات الأداء البيئي:** ينقسم هذا النوع إلى قسمين هما: مؤشرات تشغيلية بيئية وهي مؤشرات متعلقة بمدخلات الإنتاج فلها علاقة بحيازة المنتج ومقاييسه الفنية أو استعماله أو تصريف مخلفاته ونوع الثاني مؤشرات الأثر البيئي وهي مؤشرات تقيس مخرجات العملية الإنتاجية مثل استهلاك الطاقة استهلاك المياه الانبعاثات؛

¹ فريد خميلي، أميرة دباش، قياس الأداء البيئي في منظمات الأعمال -دراسة حالة شركة تويوتا-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 341.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (01-02): مؤشرات تقييم الأداء البيئي صالحة لكافة المؤسسات

بيان الاتجاه	البيانات المقاسة	البيانات المطلقة	الأثر البيئي
إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل موظف مقارنة بالسنوات السابقة	انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل موظف	إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون السنوي	انبعاث الغازات
المقارنة مع السنوات السابقة	استهلاك المياه لكل موظف	إجمالي استهلاك المياه السنوي	استهلاك المياه
المقارنة مع السنوات السابقة	مخرجات المخلفات لكل موظف	إجمالي مخرجات المخلفات السنوي	مخرجات المخلفات

المصدر: فريد خميلي، أميرة دباش، قياس الأداء البيئي في منظمات الأعمال -دراسة حالة شركة تويوتا-

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 342.

الجدول رقم (01-03): مؤشرات بعد الأداء البيئي

مقاييس متعلقة المنتج	مقاييس متعلقة بالعمليات التشغيلية	
	الانبعاثات	استخدام الموارد
نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير	الانبعاثات إلى الماء	استخدام الطاقة
متوسط منتصف العمر للمكونات غير قابلة لإعادة للتدوير	الانبعاثات إلى الهواء	استخدام المياه
المتوسط الزمني لاستمرار المنتج	المخلفات الصلبة	استخدام المواد
عدد الاستبدالات المتاحة	المخلفات الخطرة	

المصدر: فريد خميلي، أميرة دباش، قياس الأداء البيئي في منظمات الأعمال -دراسة حالة شركة تويوتا-

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 342.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

لم تعد الكفاءة والربحية كافيتين لاستدامة المؤسسات الاقتصادية إذ يتطلب عليها تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وإدماج الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والبيئية.

الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي

هو سلوك يهدف إلى الربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة المحيطة بالمؤسسة وتحسينها بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايته¹.

والتعريف البسيط للسلوك هو كل عمل أو نشاط يقوم به الفرد من أعمال جسيمة الظاهرة والباطنية على العمليات الفيزيولوجية والنشاط العاطفي والعقلي والسلوك إما أن يكون²:

- ✓ **سلوك ظاهري:** ملاحظ مباشرة من قبل الآخرين ويدعى بالسلوك الموضوعي؛
- ✓ **سلوك داخلي:** غير ظاهر لا يمكن رؤيته لكن أحيانا يستدل عليه من خلال النتائج المحققة عنه ويدعى ذاتي؛

وعليه فإن السلوك البيئي هو محصلة للبعدين السابقين التربية البيئية والاتجاه المنبثق من معرفة الفرد الواعية وإحساسه العميق بقضايا البيئة ومشكلاتها ومسؤوليته الشخصية نحو علاجها كحوصلة نهاية لمعادلة متغيرتها المعرفة والاتجاه السلوك³.

السلوك البيئي يعكس التصرفات الفعلية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية تجاه البيئة ويمثل الوعي البيئي الأساس الذي يقوم عليه السلوك البيئي وفي جهة المقابلة يعتبر السلوك البيئي نتيجة واضحة لتحسين مستوى الوعي والتثقيف البيئي.

¹ يحي حولية، حورية بورعدة، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي "الايزو"-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 66.

² بن بوزيان محمد، السلوك البيئي بين منظومة القيمية والمنظومة القانونية في الجزائر- قراءة في بعض المؤشرات والاحصائيات-، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 492.

³ ميهوب نورالدين، مالك محمد، الوعي البيئي كمدخل لتعزيز سلوك المواطن، مجلة التكامل، العدد 13، 2022، ص 122.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الثاني: العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يتحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه قضايا البيئة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من العوامل وتتمثل في:

1. **السياسة الحكومية:** تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الرادعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها وعند وضعها للسياسة البيئية تركز على :

✓ **الأدوات التنظيمية:** تتشكل من أربع أنواع أساسية من المعايير التي يجب على المؤسسة التقيد بها وهي معايير الجودة البيئية، معايير الانبعاثات التي تحدد الكمية القصوى المسموح به، معايير المنتج (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية)، معايير الطرائق التي تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل أساليب الإنتاج النظيف والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها¹.

2. **الأدوات الاقتصادية:** هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي ناتج عن اختلاف المقاربتين اقتصاديتين:

✓ **مقاربة بيقو:** تستند فلسفة هذه المقاربة على مبدأ الملوث الدافع²، وتركز على الجباية البيئية؛

✓ **مقاربة كواز حقوق الملكية وأسواق التداول:** يستند طرحه على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع يحدد لها سعراً وينظم استغلالها ومن أمثلة ذلك «حقوق رخص التلويث تهدف حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة الانبعاثات الملوثة، يتم توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، وفي هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها ويتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أقل تلويثاً منها عندئذ وفي منطقة معينة

¹ نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبداللوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 02، العدد 07، 2009، ص، ص، 449-450.

² سيتم التطرق إليه بشكل منفصل في الفصل الثاني.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

ويمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث¹.

3. تأثير الأطراف ذات المصلحة: تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام وتتمثل هذه الأطراف في: المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك وجمعيات حماية البيئة..الخ.

4. الفرص الاقتصادية: إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة قد تنشئ عن رغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية؛

5. العوامل الموقفية : دور العوامل الموقفية في تبني سلوك بيئي في المؤسسة يمكن حصره في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية.²

المطلب الرابع: المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية

تشمل المسؤولية البيئية تطبيق سياسات وتقنيات تقلل من الأضرار البيئية وتعزز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتشجع على التحول نحو الممارسات البيئية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية البيئية

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية على أنها "تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج للمنظمات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاث الغازية وتقليل الممارسات التي يكون لها آثار سلبية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة".³

¹ محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، المجلد 7، عدد 07، 2009، ص 13.

² نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبداللوي، مرجع سابق، ص 450.

³ زوييدة محسن، حمزة بن الزين، عمر الفاروق زرقون، أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية- دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الابار-، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر المجلد 06، العدد 02، 2016، ص 331.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

كما يمكن تعريفها على أنها: مهمة تغطية الآثار البيئية لعمليات إنتاج الشركات، والحد من الأضرار والانبعاثات، وزيادة كفاءة إنتاجية مواردها إلى أقصى حد، والحد من الممارسات التي يمكن أن يكون لها آثار بيئية في المستقبل، وعُرفت أيضا بأنها التزام الجهات الفاعلة الاقتصادية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستويات معيشة الناس.¹

عرفها البنك الدولي: إنه التزام الأنشطة الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كوسيلة تخدم الاقتصاد والتنمية في نفس الوقت ويجب أن يكون الدور الإنمائي الذي يؤديه القطاع الخاص مبادرة داخلية بين صانعي القرار في المؤسسة.²

من خلال ما سبق يمكننا تعريف المسؤولية البيئية على أنها: مسؤولية أخلاقية والقانونية تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية وزيادة الوعي البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية تعنى بأن يتخذوا الإجراءات اللازمة للحد من هذا التأثير السلبي وللمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها.

الفرع الثاني: عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية

طرح بعض المؤسسات رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي:

1. التعهدات البيئية: وتكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا تبنت رؤية شاملة بهدف دعم حماية البيئة ووضعها كإستراتيجية ذات أولوية متناسقة مع الإجراءات الحكومية،³ مع تبني مبادئ التدابير الوقائية كالعمل على العمليات الاقتصادية المقيدة بالإطار البيئي من خلال معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية.⁴

¹ سهام طرشاني، المنتجات الصديقة للبيئة كآلية لتبني المسؤولية البيئية للمنظمات الأعمال- دراسة حالة شركة سامسونج للإلكترونيات-، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص 133.

² محمد زواغي، دور الإبداع البيئي في تحقيق المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية العمومية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتاقته وحدة سور الغزلان ولاية البيرة، مجلة المعارف، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 534.

³ العبادي فاطمة، سلولة حمزة، الابتكار الأخضر كمدخل لدعم المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 255.

⁴ خير الدين جمعة، دريدي أحلام، المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر- مصنع الكنز الأسود مابلاك نموذجا-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 01، 2018، ص، ص، 107-108.

الفصل الأول: الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية

2. إدارة الموارد والطاقة: من خلال استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة مع الاعتماد على أنظمة الإنتاج الصحيحة.

3. المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح: تكون المؤسسة مسؤولة بيئياً إذا حققت قبول في محاسبة المؤسسات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة و المستقبلية مع الالتزام بشفافية الإفصاح وتقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.¹

¹ هشام بورمة، العيد قريشي، واقع تبني المنشآت السياحية للمسؤولية البيئية دراسة ميدانية للمنشآت السياحية في ولاية جيجل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 353

خلاصة :

في عالم أصبح فيه الاهتمام بالبيئة يتزايد بسبب تفاقم المشكلات البيئية كالتلوث يظهر الوعي البيئي كعامل حاسم لنجاح المؤسسات فهو ليس مجرد مفهوم بيئي بل يمثل ركيزة مهمة لتعزيز الكفاءة والتميز، ومن بين النقاط التي تم توصل إليها من خلال الفصل الأول:

- يؤدي استنزاف الموارد الطبيعية إلى تدهور القدرة على دعم الأنشطة الاقتصادية المستقبلية؛
- إن التلوث الناتج عن الأنشطة المؤسسات الصناعية يؤدي إلى تدهور جودة الهواء والماء والتربة مما ينعكس سلباً على صحة الإنسان والبيئة ويستدعي اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للحد منه؛
- يلعب الوعي البيئي دوراً أساسياً في تعزيز الحفاظ على البيئة وتحقيق الجودة البيئية و يؤثر بشكل كبير على سلوكيات ومواقف الأفراد والمجتمعات نحو البيئة كتنبي الممارسات الصحية مثل إعادة التدوير؛
- تعزيز الوعي بالقضايا البيئية في المؤسسات الاقتصادية يهدف إلى تحفيز المؤسسات على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة منها توعية الموظفين بأهمية تقليل استهلاك الموارد مثل الماء والطاقة وتقليل الأثر البيئي للمؤسسة؛
- إن التأهيل البيئي يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويساعد المؤسسات على تقليل انبعاث التلوث والنفايات؛
- عندما تدمج المؤسسات الأداء البيئي الجيد مع سلوكيات والمسؤولية البيئية فإنها تستطيع تحقيق تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف المرتبطة بالتلوث وتعزيز سمعة المؤسسة.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

تمهيد:

في عالم يشهد تزايدا مستمرا في التحديات البيئية والاقتصادية أصبح من الواضح أن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ليس فقط هدفين مهمين بل من ركائز أساسية المترابطة، إن وضع القوانين والسياسات الضريبية التي تشجع على الاستدامة وتعاقب على التلوث أصبح أمرا ضروريا في الوقت الحاضر وتعتبر الجباية البيئية أحد الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الارتباط بين البيئة والتنمية المستدامة.

تعتبر الجباية البيئية جزءا أساسيا من استراتيجيات الحكومات للتحكم في التلوث والحفاظ على التوازن البيئي، وبالتالي يمكن القول إن دور الجباية البيئية يعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة عامة وتعزيز الاستدامة البيئية خاصة من خلال تحفيز العمليات والسلوكيات البيئية الإيجابية وتوجيه التمويل نحو المشاريع الصديقة للبيئة وتطوير التكنولوجيا النظيفة والبحث والابتكار في مجال البيئة.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

- ✓ **المبحث الأول:** أسس الجباية البيئية.
- ✓ **المبحث الثاني:** مبدأ الملوث الدافع أساس للجباية البيئية.
- ✓ **المبحث الثالث:** دور الجباية البيئية في تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

المبحث الأول: أسس الجباية البيئية

لقد أدت مختلف التوجهات والسياسات التنموية التي بدأتها بلدان العالم من أجل تنمية اقتصادياتها إلى ظهور بعض النتائج السلبية متمثلة أساساً في التلوث البيئي الناتج عن التوسع المستمر للأنشطة الاقتصادية الصناعية في المقام الأول، وتعتبر الجباية البيئية مفهوم يتم من خلاله دمج وإدخال مفهوم التلوث البيئي والتي كانت تمثل تكاليف خارجية سلبية إلى جعلها تكلفة داخلية تؤخذ بالحسبان عند انجاز المشاريع أو إعادة تقييم المنجزة منها من الناحية البيئية. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد ماهية الجباية البيئية وذلك من خلال المطلب الأول ماهية الجباية البيئية، لننتقل في المطلب الثاني إلى الحديث عن أهداف ومبررات فرضها أما المطلب الثالث فقد خصصناه للتعرف على أدواتها.

المطلب الأول: ماهية الجباية البيئية

بعد انتشار ظاهرة التلوث البيئي أصبح من الضروري استخدام السياسة الجبائية كأداة للتأثير على الوضع البيئي، الاقتصادي، والاجتماعي إلى جانب استخدامها كأداة تمويلية وسنحاول التعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية

تعرف الجباية البيئية بأنها أحد الأدوات الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف البيئية بمزيد من الكفاءة، وتشجع هذه الضرائب الملوثين ومستخدمي الموارد على تغيير سلوكهم كما أنها توفر لهم حوافز طويلة الأجل للابتكار من خلال إمكانية استخدامها سواء في فرض ضرائب جديدة على الأنشطة الملوثة أو المستهلكة للموارد، أو المواءمة التدريجية لمعدل الضرائب الحالية على الضرر البيئي.¹ ونستنتج من هذا التعريف أن الجباية البيئية تتجسد في مجموعة من الأدوات التي تفرض على الملوثين في حالة اعتداءهم على الموارد التي تزخر بها البيئة والطبيعة.

تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: .: تطلق عليها ضرائب الوعي البيئي وهي تلك الضرائب والرسوم والإتاوات التي يتشكل وعلاؤها من الملوث أو بصورة أعم من منتج أو خدمة تؤدي إلى تخريب البيئة أو تترجم في شكل اقتطاع على الموارد الطبيعية أو غير

¹ Réunion du Comité des politiques d'environnement (EPOC) au niveau ministériel Environnement et compétitivité mondiale Cadre d'action de l'OCDE pour des politiques de l'environnement efficaces et efficientes : Synthèse, 28-29 avril 2008, p20.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

المتجددة؛¹ يؤكد هذا التعريف الأثر الحقيقي من فرض الجباية البيئية وهو التأثير على الأسعار وتوجيه سلوك الملوّثين.

أما الوكالة الدولية للطاقة والمفوضية الأوروبية فتري بأن الجباية البيئية: هي تلك الضرائب البيئية التي تقطع بشكل إجباري من طرف الدولة، وتتم بدون مقابل وتحسب على أساس وعاء له أهمية بيئية خاصة مثل المنتجات الطاقوية، النفايات، الانبعاثات المقاسة أو المقدرة، موارد طبيعية². يحدد هذا التعريف الوعاء الذي تخضع له الجباية البيئية ويتمثل في مختلف الموارد المسببة للتلوث أو معرضة للانقراض.

في حين أنّ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يرى بأنّ الجباية البيئية هي: اقتطاعات وتدابير يركز وعاءها على المواد والخدمات التي لها أثر على البيئة أو على عمليات استغلال الموارد الطبيعية باعتبار أن أي تغيير قد يصيب أحد خواصها هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها.³

ويمكن تعريف الجباية البيئية بأنها من الأدوات الاقتصادية والمالية مصممة لتغيير سلوك دافعي الضرائب من خلال مراعاة آثار أفعالهم على البيئة ولا تقتصر الجباية البيئية على فرض الضرائب على المواطنين لضمان توفير الموارد لميزانية الدولة بل تذهب إلى تشجيعهم على حماية الموارد الطبيعية المائية، التربة، الهواء، والطبيعة، من خلال الحد من النفايات وخفض استهلاك الطاقة وانبعاث الملوثات الناتجة عن تشغيل المصانع أو النقل، فإن الأداة الضريبية لها بعد اقتصادي يجبر المكلف على مراعاة تأثير أفعاله على البيئة.⁴

وتعرف أيضا على أنها وسيلة لإجبار الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على وقف تلويث البيئة بالكامل والبحث عن حلول أخرى لمنع التلوث، مثل تحمل تكاليف أنشطتهم الضارة بالبيئة وهذا من الأسباب التي جعلت الدولة وصانعي القرار يفضلون فرض الضريبة البيئية بوصفها أداة

¹ Michel Cohen de Lara, La Taxe: Questions - Réponses, Revue Mensuelle de La Société Amicale des Anciens élèves de L'école Polytechnique (la jeune et la rouge (environnement et fiscalité), Avril 1998; P 10.

² OCDE, L'économie politique des taxes liées à l'environnement, (paris :OCDE,2006) ,P26.

³ Rapport de La Commission des Comptes Et de L'économie de L'environnement; La Fiscalité Liée à L'environnement; Données économiques de l'environnement.2003; p11.

⁴ Ballandras-Rozet. Christelle ; La Fiscalité Environnementale ; Encyclopedie de L'environnement; Université Grenoble Alpes ; 01-05-2018; p 01.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

أساسية لمكافحة التلوث وحماية البيئة.¹ أي أنه التزام من الملوث بدفع رسوم إلى الخزينة العامة لحماية البيئة.

ينظر إلى الجباية البيئية عموماً على أنها استخدام للأدوات الضريبية لتشجيع المكلفين على تبني أنشطة صديقة للبيئة من خلال الاعتماد على المبدأ المزدوج بين الحفاظ على البيئة وتمويل الميزانية والواقع أن جزءاً كبيراً من هذا المبدأ يحل الإنفاق الضريبي البيئي فقط كآلية للمساعدات والدعم، ولا يتصور الضرائب البيئية إلا من خلال الرسوم الضريبية البيئية التي تُؤدّ عوائد للدخل ويفترض هذا النهج ما يلي: أن يكون هناك سوى ضريبة بيئية رادعة ويجب أن تُؤدّ الضرائب البيئية عوائد جديدة بالضرورة.²

نستنتج من التعاريف السابقة أن الجباية البيئية أداة هامة في يد الدولة تفرضها على المؤسسات والأشخاص الطبيعيين إما من خلال ردعهم أو تحفيزهم من أجل الحد وتقليص من التلوث البيئي من جهة والدفع بهم إلى تنميين الأنشطة المستدامة بيئية من جهة أخرى .
ومن هنا تتجلى أهمية اعتماد فكرة الجباية البيئية كأساس لمكافحة التلوث البيئي ذلك من خلال³:

- ✓ اعتبار الجباية البيئية كغرامة (عقوبة مالية) ضد التلوث؛
- ✓ أن المصادر القادمة من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات؛
- ✓ الإعفاء الضريبي وهذا مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.

¹ Benseddik Zoubida; La Protection Fiscale de l'Environnement Environnemental Tax Protection; Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economique; Vol :57,N°:02,2020; p 677.

² Nicolas Caruana, Fiscalité environnementale : pour une nouvelle définition de la notion de double dividende, Dans Gestionet Finances Publiques, 2017,3, (N° 3), p p 72-73

³ فارس مسدور، "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 348.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الفرع الثاني: خصائص الجباية البيئية

يمكن تميز الجباية البيئية بسهولة عن الأصل العام للجباية بسبب الخصوصية التي تتمتع بها ونحدد فيما يلي خصائص تميزها عن غيرها، وتشكل منها صورة فريدة ونوعية.

1. جباية موجهة: القاعدة العامة في الجباية هي عدم التمييز والتخصيص في استعمال الإيرادات أي لا يجب تخصيص مورد مالي محدد لتغطية نفقة معينة، في حين أن الجباية البيئية تعد الاستثناء لهذه القاعدة فالإيرادات الناتجة عن الجباية البيئية يجب أن توجه إلى النفقات البيئية، أما المعمول به عموماً هو تجميع جميع الإيرادات كمجموعة واحدة لتغطي جميع النفقات بدون تمييز ولهذه القاعدة عدة مبررات نذكر منها:

✓ أن الموارد المالية الموجهة لنفقة معينة ومحددة قد تزيد عن الحاجة يمكن أن تشجع إدارة معينة بالإسراف وعدم الترشيح في حين تحرم منه إدارات أخرى تكون في أمس الحاجة إلى تلك الموارد، وقد لا تكفي فإن التخصيص لا يمنع من اللجوء إلى بقية موارد الدولة لتغطية النقص؛

✓ التخصيص يقيد السلطة التشريعية في استخدام حقها في إعادة توزيع الدخل القومي حيث أن كل وزارة أو هيئة ستظل تحتفظ بنفس مواردها المالية التي تحصل عليها من خلال تنفيذ أنشطتها¹.

كإشارة لحالة الجزائر بالنسبة لهذه الخاصية فقد نص المشرع الجزائري كما يلي: لا يمكن تخصيص أو تمييز أي إيراد لتغطية نفقة معينة أو محددة وتستخدم موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز²، حسب المادة 8 من قانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، غير أنه يمكن أن توجد بعض الاستثناءات في قانون المالية على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

✓ الميزانات الملحقة؛

✓ الحسابات الملحقة للخزينة؛

¹ سعاد فاطمة الزهرة، دور الجباية في حماية البيئة، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة والمالية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس، 2020، ص 134.

² Direction Générale de La comptabilité ;Loi N 84-17 juillet 1984 Relative Aux lois De Finances, art 08 ; p13.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.¹

ويقصد بالحسابات الخاصة هي الحسابات خارج الموازنة تم عزلها لأنها كل نفقة أو دخل بالنسبة لهذه الحسابات يجب أن تقابلها عملية عكسية ذات أهمية تساوي العملية الأولى داخل آجال تفوق مدة تنفيذ الموازنة²، ونجد ضمن الحسابات الخاصة للخزينة الصناديق البيئية لذا تعتبر استثناء للخزينة العامة

وقد تم إلغاء هذا القانون بموجب قانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2018/09/02، ويبدأ العمل به في نهاية سنة 2022 على النحو التالي: غير ممكن تمييز أي إيراد لنفقة محددة وتستخدم الإيرادات الإجمالية لتغطية جميع نفقات الموازنة العامة للدولة، وتعتبر إيرادات المبلغ الإجمالي للإيرادات متساوية، دون تخفيض الإيرادات والنفقات، ولكن يجوز لقانون المالية أن ينص صراحة على تخصيص إيرادات لتغطية بعض المصروفات تحت عنوان العمليات المتعلقة بما يلي: الإجراءات الخاصة في إطار الميزانية العامة للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استرداد الاعتمادات المالية، الحسابات الخاصة للميزانية³.

2. جباية هادفة " تعويضية": تعد الجباية البيئية اقتطاع تعويضي على الضرر الناتج عن التلوث، كجعل أصحاب المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر أنشطتهم مسببة للتلوث بدفع الجباية البيئية كتعويض عن الضرر الذي أحدثته أنشطتهم؛

تعد الجباية البيئية أداة مالية تهدف إلى الحد من التلوث دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات المسؤولية المدنية، مثل رفع دعاوى التعويض أو تحديد الجهة المسؤولة عن الضرر ويتم ذلك من خلال تفعيل هذه الأداة الاقتصادية والقانونية، المتمثلة في الرسوم والضرائب، التي تفرض أعباء مالية على الأنشطة الملوثة بشكل موضوعي. ومع ذلك، يظل نجاح هذه الآلية مرهوناً بمدى

¹ القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال سنة 1404 الموافق ل 07 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 11 شوال سنة 1404 الموافق ل 10 يوليو سنة 1984، ج.ر.ج، العدد 28، ص01.

² فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، دور الحسابات الخاصة للخزينة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 13، ص 129.

³ القرار رقم 18/15 المؤرخ ف 22 ذو حجة 1439 الموافق ل 2 سبتمبر 2018م يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 53، مؤرخ في 22 ذو حجة 1439 الموافق ل 2 سبتمبر 2018م، المادة 89، ص20، المادة 03، ص 13.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

استجابة أصحاب المنشآت الملوثة لأهدافها، واعتبارها وسيلة تحفيزية لتقليل التلوث، والحد من آثاره، وتشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة¹؛

3. المساواة أمام الضريبة البيئية: من مبادئ الضريبة هو مبدأ العدل والمساواة أمام الضريبة ويسري هذا المبدأ أيضا على المكلفين بالضريبة البيئية أصحاب النشاطات الملوثة، يجب على الجميع دفع ضريبة بقدر ما يحدثونه من تلوث وأضرار² وينظر لمبدأ العدالة من مبدأ مراعاة الضريبة القدرة على الدفع، ويسود الاعتقاد بأن هناك بعض الضرائب البيئية كضريبة الكربون وهي الضريبة الأكثر شيوعا بين دول العالم أنها ضريبة تنازلية غير عادلة لا تراعي مبدأ القدرة على الدفع حيث تؤدي إلى ارتفاع مباشر في أسعار الطاقة كالكهرباء والغاز الطبيعي والبنزين... إلخ، وهي سلع تستنفد نسبة كبيرة من دخول الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية، مما يعني تحمل الأسر الفقيرة أعباء نسبية أعلى من مثيلتها الغنية فيزداد التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل، كما يزداد ثقل هذا العبء إذا أخذنا في الاعتبار تأثير ضرائب الطاقة على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد حيث تستخدم كل السلع قدرا من الطاقة كمدخل أساسي في عملية إنتاجها، فترتفع أسعارها أيضا في الأخير لا يمكن تقييم عدالة الضرائب البيئية إلا في ضوء معرفة كيفية استخدام حصيلاتها³.

4. جباية متدخلة: تخضع الضرائب إلى قاعدة الحياد في تمويل النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل، فلا تشكل ضغوطا على المواطنين أو تدفعهم إلى تفضيل منتجات دون الأخرى وإلا يعتبر تشويها للمنافسة كما أن حيادية الضريبة بشكل مطلق هو أمر غير كامل التحقق في الواقع، ولهذا حل محله في بعض أنواع الجباية مبدأ التدخل، يسعى من خلاله المشرع لتحقيق أهداف اقتصادية أو الاجتماعية وبيئية من خلال الجباية ومن بينها الجباية البيئية فكثيرا ما يتدخل المشرع من خلال الجباية البيئية بشكل ردعي أو تحفيزي لتوجيه سلوكيات الأفراد نحو المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بشكل عام أو توجيه الاستثمار نحو مجالات معينة مثل الزراعة أو الصناعات التقليدية أو نحو مناطق معينة مثل التنمية في مناطق الجنوب أو الهضاب العليا أو كتشجيع

¹ سعادة فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص 138.

² مرجع سابق، ص ص، 138-139.

³ حمدي أحمد على الهنداوي، الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 02، الجزء 04، 2022، ص 113.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الصناعات الصديقة للبيئة واستخدام وسائل الإنتاج النظيفة، فتقوم بمنح تخفيضات وإعفاءات من الضرائب¹.

المطلب الثاني: أهداف ومبررات فرض الجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية أداة فعالة لتحقيق الأهداف البيئية المنشودة وتحفيز التغيير في السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية نحو الاستدامة.

الفرع الأول: أهداف الجباية البيئية

تتمثل الأهداف الأساسية لتأسيس الضرائب البيئية ضمن المنظومة الجبائية فيما يلي:

أولاً: أهداف عامة بيئية

- ✓ المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، المواد الكيماوية المستعملة.. الخ؛
- ✓ المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يسمون الضرائب البيئية بـ "جباية التنمية المستدامة"؛
- ✓ المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛
- ✓ ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات؛
- ✓ غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

ثانياً: أهداف مالية

- ✓ تحقيق التخصيص الأمثل للموارد إذ أن الضريبة البيئية تلعب دور المصحح؛ كما تسعى نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم ماليا وهذا حسب درجة تلويثهم وإضرارهم بالبيئة بحيث كلما زدنا سعر الضريبة، كلما حفزنا الملوثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراما للبيئة؛

¹ سعادة فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص، ص 139-140.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية؛ ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف غالباً ما يتم عن طريق:

✚ إلغاء التشريعات المضرة بالبيئة؛

✚ إعادة هيكلة الرسوم السارية؛

✚ تأسيس رسوم بيئية جديدة تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف أنواع الوقود.

✓ استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث؛

✓ إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات؛

✓ تصحيح نقائص السوق إذ أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.¹

✓ إيجاد مصادر مالية جديدة لتمويل سياسة حماية البيئة غير أن التحصيل المالي ليس هو الغرض أو الهدف من الضريبة لأن الهدف الجوهري هو دفع المنتجين لمعالجة مخرجاتهم قبل طرحها في البيئة أو تغيير أنماط صناعاتهم أو تكنولوجياتهم بشكل يساهم في الحفاظ على البيئة ومواردها.

ثالثاً: أهداف تحفيزية

✓ تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استخدام سليم بيئياً للموارد المتاحة؛

✓ تشجيع التجديد التكنولوجي والتحويلات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة؛

✓ تحفيز أو تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة؛

✓ الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث؛

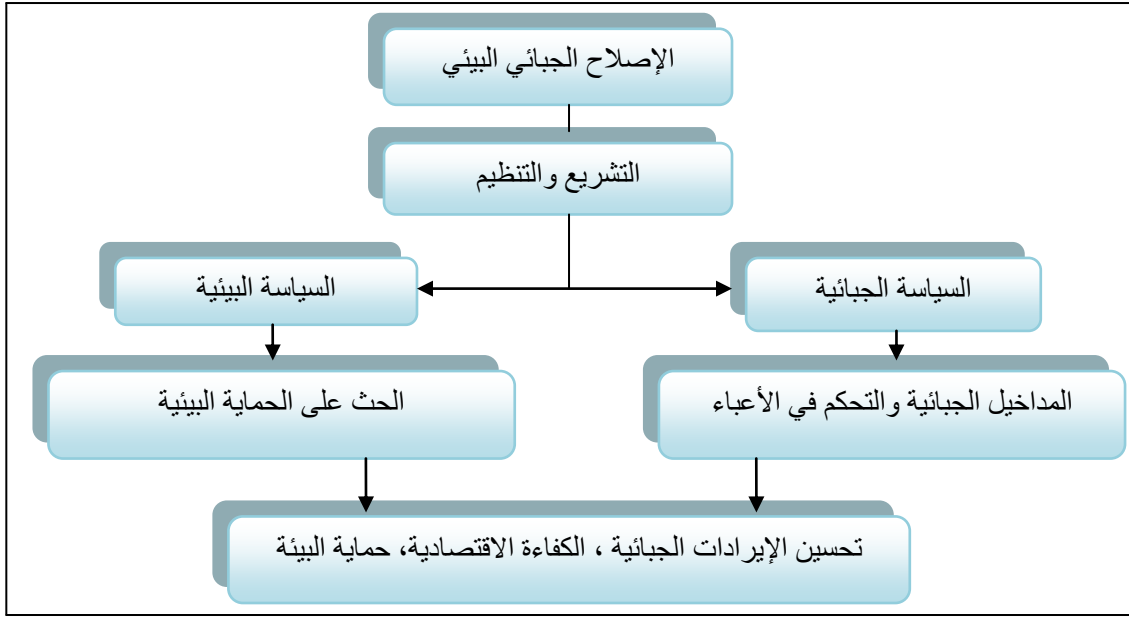
✓ توجيه المنتجين وأصحاب المشاريع للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وإنتاج سلع صديقة للبيئة.²

¹ حروشي جلول، تطور استخدام الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 184.

² ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 95.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الشكل رقم (01-02): أهداف الجباية البيئية



La Source: H. Benzidane, La fiscalité écologique au Algérie: une alternative pour la protection de l'environnement, Royaume du maroc HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, Centre National de Documentation, p 06,

الفرع الثاني: مبررات فرض الجباية البيئية.

رغم حجم التلوث الكبير الحاصل في البيئة إلا أن التشريعات الضريبية لا زالت قاصرة عن التدخل والتأثير في هذا التلوث عدا بعض النظم المالية – الأوروبية حصرا - والتي نجحت في استخدام هذه الأداة المالية، وهذا التفاوت في استخدام الجباية البيئية يرجع إلى اتجاهين مختلفين الأول ينادي بتطبيق جباية بيئية ويقدم مبررات لها والثاني يرفض هذه الجباية ويعطي مبررات مؤيدة لرفضه.

توجد ثلاث مبررات أساسية لفرض هذا النوع من الضرائب:

- ✓ **مبررات العدالة الاجتماعية:** وفقا لهذا المبدأ العدالة والأخلاق على من يلوث البيئة دفع كلفة ما يتحمله الآخرون من أضرار بيئية بهدف الوصول إلى مستوى منع التلوث أو التقليل منه من جهة ونقل العبء الناجم عن التلوث إلى من كان سبب في إحداث ذلك التلوث.
- ✓ **المبررات المالية:** لكون الجباية البيئية من إحدى الأدوات المالية التي عن طريقها يتم توفير الموارد الكافية واللازمة للتصدي إلى الأضرار البيئية الناجمة عن التلوث وبالتالي التشجيع في التوسع نحو التكنولوجيات النظيفة والطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ **المبررات الاقتصادية:** فرض هذا النوع من الضرائب يساعد على تقليل استهلاك المواد المضرة بالصحة العامة، كذلك تقليل تلوث البيئة المحيطة التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى.¹

المطلب الثالث: أدوات الجباية البيئية

تشمل الجباية البيئية عدّة أدوات مختلفة تهدف إلى الحفاظ والحد من التلوث البيئي والوصول به إلى أقل مستوى ممكن وتصنف أدوات الجباية البيئية إلى أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة ومن أهمها نذكر:

الفرع الأول: الأدوات المباشرة

وهي الضرائب والرسوم على الأنشطة التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي على أن تكون معادلة على الأقل للتكلفة الحدية الخارجية لكل وحدة منتجة أو مستهلكة ومن أبرزها:

1. ضرائب الانبعاثات الملوثة :Les taxes sur les émissions polluantes

يفرض هذا النوع من الضرائب على الأنشطة الإنتاجية بصرف النظر عن نوع المنتجات فهي تأخذ بعين الاعتبار المخلفات والانبعاثات التي تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأضرار بالبيئة² وتعرضها للخطر المصاحبة لعملية الإنتاج؛³ الأمر الذي يجعلها من أفضل الضرائب البيئية تطبيقاً نظراً للميزة التحفيزية الكبيرة على تخفيض التلوث، ومن أجل تطبيقها بشكل فعال لا بد من توفر إمكانيات وتقنيات وتكنولوجيات معتبرة، وخبرات وكفاءات بشرية متخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث وحجم الانبعاث، مما يجعلنا نلاحظ

¹ يتول حسن رداد الزبيدي، " الضرائب الخضراء وتأثيرها على الاقتصاد العراقي للمدة من 2005-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19 ، 2015، ص 03.

² اوصالح عبد الحليم، إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف 01-، الجزائر، 2013، ص 132.

³ برحمون حياة، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019، ص 143.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

مدى صعوبة تطبيقها في كل دول العالم رغم أهميتها وفعاليتها فهي تأخذ بالحسبان إمكانيات وقدرات كل دولة على رصد كمية ونوعية التلوث.

ومن أمثلة الضرائب على الانبعاثات الملوثة:

- ✓ الضرائب على ملوثات الهواء..CFC,CO,NOX,SO₂ والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها؛
- ✓ ضرائب على الضوضاء والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة وحسب نوع مصدرها.¹

2. الضريبة على المنتجات: Les taxes sur les produits

هي الضرائب التي تفرض على المنتجات إما في مرحلة إنتاجها أو استهلاكها أو التخلص منها، تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب منتجاتها في تلويث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية وهي ضريبة قيمة أو نوعية والهدف منها هو خفض مستوى التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا،²

لابد من التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لأنه في ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط يلوث البيئة المحيطة بمستويات متباينة ولنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى لكي تزداد فاعلية هذا النوع من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث البيئي، وللمحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات نظرا للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس الوحدات من منطقة جغرافية لأخرى³، إن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لجميع الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافياً لخفض معدلات التلوث إلى المستويات الدنيا المقبولة اجتماعياً، كما أنه لن يضمن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل هذه الوحدات بل قد يؤدي ذلك إلى اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يمنح بعض الوحدات الإنتاجية ميزة على حساب الأخرى،⁴

¹ سمية سبع، محاولة اختيار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 76-77.

² برحمون حياة، مرجع سابق، ص 142.

³ برحمون حياة، مرجع سابق، ص، ص 142-143.

⁴ أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، 132.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

وترتبط فعاليتها بشكل كبير بالمرونة السعرية للطلب على هذه المنتجات بالإضافة إلى مدى توفر بدائل أخرى أقل تلويثًا، وهي تحقق إيرادات معتبرة على المستوى الجبائي في حال الطلب غير المرن إذ أنه لا يتأثر بارتفاع الأسعار وبالتالي يكون الأثر البيئي ضعيف لفرض هذه الضريبة بسبب الاستمرار في اقتناء المنتج، والعكس في حال الطلب المرن حيث أنه سيقبل الطلب على المنتج ويتم اللجوء إلى منتجات بديلة وهنا لا بد أن تكون هذه الأخيرة أقل تلويثًا وإلا لن تكون هناك لا ميزة بيئية ولا جبائية، ومن أمثلتها:

- ✓ الضرائب على المحتوى الكربوني لمختلف أنواع الوقود الأحفوري ضريبة الكربون؛
- ✓ الضريبة على المركبات العضوية الطائرة الناجمة عن اشتعال بعض أنواع المحروقات مثل: البروبان، البنزول...الخ؛
- ✓ الضريبة على زيوت التدفئة أو بالأحرى على محتواها من الكبريت، الذي يؤدي عند اشتعاله إلى توليد غاز أوكسيد الكبريت الضار؛
- ✓ الضريبة على الأسمدة والمبيدات الكيماوية، التي تستهدف محتوى هذه الأخيرة من الفوسفات أو النترات؛
- ✓ الضرائب على الأغلفة غير القابلة لإعادة الاستعمال؛
- ✓ الضرائب على البطاريات المصنوعة من الكاديوم أو الزئبق¹.

3. الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية :naturelles

لما كانت الموارد الطبيعية من أهم الثروات التي تزخر بها البيئة كان من الضروري فرض ضرائب على استغلالها سواء عن طريق تقديم حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز للشركات العامة أو الخاصة لتدفع مقابل استغلالها لهذه الموارد سواء كانت موارد متجددة كالغابات والثروة السمكية أو غير متجددة كالبتروول والمعادن.²

التسيير الرشيد لهذه الموارد يعتبر عامل مهم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام لهذا فإنه يمكن تكيف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كأن يتم فرض ضرائب مرتفعة على الطرق الاستغلالية الأكثر هدرًا للموارد وتلويثًا

¹ سمية سبع، مرجع سابق، ص، ص، 77-78.

² OCDE, La reforme fiscale écologique axée sur la réduction de pauvreté, (2005), p 34.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

للبيئة، وهذا بغرض تحفيز المؤسسات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج واستغلال أقل تلويثا وأقل هدرا للموارد.¹

4. رسوم الخدمات المقدمة:

وهي رسوم يتم دفعها مقابل الاستفادة من خدمات بيئية معينة كالإمداد بالكهرباء، توزيع المياه، إقامة شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف، جمع ومعالجة النفايات وذلك قصد تغطية تكاليف المؤسسات والوكالات التي توفرها، أي أنها لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة ذلك لأنها تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع الضمان حماية للبيئة بشكل أفضل لهذا فغالبا ما يتم تخصيص هذه الإيرادات لصالح الهيئات والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمة كما أنها تهدف كذلك إلى تشجيع الاستخدام العقلاني للخدمات المقدمة فعند تسعير مناسب على الكهرباء يؤدي ذلك إلى عدم التبذير والاستغلال الأمثل للخدمة.²

5. الرسوم الإدارية:

والتي يتم دفعها إلى مصالح مختصة مقابل خدمات إدارية، والهدف منها هو توليد إيرادات تساعد في تطبيق واحترام اللوائح التنظيمية خاصة بالبيئة.³

6. الضريبة التمييزية:

أي فرض الضريبة بمعدلات متباينة وذلك حسب تأثيرها على البيئة قصد دراسة الانحرافات الناتجة عن حالة بعض المواد الأولية والإنتاج الوسيط والحد من المنتجات الملوثة واستبدالها بمنتجات أقل تلويثا⁴، حيث تفرض بنسب منخفضة على هذه الأخيرة مقابل رفعها فيما يخص المنتجات الأكثر تلويثا، وكمثال على ذلك نذكر الضريبة على البنزين الخالي من الرصاص والذي يكون معدل ضريبته أقل مقارنة بالبنزين المحتوي على الرصاص⁵.

¹ محمد مسعودي، " الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد

15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص 61.

² المرجع السابق، ص، ص 60-61.

³ سمية سبع، مرجع سابق، ص 78.

⁴ أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 133.

⁵ سمية سبع، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة

وتتمثل في مجموعة الإجراءات التحفيزية ذات الطابع الضريبي والهادفة لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الأنشطة والقطاعات غير الملوثة للبيئة أو القطاعات التي تلبي الحاجيات الأساسية للمجتمع، وتتمثل في¹:

1. الحوافز والإعفاءات الجبائية:

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم هناك حوافز وإعفاءات جبائية قد يكون لها الأثر الكبير في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، إذ قد يواجه فرض الضرائب والرسوم بالتهرب والغش الجبائي، في حين أن الإعفاء والتحفيز قد يساهم بشكل أفضل في اعتماد التكنولوجيات والتقنيات الصديقة للبيئة، والإعفاء والتحفيز قد يأخذ أحد الأشكال التالية²:

- ✓ **الإعفاء الدائم:** وهذا بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة؛
- ✓ **الإعفاء المؤقت:** وهو إعفاء لمدة محدّدة من بداية نشاط المؤسسة لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيا صديقة للبيئة مكلفة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية بالمقارنة مع السلع المستخدمة للتكنولوجيات الملوثة للبيئة؛
- ✓ **الحوافز الجبائية:** كإعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية بالإضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم الأخرى قصد تحفيز المؤسسة على ذلك، وبالتالي توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية الغير ضارة بالبيئة.

2. الودائع والتأمينات الاسترجاعية:

وهو أن تفرض ضريبة أو رسوم على المتسبب في التلوث لمقابلة - خسائر التلوث المحتملة على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث، كذلك فإنه في ظل هذا الإجراء يدفع المستهلكون عند الشراء مبلغ معيناً من المال كوديعة أو تأمين يتم استردادها مرة أخرى عند إرجاعه لتلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك، وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية يكون الإرجاع إلى مركز معين لإعادة التدوير أو التخلص السليم منها.

¹ أو صالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 133.

² سميرة سبع، مرجع سابق، ص 79.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

إن هذا النوع من الأدوات غير المباشرة يجمع بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط وبين ضمان رد تلك الرسوم والضرائب مقابل المحاولات الإيجابية للتقليل من التلوث¹.

3. رسوم عدم الالتزام:

وهي رسوم يدفعها الملوثين وغير الملتزمين بالموصفات والمتطلبات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية بوجه عام، ومن الممكن أن تكون هذه الرسوم متناسبة مع المتغيرات المختارة مثل الأضرار أو الأرباح المرتبطة بعدم الالتزام البيئي، ويطلق على هذه الرسوم بالغرامات².

المبحث الثاني: مبدأ الملوث الدافع أساس للجباية البيئية

في إطار ملامح التطور الذي يشهده القانون الدولي والسعي في مجال المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية أثمر ذلك في ظهور مبدأ الملوث الدافع كأحد المبادئ العامة والأساسية للبيئة والتي تقوم عليها المسؤولية البيئية ضمن إسهامات المنظمات الدولية في تبني بعض المبادئ والوسائل القانونية التي تساهم في منع الأضرار التي تلحق بالبيئة أو التعويض عنها وهو عبارة عن آلية اقتصادية تطورت فيما بعد لتصبح ذات بعد قانوني أيضاً.

المطلب الأول: الإستدخال البيغوفي ومبدأ الملوث الدافع

يعتبر التلوث البيئي كنتيجة لفشل السوق بسبب وجود الآثار الخارجية ويرى الاقتصاديون إمكانية معالجة فشل السوق عن طريق فرض ضرائب تصحيحية تتحملها الأنشطة الملوثة وتعتمد أدوات الاستدخال التي اقترحها أرثر بيغو على مبدأ الملوث الدافع كجوهر لهذه الأدوات.

¹ ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 100

² المرجع السابق، ص 100

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الفرع الأول: الاستدخال البيغوفي

لقد ظهر مبدأ الملوث يدفع (p.p.p)¹ لأول مرة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE² في سنة 1972 كمبدأ للسياسة البيئية يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وكمبدأ اقتصادي يرمز إلى تحمل الملوث تكاليف محاربة التلوث كإجراء اقتصادي لحماية البيئة؛

يرتبط مدخل استخدام الضريبة في هذا بالعالم الاقتصادي "بيغو" (1877-1959) إذ مع بداية القرن العشرين عندما بدأ الاقتصاديون بدراسة الاختلاف بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الاجتماعية وعلاقتهم بالرفاه الاجتماعي، تم إرساء أساس فرع اقتصادي جديد هو اقتصاد الرفاه المعاصر،

وقام بيغو بالبناء والتطوير على تصور مارشال حول ضريبة والفائض بتطبيق تحليله الخاص حول فائض الإنتاج في اقتصاديات الرفاه.³

حيث يعتبر الاقتصادي الانجليزي مارشال* أول من كتب ما يعرف الآن بالأثر الخارجي في كتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890 والذي يعتبر من المصادر التاريخية لنظرية الآثار الخارجية، انطلاقاً من تحليله لنمو الإيرادات المادية في المؤسسة ميز بين نوعين من الوفرات الاقتصادية الداخلية الخارجية بالنسبة للمؤسسة،⁴ وتلاه آرثر بيغو في كتابه اقتصاديات الرفاه سنة 1920

¹ (p-p-p), l'abréviation d'une phrase Le principe "pollueur-payeur".

² (OCDE), l'abréviation d'une phrase "Organisation de coopération et de développement économiques".

* آرثر بيغو (Arthur Cecil Pigou) اقتصادي بريطاني (1877-1959) معروف بتطويره "الاقتصاد الرفاهي"، الذي يدرس الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال التدخل في السوق، وقد اقترح فرض ضريبة أو رسوم بيئية على المنتجات الملوثة لتعويض التكاليف الخارجية وتحفيز السلوكيات البيئية المستدامة.

³ سبرينة مانع، سامية بن زعيم، دور الضريبة الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات: دراسة حالة ضريبة الكربون الرائدة عالمياً السويد، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 59.

* ألفرد مارشال (Alfred Marshall) هو عالم اقتصاد إنجليزي (1842 - 1924). واحداً من أهم الشخصيات الاقتصاد، أسهم بشكل كبير في ترقية النظريات الاقتصادية الحديثة. ومن كتبه "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890، أسهم في تطوير نظريات الإنتاج والتكلفة، وقدم مفهوم الأثر الخارجي الذي يعتبر الآثار غير المألوفة لأنشطة الاقتصاد على المجتمع، وهو مفهوم أصبح أساسياً في الاقتصاد البيئي وتصميم السياسات البيئية.

⁴ رياض موساوي، جمال سالم، الضريبة البيغوفية بين الفكر النظري والواقع التطبيقي في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017، ص 310.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

حيث عرف الآثار الخارجية بأنها في سياق تقديم فرد (أ) لخدمة ما مدفوعة الأجر لشخص آخر (ب) يقدم أيضا ودون قصد عام منافع أو يلحق ضرارا بأشخاص آخرين بطريقة تجعل من غير الممكن تقاضي الثمن من الأطراف المستفيدة أو تفرض تعويضا نيابة من الأطراف المتضررة فالمقصود بالخارجية عنده أنها خارج تبادل السوق وليس خارج المؤسسة حسب مارشال، وبالتالي وفق هذا التعريف قسم بيغو الآثار الخارجية إلى نوعين:

- ✓ **الآثار الخارجية الايجابية:** عون اقتصادي يزيد أو يرفع من رفاهية عون آخر دون أن يتحمل الطرف المستفيد أي تكاليف، بل هو يحقق وفورات خارجية.
- ✓ **عون اقتصادي سلبي:** عون اقتصادي يؤثر سلبا على رفاهية عون آخر دون أن يتحصل الطرف المتضرر عن أي تعويض نقدي بل يتحمل تكاليف خارجية.

ويعبر عن الآثار الخارجية بالفرق بين التكاليفتين الاجتماعية والخاصة، وهذا من خلال مثاله الشهير للمؤسسة التي تلوث موارد بيئية لا تعتبرها نادرة عندما تقوم بالتخلص من مخلفاتها في أحد المجاري المائية الذي يمثل موردا نادرا للمجتمع، فهي تعتبرها بذلك وسيلة مجانية للتخلص من مخلفاتها على عكس الطريقة البديلة بالتخلص السليم منها بعد معالجتها والتي ستحملها تكاليف إضافية ولكون هدفها تدنية التكاليف فستفضل الطريقة المجانية ومنه نميز:

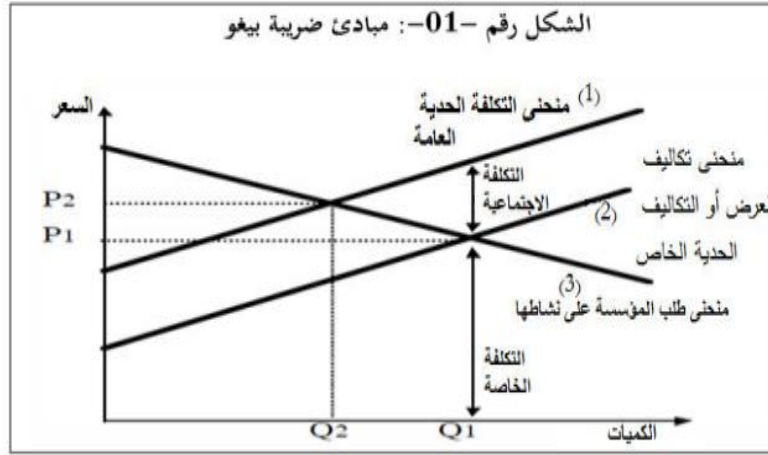
- ✓ **التكلفة الخاصة:** هي التكلفة التي يتحملها مستهلك أو المنتج سلعة معينة أو مورد إنتاجي معين.
- ✓ **التكاليف الخارجية:** هي التكاليف التي يتحملها المجتمع دون أن يعبر عنها في حسابات المنشأة أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية؛
- ✓ **التكلفة الاجتماعية:** هي التكلفة الخاصة مضافا إليها ما قد ترتب من أضرار أخرى تلحق طرفا آخر لم يكن مقصودا¹.

واقترح "بيغو" لمواجهة هذا الفشل في هيكل أداء السوق أن يتم فرض إعانة حكومية مخططة بجانب فرض الضريبة هاتان الوسيلتان يمكن من خلالهما تحقيق التوازن مرة أخرى بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية وسنبين من خلال الشكل الموالي مبدأ الضريبة البيغوفية .

¹ رياض موسوي، جمال سالم، "مرجع سابق، ص ص، 310-311.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الشكل رقم (02-02): مبادئ ضريبة بيغو.



المصدر: صبرينة مانع، سامية بن زعيم، دور الضريبة الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات: دراسة حالة ضريبة الكربون الرائدة عالميا السويد، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 60.

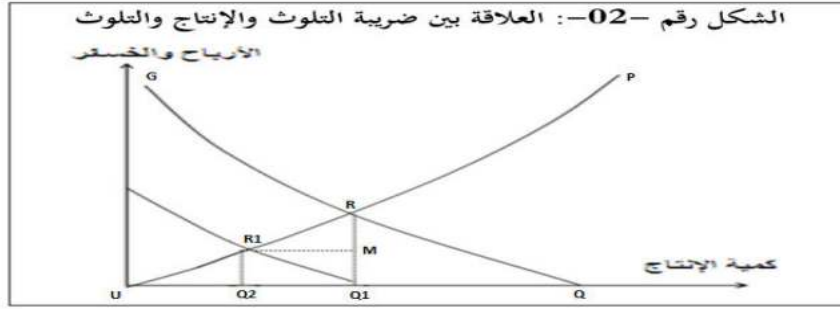
لدينا في الشكل أعلاه 3 منحنيات، الأول يمثل التكاليف الاجتماعية العامة، الثاني يمثل تكاليف العرض أو التكاليف الحدية الخاصة، أما المنحنى الثالث فيمثل طلب المؤسسة على نشاطها، والفرق في حالة تفوق التكاليف الاجتماعية الحدية على التكاليف الخاصة يعني وجود أضرار حدية للتلوث،

ويوضح الشكل السابق أن نقطة توازن السوق ($Q1, P1$) ليست مثالية كون السوق لم تأخذ بعين الاعتبار الفارق الذي يحدث تلك التكاليف الاجتماعية الحدية ماليا، لهذا فالمستهلك يستلزم بتحمل الضريبة التي تعادل ذلك الفارق من أجل تغطية تلك الأضرار، وبالتالي فالمؤسسة تجد أرباحية كبيرة في الطلب على أنشطتها مالم يكن هناك كبح لنشاطها وطالما أن المستهلك هو المتحمل للتكاليف الاجتماعية، وفي هذه الحالة يكون الإنتاج عند كمية أكبر $Q1$ وبتكلفة منخفضة بقيمة $P1$ تكون هذه الحالة حسب "بيغو" في الدول التي لا تكون فيها فرض ضرائب على المؤسسات المتسببة في التلوث. لهذا فإنه من الضروري حسب "بيغو" فرض ضريبة على المؤسسات الملوثة لتصبح هي المتحمل الوحيد الذي يتحمل كليا التكاليف الحدية الاجتماعية لتكون نقطة التوازن بذلك عند الكمية والسعر ($Q2, P2$) لتعويض التكاليف الاجتماعية أو إصلاح الأضرار. حيث كمية الإنتاج عند $Q2$ هي الأمثل حسب "بيغو" ولن تتحقق إلا بفرض ضرائب على المؤسسات، أي يتعين على المؤسسات تحديد سقف الإنتاج مادامت الضريبة تفوق تكاليف

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الحدية الاجتماعية، كما سيكون سعر المنتج الملوث ذو سعر أعلى مما سيقال من الطلب عليه من طرف المستهلك.¹

الشكل رقم (02-03): العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 40، 2011، ص 404.

يتضح من خلال الشكل أن المؤسسة لا تستطيع الإنتاج أكثر من ك 1 لأن عند هذا الحجم تتساوى الخسائر الحدية للتلوث مع الأرباح الحدية للمؤسسة وهنا يضطر إلى فرض ضريبة لكي يحمل المنشأة قدراً من تكلفة التلوث، ومع فرض الضريبة على التلوث ينتقل منحنى الأرباح الحدية للمنشأة إلى اليسار ليصبح حجم الإنتاج المناسب بعد فرض الضريبة هو ك2 ومستوى الأرباح هو $(Q2, R1)$.²

الفرع الثاني: مبدأ الملوث الدافع

مبدأ الملوث يدفع يأتي كإطار هام لتوجيه المسؤولية نحو الأطراف التي تتسبب في الإضرار بالبيئة

أولاً: تعريف مبدأ الملوث الدافع

يسعى هذا المبدأ إلى تحميل الملوّثين مسؤولية تصحيح الأضرار التي أحدثوها بالبيئة ومن أجل تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" يجب أن نجيب على أربعة أسئلة: مما يتشكل التلوث؟ من هم الملوّثون؟ كم يجب أن يدفع الملوّثون؟ ولما يجب عليهم دفع المبلغ؟، ولما نجيب على هذه الأسئلة سنكون قد عرفنا مبدأ "الملوث الدافع".

¹ صبرينة مانع، سامية بن زعيم، مرجع سابق، ص 60.

² عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 40، 2011، ص 404.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

- ✓ **مما يتشكل التلوث؟:** يتشكل التلوث كأى ناتج ثانوي من عملية إنتاج أو استهلاك يؤدي أو ينتهك حقوق الآخرين بطريقة ما؛
- ✓ **من هم الملوثون؟:** الملوث سيكون الشخص أو المؤسسات التي تقوم بإنتاج هذا الناتج الثانوي؛
- ✓ **كم يجب أن يدفع الملوثون؟:** يجب أن يكون المبلغ يعادل الضرر؛
- ✓ **لمن يجب عليهم دفع المبلغ؟:** يدفع إلى الشخص أو الأشخاص الذين تعرضوا للضرر.¹

أقرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهذا المبدأ عام 1972 "ووفقا لهذا المبدأ يجب أن يتحمل الملوث التكاليف المرتبطة بتنفيذ التدابير التي تتخذها السلطات العامة لمنع التلوث ومكافحته حتى تكون البيئة في حالة مقبولة".² من خلال دمج تكاليف الأثر البيئي في سعر المنتج أو الخدمة ويمكن لصانعي السياسات استخدام هذا المبدأ للحد من التلوث واستعادة البيئة وعندما يطبق هذا المبدأ يكون من مصلحة الملوثين تجنب التسبب في الضرر.³

يمكن لصانعي السياسات استخدام هذا المبدأ للحد من التلوث واستعادة البيئة من خلال تحفيز الملوثين لتجنب الضرر البيئي وتحملهم المسؤولية عن التلوث الذي يسببونه كما يتحمل الملوث وليس المكلف الضرائب تكاليف التلوث التي يخلقها من الناحية الاقتصادية، عندما يتم تحميل تكاليف التلوث على الملوث يزيد سعر السلع والخدمات ليشمل هذه التكاليف وستكون هناك تفضيلات المستهلكين للأسعار المنخفضة بمثابة حافز للمنتجين لتسويق منتجات أقل تلوثاً.⁴

جاء إعلان ريو من خلال مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 بعد عشرين عاما من مؤتمر ستكهولم، ليجعل مبدأ "الملوث يدفع" كواحدة من 27 مبدأ توجيها للتنمية المستدامة في المستقبل مبدأ قانونيا معترفا به عالميا، حيث نص المبدأ 16 من هذا الإعلان على أنه "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تضمين النفقات البيئية واستخدام الأدوات

¹ by Roy E. Cordato, Ph.D, The Polluter Pays Principle: A Proper Guide for Environmental Policy, Institute for Research on the Economics of Taxation, Studies in Social Cost, Regulation, and the Environment, Washington, No 06, 2001, P i.

² Pauline de Wouters ; Anne De Vlaminck; Les aspects sociaux de la fi scalité environnementale Points de vue de la société belge francophone; Belgique : Fédération des Associations d'Environnement, 2006, p.11.

³ قدي عبد المجيد، سمية سبع، عوائق وفرص تطبيق مبدأ الملوث الدافع، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 13، 2015، ص 06.

⁴ Delia Sanchez Trancon, Xavier Leflaive, Background note: The implementation of the Polluter Pays Principle, Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, March 2022, p05.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الاقتصادية، آخذة في الاعتبار أن الملوث يجب- من حيث المبدأ - أن يتحمل نفقة التلوث مع مراعاة الواجبة للصالح العام ودون تشويه التجارة والاستثمار". بالتالي أصبح يعتبر هذا المبدأ بمثابة حافز للتقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية وذلك من خلال إدراج تكلفة هذه الأخيرة ضمن أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق، حيث تؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.¹

مبدأ الملوث يدفع هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة البيئية للاتحاد الأوروبي (EU)، يعني هذا المبدأ على نحو ملموس أن الملوثين يتحملون تكاليف التلوث الناجم عن أنشطتهم، بما في ذلك تكاليف التدابير المتخذة لمنع التلوث ومكافحته والقضاء عليه والتكاليف التي يتحملها المجتمع. وبموجب هذا المبدأ من مصلحة الملوثين تجنب التسبب في أضرار بيئية لأنهم مسؤولون عن التلوث الذي يولدونه كما أن الملوث وليس دافع الضرائب هو الذي يتحمل تكاليف الإصلاح.²

مبدأ الملوث الدافع أم مبدأ المستهلك الدافع: رغم أهمية هذا المبدأ من ناحية المالية والاقتصادية في إيجاد موارد مالية لمباشرة الأعمال الوقائية والأعمال التدخلية لحماية البيئة إلا أنه يعترضه نوع من عدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به ذلك أن تأثيره يتراوح بين الملوث والمستهلك.³

ويرى الفقيه بربور M.PRIEUR أن مبدأ الملوث الدافع يفقد دوره الردعي والوقائي المنشود له مدام هناك إمكانية للملوث من استعادة ما دفعه لأنه سيدرج ما دفعه تطبيقاً لمبدأ الملوث الدافع مع مختلف ما تكبده من مصاريف الإنتاج عند تحديد ثمن السلع والمنتجات وبالتالي ننتقل من وضعية المنتج الملوث إلى المستهلك الملوث.

¹ بن شيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة القلد والصنع منتوجات التلحيم العلة سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص 10.

² Curia Rationum Cour des Comptes Europeenne, Rapport Spécial Principe du Pollueur-Payeur: une application incohérente dans les différentes politiques et actions environnementales de l'UE; office des publications de l'union europeenne ; Luxembourg; 2021; p 04.

³ وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 92.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

وعليه إن عدم تناسب قيمة الرسم المفروض كتطبيق لمبدأ الملوث الدافع مع درجة التلوث التي تحدثها المؤسسة المصنفة لا يسمح بضرورة توجيه إرادة الصناعيين والناشطين في المجالات الماسة بالبيئة نحو التقليل من التلوث البيئي وبالتالي ينعدم الأثر الوقائي والردعي للمبدأ.¹

المفهوم القانوني للمبدأ الملوث يدفع: تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث الدافع في القانون 10-03 "المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: " على أنه يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل التدابير الوقائية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية".² نجد المشرع استعمل لفظ شخص لتكون هناك شمولية في الخطاب الموجه سواء لأشخاص طبيعيين أو مؤسسات، كما أشار إلى الدور الاستباقي للمبدأ حين أشار إلى النشاطات التي يحتمل أن تضر بالبيئة فيكون التدخل قبل حدوث الضرر لمنعه وتفاديه، أما بخصوص التكاليف المخصصة لتدابير الوقائية من التلوث جعله على عاتق الشخص الملوث تحقيقاً لمبدأ العدالة.³

ثانياً: خصائص مبدأ الملوث الدافع

إن مبدأ الملوث الدافع هو أساس فرض الضريبة وتتحدد الطبيعة الحقيقية من خلال الخصائص التي يتحدد بها مفهوم هذا المبدأ وأهمها أن يتم اعتباره ما يلي:

- ✓ **مبدأ اقتصادي:** يضمن توزيع تكاليف حماية البيئة بشكل منصف، حيث يتحمل الملوثون مسؤولية معالجة أضرار التلوث الذي تتسبب فيه نشاطاتهم وعدم السماح لهم بتحميل تكاليف معالجة تلك الأضرار للمستهلك النهائي فهذا المبدأ يعتبر كحافز لتقليل الانبعاثات الملوثة.⁴
- ✓ **مبدأ قانوني:** يجسد فكرة العدالة من خلال الإلزام محدث الضرر بتحمل مسؤولية تبعاته إما بالتعويض عنه أو إصلاحه.⁵

¹ قادري عبد الرزاق، خطوي عبد المجيد، تطبيق مبدأ الملوث الدافع يضمن تعويض الضرر البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 1326.

² محمد بن عزة، فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية والجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، 2016، ص 196.

³ قادري عبد الرزاق، خطوي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 1327.

⁴ برحمن حياة، مرجع سابق، ص 132.

⁵ حساني حورية، سعداوي محمد صغير، مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 197.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ **مبدأ التعويض:** حيث يعتبرونه أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار والتلوث البيئي دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحة التلوث تتفقها الدولة عن المشاريع المضادة للتلوث، وعليه يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية الغنم بالغرم لأن هناك علاقة بين الضرر والفعل المسبب للضرر فالشخص الذي يمارس نشاط ملوث يغتتم من نشاطه، بالمقابل يسبب ضرر للغير أو المحيط البيئي بكافة مجالاته وعليه فمن مقتضيات العدالة أن يساهم من نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسوم والضرائب التي يدفعها.¹

✓ **مبدأ المرونة:** فهذا المبدأ يمكن إنفاذه تشريعياً بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى المالية وذلك من خلال فرض العقوبات المالية والجزائية على الملوث ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الإضرار بالبيئة تلائم خصوصيات الضرر العقوبات والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، كما يتم تجسيد هذا المبدأ من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرص ما يسمى بالضرائب البيئية على اختلاف أنواعها.

✓ **إنه مبدأ وقائي:** بحيث يدفع جميع المستغلين للموارد البيئية إلى أن يكونوا أكثر حرصاً من المنع أو التقليل من التلوث وذلك لاستعمال الأجهزة والتقنيات الحديثة للحد من نسبة التلوث.²

المطلب الثاني: مهام و أهداف مبدأ الملوث الدافع

تعكس مهام وأهداف مبدأ الملوث يدفع توجهاً مبتكراً نحو الاستدامة، حيث يتمثل الهدف الأساسي في تحميل الجهات المسؤولة عن التلوث تكاليفه مما يعزز من تحفيزها على تبني ممارسات صديقة للبيئة وتقنيات نظيفة.

الفرع الأول: مهام مبدأ الملوث الدافع

من أهم المهام التي يقوم بها مبدأ الملوث الدافع نجد:

✓ **منح حق التحصيل والاقتطاع للسلطات العمومية من الملوثين لأجل تمويل عمليات تخفيض وحماية البيئة من التلوث؛**

¹ برحمون حباة، مرجع سابق، ص 133.

² دوبة سمية، محمد بن محمد، الضريبة البيئية كآلية لتكريس مبدأ الملوث يدفع، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، ص 595-596.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

- ✓ تحديد قنوات تحصيل نفقات كافة الإجراءات والتدابير البيئية لمكافحة التلوث حيث لا تتحملها لا السلطات ولا المجتمع بل الملوّث المتسبب فيها مباشرة،
- ✓ إجبار الملوّث على دفع نفقات تخفيض أضرار الآثار الخارجية السلبية لنشاطه سوف يدفعه إلى إتباع الأساليب والوسائل الإنتاجية الأقل تلويثاً ما دام ذلك أقل مما يدفعه أو اختيارياً عندما يصبح واعياً ومساهماً في حماية البيئة؛
- ✓ تكريس التوازن بين المصالح الشخصية للمنتج (أي المؤسسة أو الشركة أو المنظمة التي تقدم منتجاً ما) والمصلحة العامة للمجتمع في حقه ببيئة سليمة ونقية، أي العلاقة بين المؤسسات والمجتمع الذي تعمل فيه حيث يجب أن يتحقق التوازن بين الربح الشخصي والمصالح العامة والبيئية¹.

وبالرغم من أهمية هذا المبدأ ضمن السياسات الاقتصادية لمكافحة التلوث إلا أن تطبيقات الميدان تظهر بعض الاستثناءات كتقديم دعم مالي حكومي في الحالات التالية:

- ✓ قصد تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي لابتكار تقنيات صديقة للبيئة؛
- ✓ تحفيزات على حسب السياسة المتبعة للتحكّم في التلوّث؛
- ✓ في حال كانت السياسات والبرامج البيئية للدولة العضو O.C.D.E فهي مرتبطة بزمان محدّد².

الفرع الثاني: أهداف مبدأ الملوّث الدافع

يسعى هذا المبدأ إلى تحقيق هدفين بارزين هما³:

الهدف الأول: هو إلزام الملوّث بدفع التكاليف والتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار البيئية وذلك بتحميل صاحب المنشأة الذي سبب نشاطه ضرراً للبيئة أو أحدث تهديداً وشيكاً بحيث أن هذا الضرر المسؤولية القانونية.

الهدف الثاني: إعطاء الأشخاص حافزاً مالياً لتوجيه نشاطهم وإتباع تقنيات صديقة للبيئة في ممارستها ويحفزهم على تبني معايير وإجراءات تقلل من التلوّث.

¹ فتيحة بوشوك، دور الجباية البيئية في مكافحة التلوّث البيئي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، التخصص: نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2008، ص 58.

² سمية سبع، مرجع سابق، ص 96.

³ دوبة سمية، محمد بن محمد، مرجع سابق، ص 596.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

المطلب الثالث: مجالات تطبيق مبدأ الملوث الدافع

يمكن تطوير أحكام المسؤولية الملوث يدفع في مجال حماية البيئة من الناحية المدنية (مثل تعويض المتضررين) والإدارية (مثل تطبيق العقوبات الإدارية)، أو حتى الجزائية (مثل فرض العقوبات الجزائية على المسؤولين عن التلوث) رغم تعقيدها بالاستعانة بالعلوم والتكنولوجيا الدقيقة وذلك من أجل تحقيق أهداف وغايات قانون البيئة والتنمية المستدامة سواء في شقها الوقائي أو الردعي.

الفرع الأول: مجال مبدأ الملوث الدافع

1. اتساع مجال تطبيق مبدأ الملوث الدافع ليشمل مصاريف الإجراءات الإدارية:

بحيث أن النفقات عمليات الرقابة والقياس والتحليل للتلوث التي تقوم بها المصالح إدارية معينة يتم تحميلها للمتسبب في التلوث وفق مبدأ الملوث يدفع؛

2. اتساع مبدأ الملوث الدافع ليشمل الأضرار المتبقية:

بمعنى أن الملوث حتى وإن التزم بدفع أقساط معينة مقابل تلويثه للمحيط فإنه يمكن متابعة أو بالأحرى تحميله نفقات أخرى إضافية عند حصول أضرار جانبية متبقية أو لم تكن في الحسبان.¹

3. اتساع مبدأ الملوث الدافع ليشمل حالات التلوث الناجم عن الحوادث:

تم إدراج حالات التلوث الناجم عن الحوادث من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1988، وهذا الإجراء يهدف إلى تخفيف أعباء الميزانية العامة من نفقات حوادث التلوث مقابل تحملها من قبل صاحب المؤسسة، وذلك حتى يبذل أصحاب هذه المؤسسات لكي يلتزموا بالاحتياطات الضرورية لتجنب مثل هذه الحوادث.²

¹ قدي عبد المجيد، سبع سمية، مرجع سابق، ص 08.

² حساني حورية، سعداوي محمد الصغير، مرجع سابق، ص 198.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

4. اتساعه إلى مجال التلوث غير المشروع:

بحيث أنه تجاوز أحد الملوثين العتبة المسموح بها للتلوث وسبب ضرارا للغير فإنه يلزم بتعويض ودفع الغرامات.¹

5. اتساعه إلى التلوث العابر للحدود:

لا يوجد إجماع على المستوى الدولي فيما يخص الطريقة المثلى لمكافحة أشكال التلوث العابر للحدود ذلك أن الممارسة في هذا الجانب تتركس حالات التعاون المجاني بين الدول لمكافحة آثار التلوث الكوارث ذات التأثيرات البيئية إلا أن هذا الشكل ليس السائد دائما، إذ مقابل ذلك نجد الكثير من الدول تقدم خدماتها بالمقابل، وهي بذلك تحصل على الجباية الحاصلة من تطبيق مبدأ الملوث الدافع مثل حالات التلوث البحري بالنفط ورغم أن هذا المبدأ ليس مكرسا بصفة واضحة في إطار القانون الدولي إلا أن القواعد الدولية تتجه نحو التبلور للوصول إلى مبدأ الملوث الدافع بصورة واضحة على مستوى الدولي.²

الفرع الثاني: تفعيل مبدأ "الملوث الدافع"

لم يسلم مبدأ الملوث يدفع من الانتقادات التي تعرضت لها سائر المبادئ التي يقوم عليها القانون البيئي بين رجال القانون من جهة ورجال الاقتصاد من جهة أخرى، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيم ومدلولاتها أو بقواعد المسؤولية المترتبة عليها فقد رأى أنصار البيئة ورجال القانون في مبدأ الملوث يدفع أنه بمثابة حجر الزاوية في القانون البيئي كونه يقرر مسؤولية محدث التلوث عن تعرض الأضرار الناشئة عن نشاطه وبذلك يشكل دعامة قوية وفعالة ضمن منظومة حماية البيئة وردع كل الاعتداءات الناتجة عن النشاطات الملوثة.

وفي مواجهة المؤيدين لهذا المبدأ تعرض المبدأ إلى نقد ومناهضة من طرف فريق يمثل رجال الأعمال والمنتجين بسبب عدم وضوح قواعد المسؤولية وغموض أسس ومعايير تحديد طبيعة النشاطات الملوثة، وما ينجر عنه من رفع التكلفة وبالتالي رفع أسعار المنتجات الاستهلاكية مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري؛ ولعل هذا المجال الذي يبدو سيستمر

¹ قدي عبد المجيد، سبع سمية، مرجع سابق، ص ص، 08-09.

² مسعودي محمد، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 102.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

لوقت أطول بين المؤيدين والرافضين لمبدأ الملوث يدفع هو ما حدا بالعديد من المعاهدات والإعلانات الدولية إلى محاولة تبني صياغات توفيقية لهذا المبدأ محاولة منها لتقريب المضامين لعلها تحقق التوازن بين عناصر هذه المعادلة وليس بالأمر الهين؛ وفي هذا السياق نصت المادة 16 من إعلان ريو دي جانيرو الخاص بالبيئة والتنمية على أنه "يجب على السلطات الوطنية أن تسعى لضمان تحمل المسؤولين للتبعات البيئية وكذلك تعزيز استخدام الأدوات الاقتصادية آخذة بعين الاعتبار أن الملوث يجب - من حيث المبدأ- أن يتحمل مسؤولية التلوث ومراعية في ذلك المصلحة العامة وان لا تؤدي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن إلى التأثير سلبا على التجارة والاستثمار؛

ورغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين والمتدخلين على الصعيد الداخلي والدولي لتجاوز هذه الإشكالية إلا أن عنصر المسؤولية حال دون الوصول إلى التوافق المنشود حول بعض مفاصل القانون البيئي كالتغير المناخي مثلا بحجة عدم وضوح قواعدها من ناحية والتوجس من نتائجها والتكلفة الاقتصادية الباهظة التي يمكن أن يتحملها الملوثين في حال إقرارها، ولعل هذا التوجس انحدر من قبل رجال الأعمال وحتى بعض السياسيين خاصة، وصل الحد لدفع بعضهم إلى التهديد بالانسحاب من المعاهدة كما فعلت أمريكا، وهو ما حال دون إقرار الاتفاقية الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة (حول التغير المناخي) رغم المؤتمرات المتعددة التي عقدت في هذا الشأن من ريو دي جانيرو إلى باريس ثم إلى مراكش وغيرها.¹

الفرع الثالث: صعوبات تطبيق مبدأ الملوث الدافع

إن تطبيق هذا المبدأ قد يطرح بعض الصعوبات هي:²

✓ تحول المبدأ من الملوث الدافع إلى المستهلك الدافع الحقيقي لتكاليف التلوث: وفقا لمبدأ الملوث يدفع فالملوث هو المكلف المباشر بدفع الضريبة، لكن ذلك لا يحول دون أن يستقر عبئ الضريبة في نهاية المطاف على غيره، إذ قد يتمكن دافع الضريبة من نقل عبئها إلى شخص آخر كلها أو جزء منها ومنه وفي هذه الوضعية تؤدي مشاركة كل المستهلكين في تمويل إزالة التلوث وبالتالي فقدان الرسوم والضرائب لأي قوة رادعة، لأن المؤسسة الملوثة لن تكون

¹ بوصوار عبد النبي، مبدأ الملوث الدافع كإجراء وقائي وردعي لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة اتجاهات سياسية: العدد 19، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، حزيران - يونيو 2022، ص، ص، 72-73.

² سمية سبع، مرجع سابق، ص 105.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

متحفزة لتجنب الأضرار البيئية فاستعادة الملوث لما دفعه من جراء التلوث لا يحفزها في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث؛

✓ يرتبط الأمر بحقيقة أن مبدأ الملوث - دافع الدين ليس في الواقع مبدأ المسؤولية المدنية بقدر ما هو مبدأ الكفاءة الاقتصادية: وفقا لهذا المبدأ، يتطلب البحث عن تلك الكفاءة اختيار دافع الضرائب لضمان أقصى قدر ممكن من الفعالية وأقل النفقات الضرورية وأسهل الإجراءات المتاحة؛

✓ تُظهر الأبحاث العملية تنوعًا في فهم ونطاق تطبيق مبدأ المسؤولية عن التلوث والآليات المستخدمة لتنفيذه وقد أثار تطبيق هذا المبدأ اعتراضات بعض القطاعات الاقتصادية بحجة أن تطبيق مبدأ مسؤولية الملوث من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التكاليف والمخاطر من خلال ارتفاع أثمان المنتجات مما يؤدي إلى تهديد تنافسية تلك المنتجات في الأسواق المحلية والدولية والحد من قدرتهم على البقاء في السوق أو الدخول إلى أسواق جديدة لذا يتوجب اعتماد المرونة عند تطبيق هذا المبدأ لأن الصرامة من شأنها أن تؤدي إلى عدم فاعلية التدخل الجبائي بسبب إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية؛

✓ لا تصل القوانين أو الإجراءات أو الضوابط لمكافحة التلوث دائما إلى نتائج مرضية، حيث يجب مراعاة التطورات التكنولوجية والقدرات المالية للملوثين، وقبل تطويرها يجب إجراء مداورات عميقة مع أصحاب الصناعات، بالإضافة إلى صعوبة تطبيقها لأنها تتطلب نظاما للرقابة وتدابير دائمة للملوثات المنبعثة من أجل التحقق من أن مستويات الملوثات المحددة وفقا لها. مع القوانين احترمت؛

✓ ارتباط فعالية الضريبة التصاعدية: بمعدلها إذ لا بد أن يدفع هذا المعدل الملوث إلى التقليل من درجة التلوث التي يحدثها إلى المستوى الذي يتساوى فيه معدل الضريبة الموحد والتكلفة الحديثة التي يتحملها الملوث لإزالة تلوثه، حيث لو كانت الضريبة غير مؤثرة بشكل كاف فإنها لن تدفع الملوثين إلى تقليل انبعاثاتهم؛

✓ انتقال التلوث إلى أماكن بعيدة ففي حالة التلوث الذي يحدث في البحار أو الأنهار أو الهواء يصل حتى إلى آلاف الكيلومترات؛

✓ تعدد الأنشطة التي تسبب الضرر البيئي وبالتالي تعدد معرفة الملوثين؛

✓ تأخر ظهور الآثار الناتجة عن تلوث وإفساد البيئة فبعض النشاطات لا تظهر تأثيراتها على البيئة إلا بعد مرور وقت وقد تمتد لأسابيع، أشهر أو سنين وقد تنتقل من جيل لآخر.¹

¹ سمية سبع، مرجع سابق، ص 105.

المبحث الثالث: دور الجباية البيئية في تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة

تشمل حماية البيئة مجموعة متنوعة من الجهود والإجراءات التي تهدف إلى تقليل التأثير السلبي للأنشطة البشرية على الطبيعة ومن هذه الجهود تأتي الجباية البيئية مبدأ "الملوث يدفع" والتنمية المستدامة حيث يرتبطان بشكل وثيق بحماية البيئة، ويعكسان آليات اقتصادية وتنظيمية تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال فرض تكاليف على الملوثين وتشجيع الشركات والأفراد على اتخاذ خطوات فعالة لتقليل التلوث، وتلعب الحكومات، المؤسسات الدولية، المنظمات البيئية، والمجتمع المدني دوراً مهماً في وضع سياسات وبرامج تهدف إلى حماية البيئة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الجباية البيئية أداة هامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الممارسات المالية نحو تعزيز حماية البيئة وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

كثيراً ما كان ينظر إلى التنمية على أنها مبادئ نظرية أكثر منها واقعية ولكن مع تطور مفهومها وأصبح لها عديد من التعريفات نذكر منها ما يلي:

- استخدمت الدراسات العربية المتخصصة مصطلحي التنمية المستدامة والتنمية المستدامة بصورة مترادفة كترجمة للمصطلح الانجليزي **Sustainable Développement** وإن أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** يعود إلى علم البيئة **Ecology** للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة للمتغيرات الهيكلية المؤدية إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها ولقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

والتنمية 1987 والتي عرفت بأنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.¹

-**تعريف اقترحه ناشطون الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة 1980:** التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ في الاعتبار الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وهي تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ينظر إليه من منظور أخلاقي، ويسعى إلى تحقيق التوازن بين الطبيعة والنمو الاقتصادي كوسيلة لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.²

-**عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987:** إن التنمية هي التي تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة للمجتمع لإشباع تطلعاتهم إلى حياة أفضل مع نشر القيم التي تشجع أنماط الاستهلاك في حدود الإمكانيات البيئية التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول.³

- **تعريف منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة FAO 1989:** إنه عملية إدارة وحماية الموارد الطبيعية، مع توجيه التغييرات التقنية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية بشكل مستدام يتم ذلك مع الحفاظ على التنمية في قطاعات الزراعة، الغابات، الموارد السمكية، الأراضي، المياه، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، دون الإضرار بالبيئة، بحيث تكون هذه العملية تقنية كافية، مجدية اقتصاديًا، ومقبولة اجتماعيًا.⁴

- **التنمية المستدامة في تقرير اللجنة برونتلاند 1987** التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة عن تلبية احتياجاتها الخاصة والاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة، هذه المجالات الثلاثة المجتمع البيئة والاقتصاد تتداخل مثل المجتمع

¹ هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قانون العام، قسم قانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 27.

² Corinne Gendron, "le développement durable comme compromis" La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, presses de l'université du Québec Québec, Canada, 2006, p p, 166-167.

³ Report of the World Commission on Environment and Development ; Our Common Future ; United Nations 1987; p 15.

⁴ عبد الله بن عيد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة _مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة 01، 2015، ص 51.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

المزدهر يقوم على البيئة صحية لتوفير الغذاء والصحة والمواد وتأمين المياه الصالحة للشرب والهواء النقي لمواطنيها¹.

كما عرف المشرع الجزائري أيضا التنمية المستدامة وهذا عندما أصدر القانون رقم 10_03 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث نصت المادة الرابعة 04: مفهوم يعني التوفيق بين التنمية الاجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال القادمة وبنفس الأهمية² نستنتج من هذا التعريف أن المشرع الجزائري في تعريفه للتنمية المستدامة أعط أهمية للأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية وكذا ضرورة إدماج البعد البيئي لتشكل حلقة متكاملة للتنمية المستدامة.

- **تعريف ادوارد باربيير:** يعرف التنمية المستدامة على أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي بالارتقاء والرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على موارد الطبيعة المتاحة وبأقل قدر ممكن من الضرر البيئي يعني أنها تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر سلبا على الأنظمة الأخرى³.

- **ويعد تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإيسكوا:** التعريف الأشمل لمفهوم التنمية المستدامة فقد عرفت بأنها عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة⁴.

¹ Geir B. Asheim ; Sustainability Ethical Foundations and Economic Properties ; POLICY RESEARCH WORKING PAPER ; The World Bank Policy Research Department Public Economics Division, 1994 ; p 04.

² القانون رقم 10-03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، لعام 2003، مرجع سابق، ص 09.

³ EDWARD Barbier, "The Concept of Sustainable Economic Development, Environmental Conservation" Environnemental Conservation, vol 14, n2, London, 1987, p 104.

⁴ هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

-**التعريف الإجرائي:** التنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية ومتداخلة فيما بينها نذكر منها: **التنمية المستدامة = نمو اقتصادي + حماية البيئة + عدالة اجتماعية.**

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات فضلا عن نوعية الأهداف التي تحققها ولعل أهم مميزات التنمية المستدامة كالتالي:¹

- ✓ **طويلة الأجل:** لأنها تربط بين الحاضر "تحقيق أهداف الجيل الحاضر" والمستقبل تضمن حماية البيئة" للأجيال في المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع.
- ✓ **تعدد الأبعاد:** فهي تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- ✓ **التكامل والتوازن:** بين المحاور الثلاثة العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو الاقتصادي، والاستدامة في حماية البيئة؛
- ✓ **تنمية البشر:** فلكي يصبح الفرد مؤهلا للقيام بعملية التنمية لا بد أن يكون مؤهلا بالمعرفة والخبرة والرغبة ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة

تبرز الجباية البيئية كأداة فعالة لتحقيق الأهداف البيئية ضمن اطار التنمية المستدامة، وتعد الاستدامة البيئية من أهم المفاهيم التي تتدخل بشكل وثيق مع مفهوم الجباية البيئية والتنمية المستدامة.

أولا. الاستدامة البيئية: يعتبر من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة حيث يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام،² في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة الوطيدة بين التنمية والبيئة فلزمن ليس ببعيد كان يقصد بالتنمية المستدامة البعد البيئي على الأخص، كما تقوم مقاربات التنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها

¹ محمد فرحان فليح، فاطمة صالح مهدي، التدقيق الاجتماعي والبيئي في ظل التنمية المستدامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، طبعة 01، برلين؛ ألمانيا، 2022، ص، ص، 46-47.

² QU'EST-CE QUE LE DÉVELOPPEMENT DURABLE ? <https://positiveworkplace.fr/quest-ce-que-le-developpementdurable/#:~:text=Souvent%20la%20plus%20connue%2C%20la,pourtant%20en%20voie%20de%20d%C3%A9gradation.> consulte 27-03-2023- 03:49.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

من الاستغلال، وأن أي إفراط في استنزاف هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي لهذا فإن أساس التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي،¹ ويتمحور البعد البيئي في: الحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستخدام النفايات العضوية، حماية التنوع البيولوجي كإنشاء مراعي بيئية أو إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المفيدة لتنظيم المياه.²

ثانيا. تحقيق الاستدامة البيئية من خلال السياسات الاقتصادية: تعتبر الاستدامة البيئية أحد أهم التحديات في الوقت الحالي بسبب ما تعانيه البيئة فوجب الحفاظ عليها، ولتحقيق هذا الهدف تأتي دور السياسات الاقتصادية والتي تنطوي ضمنها السياسة المالية " الجبائية" لتصدي لتحديات البيئية فتتنوع الآراء والاتجاهات حول كيفية معالجتها إذ تمثل هذه السياسات المبادرة التي يمكن أن تحقق توازنا مستداما بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ويمكن استعراض بعضها منها على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يستند على توفر الوعي الكافي لدى أصحاب المؤسسات الاقتصادية الملوثة في اختيار حماية البيئة، ومن ثم يبادرون كالامتناع عن إلقاء مخلفاتهم بطريقة عشوائية وإلقاءها بطريقة صحية،³ يأتي تأثير الجباية البيئية من خلال توجيه الموارد المالية التي تم جمعها إلى مشروعات بيئية فنجد الجباية البيئية تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛

الاتجاه الثاني: يتمثل بمطالبة المجتمع بحقوقهم في بيئة نظيفة بإحدى الطريقتين إما عن طريق خلق حافز المادي "التحفيزات الجبائية" للأنشطة الملوثة في اتخاذ الإجراءات الحد من التلوث، أو من خلال تحميل مسيبي التلوث تكاليف الحد منها "الجانب الردعي"؛

الاتجاه الثالث: يتمثل في السياسات الاقتصادية الحكومية المعتمدة لمواجهة التلوث لاعتبار البيئة ملكية عامة، تتدخل الدولة لحمايتها خاصة إذا كان هناك فارق كبير بين التكاليف التي يتحملها المنتج نفسه والتي يتحملها المجتمع بشكل عام ويمكن أن يتم التدخل بالأساليب التالية:

¹ بورحمون حياة، مرجع سابق، ص 56.

² QU'EST-CE QUE LE DÉVELOPPEMENT DURABLE ?, op.cit.

³ حبيلي حياة، التلوث البيئي وتكاليفه الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، ص 173-174.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

- ✓ **التدخل الحكومي المباشر:** من خلال وضع معايير خاصة يلتزم بها المنتجون مثال فرض مواصفات خاصة لمدخلات التي يستخدمونها في عملية الإنتاج..الخ؛
- ✓ **التدخل الحكومي غير المباشر:** حيث تترك الحكومة قوى السوق تعمل بحرية إلا أنها تستخدم أدوات معينة محفزة أو مثبطة لتحقيق الأهداف البيئية ومن أهم هذه الأدوات: سياسة فرض ضرائب بيئية، سياسة منح التحفيزات الحكومية الجبائية لملوثي البيئة لتشجيعهم على تبني أساليب صديقة للبيئة، استخدام أدوات السياسة النقدية كمنح قروض طويلة الأجل لغرض تمويل عمليات الصديقة للبيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، استخدام أدوات السياسة التجارية كإعفاء أجهزة ومعدات معالجة التلوث المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم لغرض استخدامها في العملية الإنتاجية.¹

ثالثا. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الجباية البيئية: يتطلب دمج السياسات البيئية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن وسنركز عليها خاصة من جانب الاستدامة البيئية نجد:

- ✓ **احترام البيئة الطبيعية:** من خلال تركيز على العلاقة بين نشاط الإنسان والنظم البيئية؛
- ✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع واستعمال عقلاني للموارد:** من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتوظيف بشكل عقلاني الموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها؛² فعند تخصيص عوائد الجباية البيئية للمناطق المتأثرة بشكل كبير من الأنشطة الملوثة يمكن أن يشجع المؤسسات على الابتكار في تقنيات صديقة للبيئة و يمكن أن يساهم في تحسين جودة الهواء والمياه...الخ فمثلا فرض ضرائب الانبعاث قد يؤدي إلى خفض منسوبها
- ✓ **تعزيز وعي المجتمع بالمشكلات البيئية وتحقيق نوعية حياة أفضل له:** من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها كالخطيط والتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياتهم؛³ فنجد الجباية البيئية لها دور مهم

¹ مرجع سابق، ص ص، 173-174.

² عيسى قيقوب، كاكي محمد، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية؛ تمنغست، الجزائر، العدد 13، 2017، ص 12.

³ زهرة عباس، التوجه نحو المدن الذكية موجهة لتعزيز التنمية المستدامة بين الضرورة والبيئة وتحديات التحول تجربة مدينة بورتو، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص ص، 145-144.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

كما ذكرنا سابقا في زيادة الوعي البيئي فهي تمرر رسالة توعوية عن طريق تلك الضرائب والرسوم.

المطلب الثاني: مساهمة التنمية المستدامة في حماية البيئة

تساعد التنمية المستدامة في تعزيز الوعي البيئي بين المجتمعات ويتمثل دورها في حماية البيئة من خلال تقليل الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: الاهتمام الدولي بالبيئة في مؤتمرات التنمية المستدامة

✓ **1968:** إنشاء نادي روما الذي جمع عدد من رجال الأعمال ودعا إلى ضرورة إجراء أبحاث -تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.¹

✓ **1972:** نادي روما ينشر تقريراً مفصلاً أعد من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية وتوقعات ذلك حتى سنة 2010 لم يذكر التقرير أي معدلات كمية من أهم نتائجه هو احتمالية انهيار مصادر النمو الاقتصادي في العالم خلال القرن 21 بسبب المشاكل البيئية، كما أنه ينبغي خفض الاستهلاك في دول الشمال لإتاحة موارد كافية لتنمية دول الجنوب لتفادي إحداث استنزاف في الموارد العالمية المحدودة.²

✓ **1972:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم بالسويد وانتهى المؤتمر إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، أي إدخال نموذج للتنمية الاقتصادية متوافق مع العدالة الاجتماعية والحذر البيئي.³

✓ **1977:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر بنيروبي بكينيا في لفت الانتباه لمشكلة التصحر التي تؤدي لتدمير الإمكانات البيولوجية للأرض وهي من المشكلات المهمة.⁴

¹ جابر دهمي، آثار الممارسات البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة مجموعة من المؤسسات الحائزة على مواصفة ISO 14001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، - جامعة فرحات عباس سطيف- 1، 2019، ص 10.

² برحمون حياة، مرجع سابق، ص 42.

³ Ministre de l'écologie et du développement durable, HISTORIQUE DU DEVELOPPEMENT DURABLE, Sommet mondial sur le développement durable 2002, p 01.

⁴ مخلوف عمر، تقييم الآليات القانونية الدولية الخاصة بمكافحة التصحر في إطار علاقته بالثروة الغابية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي للبيئة، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص ص، 1490-1491.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ 1980: إعداد تقرير حول "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة" من طرف الاتحاد والذي أكد فيه وجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد والبيئة واقتراح مصطلح التنمية (IUCN) العالمي للبيئة المستدامة.¹

✓ 1982: وضع برنامج الأمم المتحدة تقريراً عن حالة البيئة العالمية تضمن بيانات إحصائية ووثائق عملية تؤكد الخطر المحيط بالعالم، وفي نفس السنة أقرت الأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة بهدف توجيه وتقييم أي نشاط بشري في شأنه التأثير على الطبيعة وهذا ما أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار النظام البيئي عند وضع الخطط التنموية.

✓ 1987: اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقديم تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك " أو كما يعرف بتقرير بروتلاند (brandt land) من طرف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وتم فيه تقديم تعريف دقيق لمصطلح التنمية المستدامة.²

✓ 1992: نعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، والمعروف كذلك باسم "قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو، البرازيل، جمع المؤتمر الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم- السويد عام 1972، القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة من أجل بذل جهد هائل للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة، أبرز مؤتمر ريو دي جانيرو كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معاً، وكيف أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت. كان الهدف الرئيسي لقمة الأرض في ريو هو إنتاج جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين.³

✓ 1997: تعد اتفاقية كيوتو (اليابان)، التي وقعها 111 دولة في اليابان عام 1997، إنجازاً حقيقياً في الجهود الدولية المشتركة لحماية المناخ، والتي تمثل نقطة تحول هامة فيما يتعلق

¹ le grenelle environnement, L'HISTORIQUE DU DÉVELOPPEMENT DURABLE, https://www.seine-et-marne.gouv.fr/contenu/telechargement/4979/35469/file/FIC_20120800_Histo_DD.pdf, p 03,

² برحمون حياة، مرجع سابق، ص 43.

³ الأمم المتحدة، مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة، <https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992>

بتاريخ 2024/04/03.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

بحماية البيئة الدولية، وتهدف في المقام الأول إلى الحد من انتشار غازات الدفيئة وتحسين كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية.¹

✓ **2002:** انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورج بجنوب إفريقيا إعلانًا سياسيًا وخطة عمل تضمنت أحكامًا تغطي مجموعة من الأنشطة والتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق التنمية بالأخذ في الاعتبار احترام البيئة في جميع دول العالم وتحديدًا في التعامل مع قضايا الفقر، البطالة والموارد الطبيعية والنفائات البيئة، ففي مجال المياه، شجعت خطة التنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس الأطر التنظيمية التي وضعتها الحكومات وتم تسليط الضوء على الحاجة إلى تنويع إمدادات الطاقة، وكذلك الحاجة إلى إضافة مصادر الطاقة المتجددة إلى إمدادات الطاقة العالمية.²

✓ **2005:** دخول اتفاقية كيوتو حيز التنفيذ.

✓ **2007:** المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية -بالي - إندونيسيا، عقد هذا المؤتمر لمناقشة -الاضطراب في المناخ وتمحورت نقاشات المؤتمر حول ارتفاع درجة حرارة الأرض رافعة شعارات من نوع "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم في إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى " صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي: فقراء العالم الثالث وأجيال الغد". وأهم الملفات التي طرحت في المؤتمر هو مشكل الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

✓ **2009:** انعقاد مؤتمر القمة لتغير المناخ في كوبن هاغن بالدنمارك يحمل شعار " من أجل - تنمية خضراء احموا كوكب الأرض" وشارك فيه قرابة مئتي دولة وحضره أكثر من مئة رئيس دولة، وذلك في محاولة للوصول إلى حل لمشكلة الاحتباس الحراري والارتفاع المستمر لدرجة حرارة الأرض عن طريق التقليل من كمية الغازات الضارة، هذا الارتفاع الخطير في درجة الحرارة الذي يهدد بغرق مساحات شاسعة في اليابسة، (مثلا أندونيسيا مهددة بغرق 2000 جزيرة)، وتشريد مئات الملايين من البشر.

¹ بن مهرة نسيم، لعروسي أحمد، نظام بيع حصص التلوث في ضوء بروتوكول كيوتو 1997، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 76.

² الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس-4 سبتمبر 2002. <https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg2002> بتاريخ

2024/04/03.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

وقد فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق جديد لمواجهة مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاثات الضارة ورغم عدم التوصل لاتفاق قانوني ملزم للدول المتقدمة، فإنه ما يحسب للقمة تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الجهود الدولية والسعي لتقليص انبعاث الكربون، وتعد هذه القمة بمثابة حلقة من حلقات المفاوضات الرامية إلى استصدار اتفاق أسمى مكتوب سيضاع من شكل ميثاق دولي يحل محل اتفاقية كيوتو والتي ينتهي العمل بها سنة 2012.¹

✓ **2012:** بعد عشرين عامًا من "قمة الأرض" عام 1992 في ريو دي جانيرو، نتج عن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 حول التنمية المستدامة في ريو (المعروف أيضًا باسم ريو +20) وثيقة تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة.²

✓ **2015:** قمة باريس بشأن تغير المناخ وهو مؤتمر وقمة دولية جرى بالعاصمة الفرنسية باريس - بين 29 نوفمبر و 13 ديسمبر 2015 ويعتبر هذا المؤتمر النسخة 21 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة بشأن تغير المناخ ويهدف هذا المؤتمر اقتراح إجراءات تهدف إلى الحد من الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض، وقد دعا جميع الدول بالتعهد باتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ بحصر احتراز الأرض بأقل من درجتين فوق المستوى الذي كان عليه قبل الثورة الصناعية.³

✓ **2019:** قمة العمل المناخي للأمم المتحدة لعام المعروفة أيضًا باسم "قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي" عُقدت في 23 سبتمبر 2019 في نيويورك، بالتزامن مع اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تهدف هذه القمة إلى تعزيز الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ وتقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري مع تحفيز الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة للحد منها ومنع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بأكثر من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة- وتم دعوة الدول لتقديم التزامات جديدة أكثر طموحا، حيث كان التركيز على

¹ بن رجمون حياة، مرجع سابق، ص 44.

² منظمة الصحة العالمية، المجلس التنفيذي الدورة الثلاثون بعد المائة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، 2012، ص 01.

³ أنس عرعار، دوبة سعاد، نزار يمينية، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 02، 2020، ص، ص، 528-529.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

أهمية العمل الفوري والفعال لمواجهة التحديات المناخية شهدت القمة حضور عدد كبير من قادة الدول والناشطين في مجال البيئة؛¹

✓ 2021: مؤتمر الأطراف COP26 المعروف أيضًا بمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، عُقد في غلاسكو، اسكتلندا من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021، سعى المؤتمر إلى تحفيز الدول على تقديم التزامات جديدة تتماشى مع أهداف اتفاق باريس، بما في ذلك الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية،² تم التوصل إلى اتفاق يُعرف بميثاق غلاسكو المناخي، والذي يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كبير. يتضمن الميثاق تعهدات بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010، تضمن الاتفاق نصًا يدعو إلى تقليل استخدام الفحم ودعم الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري.³

الفرع الثاني: الاهتمام الدولي بالبيئة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية

تعزيزا لفكرة التكامل وتحقيق التوافق بين متطلبات تحرير التجارة من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى تناولت منظمة التجارة العالمية هذا الأمر في عدة مؤتمرات كانت مواضيعها تتعلق بالتجارة والبيئة، وسنستعرض بعضا منها في جدول التالي:

الجدول رقم (01-02): البعد البيئي في إطار مؤتمرات منظمة التجارة العالمية

طُرحت فيه مبادرة تهدف إلى إيجاد اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم العلاقة بين موضوعي التجارة والبيئة.	مؤتمر سنغافورة لعام 1996:
أقرت لجنة التجارة والبيئة برنامج العمل التالي: العلاقة بين السياسات والمعايير البيئية وتأثيرها التجاري في إطار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛ تأثير نصوص الاتفاقية التجارية على الضرائب والرسوم لتحقيق حماية البيئة؛ تأثير المعايير البيئية على دخول الأسواق خاصة للدول النامية.	مؤتمر جنيف لعام 1998:
لم ينجح بسبب تعارض مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.	مؤتمر سياتل لعام 1999
جاء بعد فشل مؤتمر سياتل الذي أعقبته احتجاجات قوية من نشطاء حماية البيئة وبعض المنظمات غير الحكومية، تضمن هذا المؤتمر برنامج العمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية، والذي تصدرته قضايا البيئة والتنمية المستدامة، كما أصدر توجيهات للجنة التجارة والبيئة بضرورة أن تولي اهتماما خاصا بتأثير الإجراءات البيئية عن سوق المبادلات التجارية العالمية.	مؤتمر الدوحة 2001

¹ United Nations High-Level week; Action for People and Planet; Climate Action Summit 2019 un General Assembly hall; 21-27 September; 2019; p p; 01-02.

² <https://marine.copernicus.eu/events/cop-26-un-climate-change-conference-uk-2021> ; Consulte 26/09/2024.

³ <https://www.un.org/ar/climatechange>; Consulte 26/09/2024.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

مؤتمر كاتكون لعام 2003	تم من خلاله مراجعة الالتزامات التي أقرها مؤتمر الدوحة في مجال البيئة،
مؤتمر هونغ كونغ لعام 2005	خلال هذا المؤتمر تم التطرق لعدد من الموضوعات وعلى رأسها التنمية المستدامة من خلال تحرير تجارة الموارد والخدمات البيئية إضافة إلى البحث في مسألة التوفيق بين قانون المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات البيئية.
مؤتمر دافوس لعام 2007	اكتفى أعضاء المنظمة بطرح تقرير السنوي للجنة التجارة والبيئة 2007.
مؤتمر جنيف سنة 2008 - 2011	تأكيد على أهمية الانتهاء من جولة دوحة 2010 تقليص عوائق التجارة في الخدمات البيئية وضرورة التعامل المتبادل في مجال التجارة والبيئة.
مؤتمر بالي لعام 2013.	تمحورت المفاوضات المؤتمر حول موضوع التنمية والدول الأقل نمواً وهو تكملة لمؤتمر الدوحة للبيئة.
مؤتمر نيروبي لعام 2015	تم تفويض لجنة التجارة والتنمية لمتابعة القضايا وانشغالات الدول وتم خلالها التأكيد على التزام الدول الأعضاء بمواصلة تنفيذ برنامج الدوحة حول البيئة ومعاودة التنوع البيئي.
مؤتمر بيونس أريس الأرجنتين 2017	لم يتطرق المؤتمر إلى قضايا البيئة بشكل فعال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: والي عبد اللطيف، بوسنة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص ص،

الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ودورها في حماية البيئة

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

- ✓ الانسجام بين الجوانب البيئية الاجتماعية والاقتصادية: إن المحافظة على البيئة والتفاعل السليم معها يتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛
- ✓ حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة؛
- ✓ الوقاية والتخطيط: قبل بداية أي مشروع تقوم المؤسسات بدراسة أثاره على البيئة وعلى المدى الطويل، فإذا ترقبت أثار سلبية فتحاول تعديله أو إلغائه نهائياً إذا كان من الصعب التخلص منها؛
- ✓ الشراكة والمشاركة: عن طريق توقيع وتطبيق الاتفاقيات العالمية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة؛¹

¹ أوصلح عبد الحليم، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 04، الجزء 01، 2015، ص 197

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

✓ التعليم التكويني والتوعية: عن طريق مبادرات والحملات التحسسية لكيفية الحفاظ على البيئة.¹

✓ القضاء على الفقر بجميع أشكاله وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.²

هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والجماعات والمنظمات في وضع خطط شاملة وإستراتيجية من شأنها تعزيز حماية البيئة.

المطلب الثالث: دور الاتفاقيات الدولية في تكريس مبدأ الملوث الدافع لحماية البيئة

أقرت الاتفاقيات الدولية مبدأ الملوث الدافع في العديد من النصوص المتعلقة بحماية البيئة من التلوث حيث حملت كل من كان سببا في تلوث البيئة مسؤولية كل الأعباء اللازمة لمنع هذا التلوث وكذلك التكاليف الناجمة عن الخسائر ويمكن تقسيمها إلى عدة مراحل:

الفرع الأول: مرحلة التمهيد لظهور مبدأ الملوث الدافع

مهدت هذه الاتفاقيات لاستقبال تطبيق مبدأ الملوث الدافع حيث أنه وحتى لو لم يكن هناك إشارة واضحة له إلا أن نصوصها جاءت مطابقة لفحواه يمكن تلخيص أهم الاتفاقيات في الجدول التالي:

¹ Jean Luc Bourdages, Le Développement Durable :UN FORUM PARLEMENTAIRE, Edition Bibliothèque du parlement Library of Parliament, Direction de la recherche parlementaire, canada, 1997, p, p : 13-14

² UNITED NATIONS; TRANSFORMING OUR WORLD: THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT; p18

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الجدول رقم (02-02): الاتفاقيات التمهيدية لظهور مبدأ الملوث الدافع.

الاتفاقيات	مجال الاتفاقية
-اتفاقية بروكسل 1969/11/29 المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط بإلقاء المسؤولية المطلقة على صاحب السفينة؛ -لاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط 1971/12/18	في مجال التلوث بالنفط:
-اتفاقية باريس عام 1960 المتعلقة بالمسؤولية من قبل الغير في ميدان الطاقة النووية؛ -اتفاقية بروكسل عام 1962 المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية؛ -اتفاقية فيينا عام 1963 المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية؛ -اتفاقية بروكسل عام 1971 المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية مكتملة للاتفاقية باريس 1960.	في مجال الطاقة والمواد النووية: حيث تم وضع أسس نظام شامل للمسؤولية فيما يتعلق بالمرافق النووية من خلال الاتفاقيات التالية
-اتفاقية روما 1952 المتعلقة بالضرر الذي تسببه الطائرة الأجنبية لأطراف ثالثة على السطح؛ -اتفاقية 1967/01/27 المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن إطلاق الأجسام الفضائية؛ -اتفاقية 1972/03/29 المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية.	في مجال الآليات الفضائية
-اتفاقية تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية لأنتركيتكا 1988؛ -الاتفاقية الملحق بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالضرر الذي يلحق الركاب والأمتعة عند النقل بالسكك الحديدية فيفري 1961؛ -اتفاقية التنوع الحيوي البيولوجي في ريو دي جانيرو جوان 1992؛	في مجال الأنشطة الأخرى
-اتفاقية تسوية المسائل المتصلة بالمجاري المائية والسدود على الحدود بين ألمانيا والدنمرك، المؤرخة سنة 1922	الاتفاقيات الثنائية بين الدول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مصادر¹.

¹بالاعتماد على:

- أبو حجارة، أشرف عرفات، مبدأ الملوث يدفع، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 62، 2006، ص ص، 48-44.
- لمياء علي أحمد النجار، المسؤولية الدولية عن التلوث في إطار التعويض عن الأضرار بالبيئة في ضوء الاتفاقيات الدولية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، جمهورية مصر، ص 25.

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

الفرع الثاني: مرحلة التصريح عن مبدأ الملوث الدافع

تميّزت المرحلة الثانية بإقرار مبدأ الملوث الدافع بشكل صريح في الكثير من الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم هذه الاتفاقيات¹:

✓ الاتفاقية الدولية للتأهب للتلوث النفطي ومكافحته والتعاون معه في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 حيث أخذ مبدأ الدافع وراء الملوث في الاعتبار كمبدأ عام من مبادئ القانون البيئي الدولي؛

✓ اتفاقية حماية جبال الألب المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر 1991، والتي تنص على ما يلي: يجب على الأطراف المتعاقدة احترام مبادئ المنع والتعاون والدوافع الملوثة، ويجب الحفاظ على سياسة شاملة لحماية جبال الألب والحفاظ عليها؛

✓ معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت عام 1992 حيث تم التأكيد على ضرورة الأخذ بمبدأ الملوث الدافع

✓ • اتفاق بورتو المنشئ للمنطقة الاقتصادية الأوروبية، الذي ينص على ما يلي: يجب أن تستند الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالبيئة، في جملة أمور، إلى مبدأ الدافع الملوث؛

✓ اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق الأطلسي بباريس سبتمبر 1992، إذ تطبق الأطراف المتعاقدة مبدأ الملوث الدافع حيث يتحمل الملوث التكاليف اللازمة قصد الوقاية ومعالجة التلوث الحاصل؛

✓ اتفاقية هلسنكي بشأن الآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية في مارس 1992 ، حيث اعتبر مبدأ الملوث الدافع كمبدأ للقانون البيئي الدولي؛

✓ الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط ببرشلونة 1993 ، حيث نصّت على مراعاة مبدأ الملوث الدافع؛

✓ اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية في ماي 2001، وقد دخلت حيّز التنفيذ انطلاقاً من عام 2004، إذ تلزم الأطراف المتعاقدة بتطبيق مبدأ الملوث الدافع.

وبالتالي ومن خلال الاتفاقيات السابقة وبالأخصّ التي عُقدت انطلاقاً من التسعينيات نجد هناك إقرار لمبدأ الملوث الدافع من جهة كمبدأ استرشادي تأخذه الدول الأطراف بعين الاعتبار في تشريعاتها، ومن جهة أخرى كمبدأ ملزم باعتباره من المبادئ العامة للقانون الدولي البيئي.

¹ سمية سبع، مرجع سابق، ص ص 99-101

الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في حماية البيئة

خلاصة:

يعتبر تطبيق الجباية البيئية كأحد أدوات المؤثرة التي تمكن من تحفيز المؤسسات والأفراد على تبني سلوكيات بيئية أكثر استدامة وتوجيه الاستثمارات نحو التقنيات والممارسات البيئية النظيفة؛ بالتالي نجد أن الجباية البيئية لها دورا مهم على الصعيدين الاقتصادي والبيئي فهي تربط وتوازن بين أهمية تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها:

-تعمل الجباية البيئية على فرض الضرائب على الأنشطة الملوثة؛

-إن مبدأ الملوث يدفع يضمن أن المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في التلوث تتحمل مسؤولية تكلفة الضرر البيئي؛

-تساهم التحفيزات الجبائية في مجال البيئة في تشجيع المؤسسات للإعتماد على سلوكيات أكثر مسؤولية تجاه البيئة؛

-الجبابة البيئية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة؛

-ساهمت المؤتمرات الدولية التي اهتمت بحماية البيئة في تعزيز الوعي العالمي بالمخاطر البيئية ووضعت أسس التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات مثل قمة الأرض (1992) واتفاق باريس للمناخ (2015) ومؤتمر الأطراف COP26 2021.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية
البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في
الجزائر

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

تمهيد:

تعكس السياسات الجبائية البيئية التزام الحكومات بتحفيز السلوكيات البيئية الصديقة وتحفيز الشركات والأفراد على تقليل الآثار البيئية الضارة لأنشطتهم، وقامت الجزائر بإصدار قوانين لحماية البيئة في إطار يتم تقديم الحوافز للشركات التي تتبنى ممارسات بيئية مستدامة وتفرض ضرائب على الأنشطة التي تلحق ضررًا بالبيئة وإنشاء مؤسسات وهيكل إدارية متخصصة تتولى تنفيذ هذه القوانين في الواقع الاجتماعي؛

نهدف في هذا الفصل إلى التعرف على السياسة الجبائية البيئية في الجزائر والتطرق للدول الناجحة والرائدة في تطبيق الجباية البيئية ونخص بالذكر السويد وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية والتعرف على مدى ترسيخ مبدأ 'الملوث يدفع' وتطبيقه كما سيتم استعراض تجارب الدول المغاربية، مثل تونس والمغرب، ومدى تنفيذها للسياسة الجبائية في المجال البيئي وذلك للاستفادة منهم في تعزيز وتطوير السياسة الجبائية البيئية في الجزائر وتم تقسم هذا فصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول:** تطبيق السياسة البيئية ودورها في استدامة الاستثمارات في الجزائر
- ✓ **المبحث الثاني:** فعالية الدور المزدوج للجباية البيئية في الجزائر
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة تحليلية للجباية البيئية في الجزائر
- ✓ **المبحث الرابع:** تحليل التجارب الدولية في تطبيق سياسات الجباية البيئية

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المبحث الأول: السياسة البيئية ودورها في استدامة الاستثمارات في الجزائر

حددت الجزائر كدول العالم سياستها العامة البيئية من خلال منظومة غنية من القوانين والتشريعات تسعى من خلالها إلى مواجهة الوضع البيئي الذي وجدت نفسها فيه متعثرة وبدأت في بناء هذه السياسة منذ سبعينيات القرن العشرين بعد مؤتمر ستوكهولم وتستند السياسة البيئية التي تنتهجها الجزائر لتحقيق أهدافها البيئية إلى مجموعة من المحددات والمعايير المستهدفة في تحقيق الاستدامة البيئية، حيث تعمل الدولة على وضع سياسات متكاملة تراعي الحفاظ على الموارد تحسين إدارة النفايات، والحد من التلوث بجميع أنواعه (الهواء والماء والتربة).

المطلب الأول: ماهية السياسة البيئية

وجب دمج التفكير البيئي في السياسة العامة للدولة من خلال جعل البيئة في مقدمة تفكير واضعي السياسات العامة، وتعتبر السياسة البيئية محرك الإقلاع بالنسبة لتحسين الوضع البيئي.

الفرع الأول: مفهوم السياسة البيئية

السياسة البيئية هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد طريقة تنفيذ الاستراتيجية البيئية، وتوضح طريقة تقييم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا، مع توضيح آليات التصحيح والتطوير ومهام مختلف المؤسسات والهيئات والوحدات المعنية والمسؤولة عن النتائج الإستراتيجية، تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لجميع هذه الهيئات تشمل تحصيل تكاليف التلوث (الضرائب والرسوم البيئية) وعكس واقعية جميع المؤسسات المحلية¹؛ يتبين لنا أن السياسة البيئية واضحة ومفهومة لكل الجهات وتكون موجهة لمكافحة التلوث من خلال التوازن بين الوسائل التشريعية مع التوعية البيئية والوضع.

¹ مسعودي موالخير، عيساوة وهيبة، السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 15، 2018، ص 243.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وأن تكون متكاملة في كل المجالات مع اعتمادها على أدوات مرنة قابلة للتنفيذ مع المراجعة الدائمة لتصحيحها.¹

ويعرف أيضاً بأنه صراع للتفاوض ومناقشة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئتها، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود العامة لحمايتها كما أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظرية الاهتمام بالبيئة الطبيعية.²

هي مجموعة الخيارات والقرارات والإجراءات التي تنفذها السلطات العامة لضمان سلامة النظم البيئية والموارد الطبيعية وكل ما يتعلق بالتنمية المستدامة من الوفاء الرشيد باحتياجات الحاضر مع ضمان احتياجات الأجيال القادمة.³

حسب مواصفة إيزو 14001 السياسة البيئية هي: وضع أساسيات النظام وعلاقته بكافة مفردات الأداء البيئي مما يمنح اتجاهات النظم السياسة البيئية وتسعى إلى موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الضرر الناجم عن التلوث، أو ما يُعرف بالمساواة بين الفائدة الحدية والتكلفة الحدية للتلوث إن النظام البيئي قائم على أساس من الالتزام بالبيئة وعلاقته بجميع مفردات الأداء البيئي، وهو ما يعطي اتجاه النظام إحساساً بالالتزام بالبيئة وبعمل الهيكل لتحقيق أهدافه وغاياته.⁴

¹ بلة نزار، دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر بلدية الكرامة والسانية أنموذجاً ولاية وهران 2017-2012، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 25.

² ستيفن كروول، وليم رانكني، السياسة البيئية، ترجمة محي الدين مزيد، الإشراف والمراجعة إمام عبد الفتاح إمام، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2003، ص 9.

³ M. TEBANI, Politique environnementale et développement durable, Cours de : Politique environnementale et développement durable (Master Agro écologie) – M1– Semestre 2, Faculté de Sciences de la nature et de la vie, Université de Hassiba Ben Bouaali - Chlef, p 03.

⁴ بن ماضي قمير، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2012، ص

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة البيئية على أنها: هي مجموعة من القرارات والإجراءات والقوانين التي تتخذها الحكومات لحماية البيئة والحفاظ عليها تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية من التلوث.

الفرع الثاني: عناصر السياسة البيئية

- كون السياسة البيئية هي إحدى أدوات تحقيق الأهداف والخطط العامة لابد أن تتصف بما يلي¹:
- ✓ الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئية: القوانين والإجراءات تنبع من واقع هذه المشكلات؛
 - ✓ تحديد الأهداف البيئية: حيث تمس كافة المجالات وعلى مختلف المستويات الوطنية والدولية؛
 - ✓ التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئية: تشمل جميع المجالات الإنتاجية وتكون مرشدة للسلوك البشري لتحقيق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها؛
 - ✓ اعتماد السياسة على أدوات مرنة: تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي أي استخدام أدوات الردع الرسمية واستخدام الحوافز الاقتصادية بمختلف أنواعها عند التعامل مع البيئة سواء كان ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية أو على المستوى الفردي ويراعي في كل أدوات السياسة البيئية أن لا تكون معوقا للإنتاج في كافة مجالاته؛
 - ✓ الاستمرارية: وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتوفر لها آليات الدعم والتنفيذ والمتابعة، مع وضع قواعد لمواجهة عدم الامتثال، على أن تتم مراجعة هذه التشريعات بشكل دائم لمراجعتها بما ينتج عنه التطبيق العملي للسياسة البيئية، مع عدم إصدار تشريعات جديدة قد تتعارض أو تتكرر مع التشريعات القائمة؛

الفرع الثالث: أهداف السياسة البيئية

تتناول عدة أهداف رئيسية ومتعددة وتشمل ما يلي²:

¹ بوذريع صالحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص 97.

² جغري لمياء، البيئة والسياسة البيئية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 04، 2022، ص، ص 265-264.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

تحقيق أهداف الاستدامة البيئية: التحكم في الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة عن طريق تقليل أو الحد من أسباب وعوامل التلوث البيئي الناجم عن الأنشطة الصناعية والتصنيعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية؛

تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والأهداف المحددة الأخرى، حيث لا تقتصر على رسم الخطوط التوجيهية العامة، بل تشمل مجموعة من الأهداف المترابطة، مثل تحقيق الوعي البيئي بالتنمية الاقتصادية وتنمية جميع المجالات؛

تحجيم الممارسات: تقليل الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية، أو تنظيمها بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيض آثار البيئة قدر الإمكان؛

5. مراعاة الاعتبارات البيئية: كتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً، وإنما تتعدى لتقليل الأخطار الناجمة عن المشاكل البيئية، وتسعى لإيجاد وترقية الإجراءات الضرورية والفعالة؛

المطلب الثاني: دور السياسة البيئية في استدامة القطاعات الاستثمارية الجزائرية

إن الاهتمام بالأبعاد البيئية في المشاريع الاستثمارية والتنمية يحتل الصدارة على الصعيد العالمي وتحولت إلى رهان سياسي مؤثر في صناعة القرار، ولقد تبنت الجزائر هذا الأمر هي الأخرى من خلال:

الفرع الأول: الاستثمار في قطاع المناجم

بما أن النشاط المنجمي من الأنشطة المؤثرة على البيئة، أدرجه المشرع ضمن المنشآت المصنفة¹ التي تخضع لإجراءات خاصة قبل مباشرتها، وتتولى الإدارة المكلفة بالبيئة الإشراف على هذه الإجراءات والرقابة عليها وتتقاسم الوزارة المسؤولية عن البيئة هذا الدور بوصفها الهيئة

¹ المرسوم التنفيذي رقم 144-07، مؤرخ 02 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ج ر، العدد 34، الملحق (تابع) قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ص، ص، 74-61.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

العليا في هذا المجال، وتتقاسمها الإدارة اللامركزية، حيث منح المشرع الجزائري هذه الدائرة صلاحيات واسعة في مجال مراقبة الممارسات المنجمية سواء كانت رقابة قبلية أو بعدية؛ تتمثل الرقابة المسبقة للترخيص التي تقوم بها الإدارات المسؤولة عن البيئة في مشاركة الهيئات الإدارية المشرفة على قطاع المناجم في الترخيص لأنشطة المنجمية من خلال اعتماد دراسات وخطط لحماية البيئة ومراقبة الأثر البيئي، بما في ذلك اعتماد دراسات الأثر البيئي، والتي تعد شرطاً أساسياً للترخيص لأنشطة التعدين، وأما الرقابة البعدية فتتمثل في عملية الرقابة التي تباشرها شرطة المناجم والمتعلقة بتنفيذ مخططات تسيير البيئة وتطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة.¹

أعلن قانون رقم 05-14 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فيفري عام 2014، المتحدد ل(ق.م)*، تسيير أحكام هذا القانون على أنشطة المنشآت الجيولوجية والأنشطة البحثية واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة، ما عدى خزانات الوقود المائي أو السائل أو الغازي وأنظمة الوقود البترولي والغازي الخاضعة لأحكامها التشريعية. وفقاً لأحكام (م 17) من الدستور، تعتبر المواد المعدنية والمتحجرة، المكتشفة أو غير المكتشفة، الموجودة في المنطقة الوطنية السطحية والجوفية أو في المجال البحري لسيادة الدولة الجزائرية أو القانون الجزائري، ملكاً عاماً وملكاً للمجموعة الوطنية، نظراً للأثار السلبية التي يمكن أن يسفر عنها النشاط المنجمي على البيئة والتأثيرات المحتملة بالبيئة المحيطة وضع المشرع شروطاً وضوابط منها: استغلال الخزانات وفقاً لأساليب مثبتة ونظيفة تسمح بالانتعاش الأمثل إلى الحد الأقصى شريطة أن يكون متوافقاً مع الظروف التقنية والاقتصادية، فضلاً عن حماية البيئة، بالإضافة عن دراسة أثر ذلك على البيئة، وثيقة أعدت وفقاً للشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومخطط تسيير البيئة وهي وثيقة يتم إعدادها وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مخطط التأهيل وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية وثيقة أعدها صاحب طلب الحصول على رخصة تعدين أو ترخيص للمحاجر وفقاً للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة وهذه

¹ محمد بلفضل، حماية البيئة الجزائرية وترقية الاستثمار في إطار قانون المناجم، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامع حسن الأول، 2019. <https://www.droitentreprise.com> تاريخ الاطلاع 05 /01/ 2024 على الساعة 21:56.

* (ق.م) : قانون المناجم.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الخطة هي جزء من تقييم الأثر البيئي الذي يشمل العمليات والأعمال والأعمال التي يجب على حامل رخصة التعدين أو رخصة المحاجر القيام بها من أجل إعادة تأهيل وترميم المباني التي تم تشغيلها خلال فترة الاستغلال وبعد انتهاء رخصة التعدين.¹

الفرع الثاني: الاستثمار في قطاع الصيد البحري

القانون رقم 01-11 المؤرخ 3 جويلية 2001 المتضمن بتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك في ضوء الاستغلال المفرط للأسماك الذي يضر بالبيئة والتنوع البيولوجي للكائنات البحرية، وقد جعل خطر انقراضها من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة صناعة صيد الأسماك إدارة مستدامة ووضع قواعد عامة لتربية الأحياء المائية وفقا للالتزامات الدولية للدولة فيما يتعلق باستغلال الموارد البيولوجية التي تنطبق على استخدام الموارد البيولوجية المحلية.²

الفرع الثالث: الاستثمار في مجال الكهرباء والغاز

وفي الجزائر، تخضع صناعة الكهرباء والغاز للقانون رقم 85/07 الذي يتناول إنتاج وصناعة الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها، فضلا عن توزيع الغاز الطبيعي حتى عام 2002، احتكرت Sonelgaz جميع عمليات الصناعة بعبارة أخرى، كان القطاع مغلقاً أمام المنافسة الحرة، مما يعني أن Sonelgaz كان ممثل الدولة في هذه الصناعة.³ وفقا لقانون رقم 02-01 الذي ينظم قطاع الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المطبقة على الممارسات والنشاطات التي لها علاقة بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها ونقل الغاز وتوزيعه وتسويقه بواسطة القنوات.⁴ فتح هذا القانون مجال المنافسة في مجال الكهرباء والغاز،

¹ القانون رقم 14-05 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتضمن قانون المناجم، ج.ر، العدد 18، المواد من 01-14، ص، ص، ص، 08-3.

² بغدادي إيمان، انعكاسات السياسة البيئية على توجيه الاستثمار في الجزائر، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 88.

³ سماح محمودي، الجوانب القانونية لدور سلطات الضبط المستقلة في حماية المستهلكين، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 1481.

⁴ القانون رقم 02-01 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الأربعاء 23 ذي القعدة عام 1422ه الموافق 6 فبراير سنة 2002، ص 05.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وعلى الرغم من رفع الاحتكار، إلا أن Sonelgaz لا تزال حتى يومنا هذا الموزع الوحيد في سوق الطاقة الكهربائية والغازية، وجاء هذا القانون بمبادئ مختلفة تماما عن تلك الموجودة في القطاع،¹

يغطي القانون الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع ويسمح لهيئة تنظيم الكهرباء والغاز بالإشراف على تنفيذ اللوائح الفنية وضمان متطلبات حماية البيئة وتحسين شفافية عقود الخدمات للمستهلكين. كما يشدد على أهمية تنفيذ السياسات البيئية ويتطلب الامتثال للأحكام القانونية والتنظيمية في مجال البيئة.

بالإضافة إلى ذلك، يشجع القانون استخدام مصادر الطاقة المتجددة ويحفز ويدعم اقتصاد الطاقة، مما يساعد على تقليل تلوث الهواء وزيادة متانة موارد الطاقة.²

وبصفة عامة فإن نص القانون رقم 01-02 تم إنشاء لجنة لتنظيم الكهرباء والغاز لمراقبة تنفيذ اللوائح الفنية وضمان ظروف النظافة والأمن وحماية البيئة والمستهلكين وتعزيز الشفافية في عمليات الشراء وضمان عدم التمييز بين التجار. كما تضمن اللجنة تطبيق السياسة البيئية والامتثال للأحكام التنظيمية في المجال البيئي.

يسمح القانون باستخدام أي منشأة جديدة مخصصة لتأمين الطاقة من النفايات المنزلية أو ما شابه ذلك، وكذلك المرافق الجديدة للإنتاج المشترك أو استعادة الطاقة المستلمة من المنشآت المستهدفة لتزويد الشبكات الحرارية، على أن تساهم هذه المرافق في توفير الطاقة والحد من تلوث الهواء. يهدف هذا القانون أيضا إلى تشجيع استخدام الطاقات المتجددة استجابة للتحديات البيئية.

الفرع الرابع: الاستثمار في مجال المحروقات

يخضع استخراج البترول والقطاعات ذات الصلة، مثل البتروكيماويات، لقانون المحروقات رقم 05-07 الصادر في 28 أبريل 2005. وغالبًا ما تكون هذه الأنشطة مسؤولة عن الأضرار البيئية الجسيمة التي تلحق بالأرض والهواء والبحر.

تم إصدار الأمر رقم 10-06 المتعلق بالمحروقات **Loi relative aux hydrocarbures**، وأسس هيتان الأولى هي وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في قطاع المحروقات، والثانية

¹ سماح محمودي، مرجع سابق، ص 1481.

² بغدادي ايمان، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

هي وكالة وطنية لتقييم موارد المحروقات وهاتان الهيئتان مسؤولتان بمراقبة الامتثال للتنظيم في مجالات الصحة والسلامة الصناعية والبيئة والتصدي للمخاطر الكبيرة وإدارتها.

وفي إطار عقود البحث و/أو الاستغلال، يتعين على المقاولين الامتثال لشروط حماية البيئة، على النحو المنصوص عليه في م 45 من قانون المحروقات رقم 05-07 يجب على المقاولين الامتثال بشكل خاص للمعايير والقوانين المنصوص عليها في اللائحة في مجالات السلامة الصناعية وحماية البيئة والتكنولوجيا العلمية.

وفقا للمادة 75 من نفس القانون، يجب أن تمتثل عمليات النقل عبر خطوط الأنابيب امتثالا صارما للقواعد واللوائح المتعلقة بسلامة العمال وصحتهم ، وحماية الصحة العامة ، ومتطلبات النظافة ، فضلا عن المعايير البيئية الأساسية البرية والبحرية، مع مراعاة المصالح الأثرية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها حاليا في مجال حماية البيئة¹.

المطلب الثالث: هيئات التمويل التي تعزز الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يتلقى قطاع البيئة في الجزائر تمويلا من عدة مصادر حيث أوفرت الهياكل المؤسسية مصادر تمويلية مستدامة لتغطية مختلف العمليات المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الأول: الصناديق الخاصة المرتبطة بطريقة مباشرة بحماية البيئة

وهي كل حسابات التخصيص الخاص بنظام الميزانية العمومية المؤسسة بموجب قوانين المالية لغرض حماية البيئة مباشرة وتتمثل في:

أولا: الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب (م 189) من (ق.م)* لسنة 1992 وتم تنظيمه بموجب (م.ت)* رقم 147/98 1998 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 065/302 الذي هو عنوانه صندوق البيئة وتم تعديله بمقتضى (م.ت) 408/01 (م.ت) 273/06²،

ويعد الصندوق أداة تقنية لمعالجة مختلف المشاكل البيئية، بغض النظر عن نوعها أو طبيعتها، ويقوم بجمع الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي

¹ بغدادي إيمان، مرجع سابق، ص، ص، 88-89.

² سعادة فاطمة الزهراء، دور الجباية في حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة الجيلالي إلياس سيدي بلعباس، 2020، ص 221.

* (ق.م) قانون المالية.

** (م.ت) مرسوم تنفيذي.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

ويتألف من فصلين الأول المتعلق بالإيرادات يتشكل من مجموعة متنوعة من الرسوم الملوثة وغرمات، والثاني بالنفقات كالإعانات وعمليات التمويل المختلفة¹.

في عام 2018 تم تغيير اسم الصندوق بموجب م 128 من ق 17-11 المتضمن (ق.م) لعام 2018 ليحمل التسمية الجديدة: الصندوق الوطني للبيئة والساحل، وتم تحديد تنظيمه وإدارته بناء على (م.ت) رقم 21-159 الذي يتضمن طرائق إدارة حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 بعنوان الصندوق الوطني للبيئة والسواحل².

ثانيا: الصندوق الوطني للتراث الثقافي

الثقافة جزء من البيئة البشرية يحتوي التراث الثقافي على ملامح هامة من التاريخ والهوية الوطنية التي تتطلب الاهتمام والحماية وصندوق التراث الثقافي الوطني مكلف بتمويل تكاليف البحوث المتعلقة بالتراث الثقافي المراد حمايته، وكذلك البحوث والخبرات السابقة لحماية التراث الثقافي³ وقد حددت قائمة إيراداته الحصّة المقتطعة من استغلال الممتلكات الثقافية، ورسوم الأطر المطاطية، والرسوم على فائض القيمة بالإضافة إلى الغرامات عن المخالفات والمساهمات الشخصية والإعانات الحكومية والهبات، أما النفقات ويشمل ذلك تكاليف أعمال البحث والترميم لحماية التراث الثقافي، وشراء الممتلكات الثقافية لتعزيز المجموعات الوطنية، وتكاليف ما قبل الحفريات الأثرية للدولة، وإجراء الحفريات الأثرية، وأنشطة التوعية والإعلام لزيادة الوعي بأهمية حماية التراث الثقافي⁴.

ثالثا: الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية

أنشئ هذا الصندوق بموجب حساب التخصيص رقم 302-113 (ق.م) لسنة 2003 (ق 02/02 المتعلق بحماية الساحل)، لغرض إعادة توجيه الأنشطة الملوثة من الشريط الساحلي إلى

¹ برحمن حياة، مرجع سابق، ص 220.

² تونسي صبرينة، الجباية الخضراء كآلية لتمويل الصناديق البيئية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 461.

³ طاهري الصديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 219.

⁴ سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الادوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 185

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المناطق الداخلية المحددة الدخل من مختلف الرسوم النوعية المحددة في قوانين المالية ، نتاج العقوبات والمخالفات المتعلقة بحماية السواحل والمناطق الشاطئية والتعويضات ، وكذلك التبرعات والتبرعات الأخرى. النفقات هي تمويل العمليات المتعلقة بحماية المناطق الساحلية والشواطئية تمويل البحوث والدراسات حول نفس الموضوع ، وتمويل نفقات التدخلات الطارئة في حالة التلوث البحري المفاجئ.¹

الفرع الثاني: الصناديق الخاصة المرتبطة بطريقة غير المباشرة بحماية البيئة

وهذه الصناديق هي:

أولاً: الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية والصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب: تم تأسيسه بموجب حساب التخصيص الخاص رقم 302-086 ليحل محل القرارات والتنظيمات السابقة المنظمة لتسيير الموارد المالية، وأما الصندوق الوطني للمياه الشروب رقم 302-079، والذي تأسس (ق.م) لسنة 1995 وعدل وتمم إلى غاية 2011.²

ثانياً: الصندوق الخاص بالتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: ويساهم هذا الصندوق، الذي أنشئ بموجب حساب التخصيص الخاص رقم 302-111، في تمويل النفقات المتعلقة بالدراسات والتدريب في إطار التنمية الريفية واستصلاح الأراضي، كما يمول أنشطة المجتمعات المحلية والمؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري المشاركة في التنمية الريفية واستصلاح الأراضي من خلال الامتيازات.³

ثالثاً: الصندوق الوطني للطاقات المتجددة: تتأسس الصندوق بموجب قانون المالية لعام 2010 لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة والتوجه التدريجي نحو استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، ويتم تمويله عن طريق إقطاع 0.5% من التحصيل البترولي، قبل تعديل النسبة لتصبح 1% في

¹ عجلان العياشي، آليات ترشيد السياسة الجباية البيئية لتحسين سلوك البيئي وضمان جودة الحياة حالة الجزائر،

مرجع سابق، ص 301.

² مرجع سابق، ص 301.

³ برحمون حباة، مرجع سابق، ص 222.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

(ق.م. ت) 2011 تتمثل إحدى مهامه في تمويل الأنشطة والمشاريع المسجلة في إطار تطوير الطاقات المتجددة.¹

رابعاً: الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة: تم تأسيسه (م.ت) 15-319 الصادر في 13 ديسمبر 2015، الذي يحدد كيفية إدارة حساباته من مهام هذا الصندوق ترشيد استهلاك الطاقة في الصناعة، النقل، الخدمات، وكذلك الاستهلاك العائلي،

خامساً: الصندوق الوطني لدعم استثمار الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز: تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 137-302 للصندوق وفقاً (م.ت) 11-252 الذي حدد كيفية تسيير حساب التخصيص.²

من خلال ما سبق نجد أن صناديق حماية البيئة لها دور فعال في ضبط جهود الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث من خلال توفير التمويل اللازم والمساهمة في دعم المبادرات المتعلقة بالاستدامة البيئية والتخفيف من الآثار السلبية للأنشطة الصناعية.

المبحث الثاني: فعالية الدور المزدوج لسياسة الجباية البيئية في الجزائر

يتضح دور الجباية البيئية في حماية البيئة من خلال التكريس القانوني الجزائري للجباية البيئية من جهة وتقييم مدى فعاليتها في أرض الواقع من جهة ثانية.

المطلب الأول: الدور الردعي لسياسة الجباية البيئية في الجزائر

أقر المشرع الجزائري مجموعة من الرسوم على الأنشطة المضرة بالبيئة منها ما هو تحفيزي ومنها ما هو ردعي تكون هذه الرسوم الأخيرة عادة جزءاً من السياسات البيئية والتشريعات يتم فرضها على الأفراد أو الكيانات التي تخالف القوانين البيئية أو تسبب في التلوث البيئي.

الفرع الأول: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة

يعتبر أول إجراء جبائي لحماية البيئة في الجزائر، وقد تم سنه بموجب (م 117) من القانون 91-25 المتضمن (ق.م) لسنة 1992، ويطبق على المنشآت المصنفة ضمن النشاطات الخطيرة أو

¹ طاهري الصديق، مرجع سابق، 220

² شهرزاد الوافي، آليات التمويل الوطني للفعالية الطاقوية والطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 01، 2019، ص، ص، 87-88.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الملوثة للبيئة*، والتي أوضحها (م.ت) رقم 339/98 حيث أحصى هذا الأخير 327 نشاطا مستهدفا¹. يخضع البعض منها لترخيص الوزير المكلف أو الوالي أو رئيس مجلس الشعبي البلدي و يخضع بعض الآخر لتصريح فقط، وفقا (م 54) من (ق.م) لسنة 2000، ثم (م 61) من (ق.م) لسنة 2018 و التعديل في (م 88) من (ق.م) 2020 حددت الرسم السنوي للنشاطات بتحدد الجهة المانحة للترخيص أو التصريح وذلك كما يلي:

✓ 360.000 دج للمنشآت المصنفة التي تخضع أنشطتها لترخيص واحد على الأقل من تراخيص الوزير المختص بالبيئة؛

✓ 270.000 دج للمنشأة المصنفة التي يخضع نشاطها لترخيص واحد على الأقل من تراخيص الوالي المختص إقليميا ؛

✓ 60.000 دج لمنشأة المصنفة التي يخضع أحد نشاطها على الأقل لترخيص رئيس مجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛

✓ 27.000 دج بالنسبة للمنشأة المصنفة التي يخضع أحد نشاطها على الأقل لتصريح، وذلك وفقا للتنظيم ساري المفعول المطبق على المنشآت المصنفة.

بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، يحدد مبلغ الرسم الأساسي كما يأتي :

✓ 68.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة؛

✓ 50.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا؛

✓ 9.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا؛

✓ 6.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح.²

يتم توزيع حاصل الرسم كما يلي:

*حسب المرسوم تنفيذي رقم 144-07 مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

¹ سعيدة ولد لغواطي، فريدة مكيداش، الجباية الإيكولوجية كآلية اقتصادية لتجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، المجلد 01، العدد 02، 2023، ص 38.

² قانون رقم 14-19 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 3 جمادى الأولى عام 1441 هـ 30 ديسمبر سنة 2019 م، العدد 81، ص ص، 34-35.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ 50% لميزانية الدولة؛

✓ 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.¹

مفهوم المنشآت المصنفة: تم تنظيم المنشآت المصنفة بموجب (م.ت) رقم 198/06 المؤرخ في 31 مايو 2005، حيث تم تعريف في (م02) المنشأة المصنفة بأنها أي وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو أكثر من الأنشطة المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة المحددة في اللائحة المعمول بها؛

أما المؤسسة المصنفة: يُقصد الإقامة الإجمالية بما في ذلك منشأة مصنفة واحدة أو أكثر، الواقعة تحت مسؤولية شخص طبيعي أو اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص يمتلك أو يستخدم أو يعهد إلى شخص آخر باستخدام المنشأة والمنشآت المصنفة التي تتألف منها المنشأة.²

بالنسبة لرخصة الاستغلال: وهي ممثلة في وثيقة إدارية تثبت التزام المنشأة المصنفة المعنية بالشروط والأحكام المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليها في التشريعات واللوائح النافذة، حيث يهدف هذا الترخيص إلى تحديد ورعاية آثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة.

صنف المشرع الجزائري المنشآت المصنفة إلى: منشآت خاضعة لترخيص ومنشآت خاضعة لتصريح، ومعيار كل منهما هو خضوعهما لدراسة أو موجز التأثير من عدمه، كما صنف المنشآت الخاضعة للترخيص حسب أهميتها والأخطار الناجمة عن استغلالها إلى منشآت خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة وأخرى خاضعة لترخي الوالي ومنها خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي كما أحال المشرع في تحديد كفاءات تطبيق هذه الأحكام إلى التنظيم؛

تعتبر المنشآت المصنفة بجميع فئاتها من المصادر الثابتة التي تهدد البيئة بجميع عناصرها، لذلك أحاطها المشرع بمجموعة من الإجراءات والشروط بداية من إيداع طلب الترخيص

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاطلاع 2023/02/03، على الساعة 23:31.

² المرسوم التنفيذي رقم 06-1998 مؤرخ في 04 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 ماي سنة 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 02، الصادرة في 04 يونيو سنة 2006م، ص 10.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

ومحتوياته، إلى تسليم هذه الرخصة ومراقبة هذه المؤسسات المصنفة كل هذا يجب أن يطبق بصرامة ويحترم من قبل الجهة المانحة للرخصة أو المستغل للمنشأة¹

الفرع الثاني: الرسوم المتعلقة بتلوث الغلاف الجوي

أولاً: الرسم على المنتجات البترولية: تأسيساً على أحكام م 82 من (ق.م) 1996، يتم فرض رسم على المنتجات البترولية وما يشابهها (TPP) في الجزائر يشمل ذلك الرسم المنتجات المستوردة أو التي تم الحصول عليها داخل البلاد، يتم تحديد نسبة فرض الرسم وتطبيقها وفقاً للمعايير والمعدلات المحددة في م 24 من قانون الجمركة لسنة 2020. وتحدد هذه المادة نطاق فرض الرسوم الجمركية على المنتجات البترولية وما في حكمها، مع مراعاة الفئات والمستويات المحددة لكل نوع من أنواع هذه المنتجات، وتعكس تلك المعدلات والتصنيفات التباين في الرسوم وتستند إلى نوعية المنتجات وكميتها وقيمتها المالية.

ولضمان تطبيق التعريفات على نحو منصف وفعال وفقاً للقواعد والأنظمة القائمة حالياً، يشهد هذا النظام الجمركي على تفاني السلطات المختصة في تقديم معلومات دقيقة عن المنتجات النفطية، سواء كانت مستوردة أو محلية.

تمدد قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على TVA إلى الرسم TPP، يدفع ناتج هذا الرسم في مجمله لفائدة ميزانية الدولة.²

الجدول رقم (01-03): تحديد الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفات الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج/ هيكتولتر)
م.27.10	البنزين الممتاز	1.600.00
م.27.10	البنزين العادي	1.700.00
م.27.10	البنزين الخالي من الرصاص	1.700.00
م.27.10	غاز أوليل	900.00
م.27.11	غاز البترول المميع الوقود	-

¹ بو عنق سمير، آليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر. أي فعالية في حماية البيئة؟، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص 506.

² المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، مرجع سابق.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

La source : Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire; Loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020; 12 Chaoual 1441-4 juin 2020; N° 33; p09.

ثانيا: الرسم على الوقود: يطبق الرسم TC على كل من البنزين الممتاز / العادي بالخصائص والغاز أوليل، وتحدد تسعيرة هذا الرسم (م 55 من ق.م 2007) كما يلي:

الجدول رقم (02-03): الرسم على الوقود

البنزين الممتاز / العادي بالخصائص	0.10 دج/ل
الغاز أوليل	0.30 دج/ل

المصدر: معمرى عبد الوهاب، موري سمية، دور الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية بشار، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 238.

يخصص ناتج الرسم على الوقود كما يلي :

✓ 50 % للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة؛

✓ 50 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛¹

الفرع الثالث: الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المحلية

تم تأسيسه بموجب (م 53) من (ق.م) 2004 حيث كانت عائداته تخصص كلها لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث².

جاءت (م 4) من (م.ت) رقم 9-87 الصادر في 17 فبراير 2009 يقطع الرسم TCS على الإنتاج الوطني من طرف مصالح الضرائب وتقرر السلطات المختصة مقدار الرسم الذي سيتم تحصيله على الأكياس البلاستيكية عندما يغادر المنتج الجاهز المصنع ويتجه نحو الدورة التجارية، أو عندما يدخل البلد عندما تستورده خدمات إدارة الجمارك. هذه السياسة هي أحد إجراءات الإطار

¹ المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، مرجع سابق.

² القانون رقم 03-22، مؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر سنة 2003، ص 24.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

التشريعي المصمم لتقليل التأثير البيئي لاستخدام البلاستيك وتشجيع استخدام الممارسات الصديقة للبيئة.¹

وتحدد تسعيرته كما يلي ب 10.50 دج للكغ من الأكياس البلاستيكية غير انه تم مراجعته في سنة 2018 و عدل بموجب نص م 94 من ق.م 2020 ليصبح 200 دج للكغ الواحد.

تخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

✓ 73 % لفائدة ميزانية الدولة؛

✓ 27 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.²

الفرع الرابع: الرسم على الزيوت و الشحوم المستوردة و/أو المصنفة محليا

يؤسس بموجب (م 61) من (ق.م) 2006 و حدد ب 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني،³

يققطع هذا الرسم حسب (م 3) من (م.ت) رقم 118-07 ل 21 أفريل 2007: وفيما يتعلق (ز.ش.شم.م) داخل التراب الوطني عند خروجها من المصنع من قبل منتجي هذه المواد، وفي حالة استيرادها من قبل الدوائر الجمركية على أساس قيمة السعر الخالص وقيمة الشحن والتأمين (CAF) للكميات المستوردة.⁴ ولقد عدلت (م 66) من (ق.م) 2018 (م 61) السالفة الذكر و حدد بمقدار 18.750 د.ج⁵، و عدلت بمقتضى (م 93) من (ق.م) 2020 و حدد هذا الرسم ب 37.000

¹ المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، مرجع سابق.

² القانون رقم 14-19، مرجع سابق، ص 37.

³ القانون رقم 16-05 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر سنة 2005 يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، المادة 61، الصادرة 31 ديسمبر سنة 2005، ص 23.

⁴ المرسوم التنفيذي 118-07 المؤرخ في 2007/04/21 يحدد كفاءات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الزيوت والشحوم والتحضيرات الشحوم المستوردة أو مصنعة محليا، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، الصادرة في 22 أفريل 2007، المادة 03، ص 06.

⁵ القانون رقم 11-17 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، صادرة في 28 ديسمبر 2017، المادة 66، ص 31.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

د.ج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، و التي تنتج عن استخدامها زيوت مستعملة.¹

وتخصص مداخل هذا الرسم كما يأتي:

- ✓ 42 % لصالح ميزانية الدولة؛
- ✓ 34 % لصالح البلديات بالنسبة (ز.ش. وتحضير ش.المصنوعة) داخل التراب الوطني، ولصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة (ز.ش. وتحضير ش. المستوردة)؛
- ✓ 24 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛

بصفة انتقالية يصب حاصل هذا الرسم المقطع من طرف مصالح الجمارك و الذي لم يدفع لصالح البلديات، لفائدة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية الذي يتولى توزيعه على البلديات المعنية.²

الفرع الخامس: الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة

مؤسس بمقتضى م 60 من ق.م 2006 وهي مخصصة لهذا الرسم فقط.³

تحدد مبالغ الرسم على TCC وكيفية تخصيص عائدته حسب المادة 112 من ق.م لسنة 2017، كما يأتي:

- ✓ 750 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛
 - ✓ 450 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.⁴
- يوزع حاصل هذا الرسم كما يأتي:
- ✓ 35 %، لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

¹ القانون رقم 19-14، مرجع سابق، المادة 93، ص 36.

² المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، مرجع سابق.

³ القانون رقم 05-16، مرجع سابق، ص 23.

⁴ القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ستضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 112، الصادرة في 29 ديسمبر سنة 2016، ص 47.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ 34 %، لصالح ميزانية الدولة؛

✓ 30 %، لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني؛

✓ 1 %، لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.¹

الفرع السادس: الرسوم التكميلية على التلوث ذوي المصادر الصناعية

الرسم على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي: تم إنشاء هذا الرسم بموجب م 205 من ق.م لعام 2002². يتمثل هذا الرسم في كميات الغازات والأدخنة والبخار والجزيئات العائمة والغبار المنبعثة في الهواء. وتنظم هذه الكميات والحدود القصوى في المادة 03 من م.ت 138/06 الصادر في 2006/04/15.³

تم تحديد فئات هذا الرسم بموجب المرسوم 299/07 الصادر في 2007/09/27، حيث يتم تحديد قيمة هذه الرسوم باستخدام عامل مضاعف يعتمد على كميات الملوثات المنبعثة. تطبق النسب التدريجية على المؤسسات المصنفة من 1 إلى 5 ، وفقاً لنسبة الانبعاث المحددة، تتراوح بين 10% كحد أدنى و 100% كحد أقصى موزعة كالتالي:

يحدّد توزيع المعامل المضاعف كما يأتي:

✓ الكميات المنبعثة التي تتجاوز 10 % إلى 20% من القيم القصوى : المعامل 1؛

✓ الكميات المنبعثة التي تتجاوز 21 % إلى 40% من القيم القصوى : المعامل 2؛

✓ الكميات المنبعثة التي تتجاوز 41 % إلى 60% من القيم القصوى : المعامل 3؛

✓ الكميات المنبعثة التي تتجاوز 61 % إلى 80% من القيم القصوى : معامل 4؛

¹ المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، مرجع سابق. تاريخ الاطلاع 2023/02/03، على الساعة 23:31.

² القانون رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال عام 142 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، المادة 205، الصادرة في 23 ديسمبر سنة 2001م، ص 57.

³ المرسوم تنفيذي رقم 06-138 مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أبريل سنة 2006 ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المادة 03، الصادرة في 16 أبريل سنة 2006م، ص 13.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ الكميات المنبعثة التي تتجاوز 81 % إلى 100% من القيم القصوى : المعامل 1.5¹

يقوم المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بتحليل انبعاثات الهواء من المصادر الصناعية. يتم إرسال مديريات البيئة في المصانع المصنفة لتقديم التقارير اللازمة إلى سلطات تحصيل الضرائب المختصة.

و يتم تخصيص حاصل هذا الرسم كما يأتي:

✓ 50% لصالح ميزانية الدولة؛

✓ 33% للصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛

✓ 17% لصالح البلديات.²

الفرع السابع: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي

تعود الأسباب وراء إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط الطبيعي والتي تقدر ب 120 مليون متر مكعب وأن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها.³

تم تعديل هذا الرسم بموجب م 92 من القانون 14-19 المؤرخ في 2019/12/11 المتضمن (ق.م) 2020 ويحدد هذا الرسم على أساس المياه المستعملة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز⁴ حدود القيم المحددة في أحكام (م.ت) 06-141 المؤرخ في 2006/04/19،⁵ كما يتم توزيع حاصل هذا الرسم بعد مراجعة النسب بموجب م 92 من (ق.م) 2020 كما يلي:

✓ 34% لميزانية الدولة؛

¹ المرسوم تنفيذي رقم 299-07 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق 27 سبتمبر سنة 2007 يحدد كفايات تطبيق الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، المادة 03، الصادرة في 7 أكتوبر سنة 2007 م، ص 13.

² ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، فعالية الجباية البيئية الردعية في تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 764.

³ محمد الأمين عسول، وآخرون، دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص 413.

⁴ القانون رقم 14-19 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر، العدد 81، ص 36.

⁵ ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، مرجع سابق، ص 764.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ 34 % لصالح البلديات؛

✓ 16% للصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛

✓ 16% لصالح الصندوق الوطني للمياه.¹

الفرع الثامن: الرسم على النفايات الحضرية (رسم التطهير)

نصت م 263 إلى 263 مكرر 4 من CIDTA لسنة 2024 ينشأ لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع المخلفات المنزلية رسم سنوي لرفع المخلفات المنزلية و ذلك على جميع العقارات المبنية باسم المالك أو حق الانتفاع حيث يمكن أن يتحمل المستأجر الرسوم الذي يمكن تكليفه مع المالك بدفع الرسوم سنويا بالتضامن و يحدد مبلغه كما يلي:

✓ 2.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

✓ 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

✓ 18.000 دج على كل ارض مهياة لتخميم و المقطورات؛

✓ 80.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج

كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.²

كما تحدد الرسوم المعمول بها في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس البلدي الشعبي بناء على مداوالات المجلس البلدي الشعبي، وبعد الاطلاع على رأي السلطة الرقابية، إذا تعذر ذلك، يتم تجديدها ضمنا، أما م 263 مكرر 3 فنصت على انو تكلف المجالس الشعبية البلدية في اجل أقصاه 03 سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2002 بعملية التصفية و التحصيل و المنازعات المتعلقة برفع المخلفات المنزلية³ و أضافه م 263 مكرر 4 على انو يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسوم المطبقة على إزالة المخلفات المنزلية المنصوص عليها في م 263 مكرر 2 من (ق.ض.م.ر.م) لكل منزل يسمح السماد أو القمامة القابلة لإعادة التدوير.⁴

¹ القانون رقم 19-14، مرجع سابق، ص 36.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 263 إلى 263 مكرر 04، تحين سنة 2024، ص 88.

³ ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، مرجع سابق، ص 766.

⁴ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، م 263 مكرر 04، ص 88.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع التاسع: رسم الفعالية الطاقوية

يعتبر قانون رقم 09-99 سنة 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة *Maîtrise de l'énergie*: تعبير صريح وترجمة واضحة للسياسة الوطنية المعتمدة في مجال الطاقات المتجددة بكافة أبعادها سواء كانت متعلقة بالتنمية، من خلال تناول سبل الاستهلاك الأمثل والرشد للطاقات المتجددة وتكريس الوسائل اللازمة للتحكم فيها وتأطيرها والحد من تأثيرها على البيئة، مع التأكيد على دورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعتبار التحكم في الطاقة نشاطا من أنشطة المنفعة العامة تهدف إلى ضمان التطور التكنولوجي والارتقاء به وتشجيعه وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة.¹

يتم تطبيق هذا الرسم حسب (م.ت) رقم 05-16 لسنة 2005 على الأجهزة التي تعتمد على الكهرباء والغاز والمنتجات البترولية سواء للاستخدام منزلي موجه للبيع أو للاستخدام داخل التراب الوطني مستوردا كان أم مصنوعا محليا؛² كما نصت م 70 من (ق.م) 2017: يحدد رسم كفاءة الطاقة ويطبق على الأجهزة الكهربائية والغازية والمنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا في ضوء معايير الرقابة على الطاقة المنصوص عليها في اللائحة النافذة، وتدفع هذه الرسوم في الجمارك للأجهزة المستوردة وعند خروجها من المصنع للمعدات المنتجة محليا. ويتم تحديدها وفقا للفئة المحمية المحددة، يجب على المستوردين والمنتجين المحليين ذكر البيانات المتعلقة بالخصائص الطاقوية وصنف الطاقة التي تنتمي إليها على الوسم وإصاقها على الأجهزة وأغلفة تعبئتها فيما يتعلق بالأجهزة التي تعتمد على الكهرباء وتخضع للقوانين المتعلقة بالفعالية والتصنيف والرسوم الطاقوية، يُطبق هذا الرسم وفقا للفئة الطاقوية.³ تم تعديلها بموجب م 64 من ق.م 2020، حيث أصبح الرسم يُفرض وفقاً للسلم التصاعدي.

-بالنسبة لأجهزة المصنوعة محليا:

¹ زعباط فوزية، دور السياسة التشريعية في تجسيد الرؤية المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2023، ص 87.

² المرسوم التنفيذي رقم 05-16 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1425 الموافق 11 يناير سنة 2005 يحدد القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الأجهزة المشغلة بالكهرباء والغازات والمنتجات البترولية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة في 12 يناير سنة 2005، ص 11.

³ القانون رقم 16-14، مرجع سابق، ص 31.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الجدول رقم (03-03): معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي بالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا

معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي			
أ++، أ+، أ	ب	ج	د حتى ز
5%	10%	15%	30%

المصدر: القانون رقم 14-19 ، مرجع سابق، ص 23.

-بالنسبة للأجهزة المستوردة:

الجدول رقم (04-03): معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي بالنسبة للأجهزة المستوردة

معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي			
أ++، أ+، أ	ب	ج	د حتى ز
5%	20%	30%	40%

المصدر: القانون رقم 14-19 ، مرجع سابق، ص 23.

و يخصص عائد رسم الفعالية الطاقوية و رسم الاستهلاك الطاقوي بنسبة:

✓ 90 % لميزانية الدولة؛

✓ و 10 % لحساب التخصيص الخاص للصندوق الوطني للتحكم في الطاقة و الطاقات المتجددة و التوليد المشترك للطاقة.¹

الفرع العاشر: إتاة رخصة الصيد

تم إعتداد رسم رخصة الصيد بموجب نص م 85 من ق.م 1997، ويتعلق هذا الرسم بالحصول على رخصة الصيد الترفيهي بمبلغ سنوي يبلغ 2.000 دج.² تم تعديله بموجب م 34 من

¹ القانون رقم 14-19 ، مرجع سابق، ص 26.

² ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، مرجع السابق، ص 768.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

(ق.م. تكميلي) 2009، حيث تم تحديده بمبلغ قدره 1.000 دج. يتم سداد هذا الرسم على مستوى مصالح أملاك الوطن المختصة إقليمياً¹

أما فيما يخص ممارسة مهنة مجهز سفن الصيد البحري التجاري فنصت عليه م 91 من ق.م 1997 و يتم ذلك عن طريق دفع رسوم سنوية يختلف مقدارها حسب نوع الصيد الذي يمارس والحمولة الإجمالية لسفن الصيد المستخدمة. و هي كما يلي:

- ✓ سفينة جيبية ذات سعة إجمالية تساوي 100 برميل أو تفوقها5.000 دج؛
- ✓ سفينة جيبية ذات سعة إجمالية تقل عن 100 برميل4.000 دج؛
- ✓ مركب صيد السردين مهما كانت حمولته1.000 دج؛
- ✓ قوارب صيد ذات السعة الإجمالية تقل عن 10 براميل500 دج؛
- ✓ قوارب صيد ذات سعة إجمالية تساوي 10 براميل أو تفوقها1.000 دج؛²
- ✓ مركب المرجان مهما كانت حمولة سعته الإجمالية15.000 دج؛
- ✓ مركب التون ذو سعة إجمالية تقل عن 100 برميل5.000 دج؛
- ✓ مركب صيد التون ذو سعة إجمالية تساوي 1000 برميل أو تفوقها 10.000 دج.³

بخصوص امتحان الصيد أو الصيد التجاري نصت م 55 من (ق.م) 2006⁴ المعدل بالمادة 55 من (ق.م) 2008 تؤسس إتاحة سنوية للحصول على رخصة الصيد البحر يتحدد مبالغها كما يأتي:⁵

الجدول رقم (03-05): إتاحة سنوية للحصول على الترخيص بالصيد البحري التجاري

¹ أمر رقم 01-09 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي

لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، المادة 34، الصادرة في 26 يوليو سنة 2009، ص 10.

² حيثم هبة، النظام الجبائي المطبق على الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 51، العدد 03، 2014، ص 104.

³ ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، مرجع السابق، ص 768.

⁴ القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1428 الموافق 30 ديسمبر سنة 2007، يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المادة 55، الصادرة في 31 ديسمبر سنة 2007، ص 16.

⁵ القانون رقم 12-07 مرجع سابق، المادة 55، ص 16.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الإتاوة دج	الطول (م)	فئة المهن
2.000	أكثر من 4.80 م - أقل أو يساوي 7.20 م	المهن الصغيرة صيادو الشباك والصنائير
2.500	أكثر من 7.20 م - أقل أو يساوي 12 م	
7.500	أكثر من 12 م	
7.000	أكثر من 7 م - أقل أو يساوي 12 م	الصيد بالشباك الدوار
13.000	أكثر من 12 م - أقل أو يساوي 18 م	
28.000	أكثر من 18 م - أقل أو يساوي 24 م	
40.000	أكثر من 10 م - أقل أو يساوي 14 م	سفن الصيد الجيبية
44.000	أكثر من 14 م - أقل أو يساوي 18 م	
60.000	أكثر من 18 م - أقل أو يساوي 24 م	
75.000	أكثر من 24 م	السفن شبه الصناعية
80.000	أكثر من 38 م	السفن الصناعية

المصدر: القانون رقم 12-07، مرجع سابق، المادة 55، ص 16.

الجدول رقم (03-06): الصيد الترفيهي عن طريق الغوص

الإتاوة (دج)	فئة المهن
3.000	الصيد الترفيهي
1.000	الصيد عن طريق الغوص

المصدر: القانون رقم 12-07، مرجع سابق، ص 17

الجدول رقم (03-07): إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد

الإتاوة (دج)	فئة المهن
3.000 دج	الصيد البحري العلمي
20.000 دج للمواطنين 50.000 دج للأجانب	الصيد البحري الاستكشافي

المصدر: القانون رقم 12-07، مرجع سابق، ص 17.

يتم تسديد الإتاوة المتعلقة بمختلف فئات المهن، حسب شرائح اعمار هذه السفن على النحو

الآتي:

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

- ✓ من 0 إلى 7 سنوات: 100 % من الإتاوة؛
- ✓ من 8 إلى 15 سنة : 80 % من الإتاوة؛
- ✓ من 16 إلى 25 سنة: 60 % من الإتاوة؛
- ✓ فوق 25 سنة: 50 % من الإتاوة.¹

المطلب الثاني: الدور التحفيزي لسياسة الجباية البيئية في الجزائر

نتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بأن الجانب الردعي لوحده غير كافي في مواجهة المشاكل البيئية المعقدة طبقت نظام التحفيز الضريبي لحماية البيئة، تتمثل الوظيفة الوقائية للرسوم البيئية في تحفيز الملوثين على الالتزام بالقوانين البيئية وتقليل التلوث من خلال تطبيق القيمة الأساسية للرسوم التي تسمح بتخفيض الربح الخاضع للضريبة مقابل تنفيذ أنشطة تهدف إلى تقليل التلوث بجميع أنواعه وفي ما يلي نتطرق لبعض الأمثلة عن الرسوم التحفيزية فقد تبنى المشرع الجزائري سياسة التحفيز عن طريق (ق.م) 2000 تجسيدا للبنية الأساسية الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر وذلك باعتماد التدرج في تطبيق الرسوم البيئية على المنشآت الملوثة.²

الفرع الأول: الجباية التحفيزية في قانون 20-01

يحتوي هذا القانون على تنمية الإقليم والتنمية المستدامة وتحدث في م 57 على: "تحدد في إطار قوانين المالية، تدابير تحفيزية لتنمية المناطق والأقاليم التي يتعين تحسينها وفقا لأدوات التنمية الإقليمية المعتمدة علاوة على ذلك، يمكن تقديم الإعانات والمساعدة المالية في إطار الأحكام القانونية لمعمول بها لتحقيق ما يلي:

- ✓ دعم برامج التنمية المتكاملة؛
- ✓ تطوير المبادرات العامة والخاصة في مجال التنمية؛
- ✓ تأسيس أنشطة وتوسيعها وتحديثها؛
- ✓ استقبال الأنشطة المنقولة من مواقعها؛

¹ القانون رقم 12-07، مرجع سابق، ص 17.

² خذير زينب، راقع حسن، دور الجباية البيئية في تحفيز حماية البيئة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 962.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ ترقية هندسة التنمية¹.

الفرع الثاني: التحفيز الجبائي البيئي في القانون 02-02

ويحتوي القانون 02-02 المتضمن حماية الساحل وتنميته على أنه: في إطار السياسة الوطنية للإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الساحلية، تنفيذ تدابير للحفز الضريبي والاقتصادي تشجع استخدام التكنولوجيات غير الملوثة وغيرها من الاستراتيجيات التي تتوافق مع إدخال التكاليف البيئية.

يعتبر للاستثمار له دورا مهما وحيويا لخدماته من أجل التنمية الاقتصادية وتخفيف الأعباء والمساهمة في تشغيل العمالة وخفض معدلات البطالة، ونظرا لأهمية الاستثمار تميل معظم الدول إلى الحوافز الضريبية لتشجيعه².

الفرع الثالث: التحفيز الجبائي البيئي في القانون 10-03

اعتمد المشرع الجزائري هذا النظام، متضمناً العديد من أحكامه بشكل صريح، حيث جعله أداة لتحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشمل المنشآت المصنفة، ومن بين ما جاء به قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10-03 من م 76 التي تتحدث على: تتمتع من حوافز مالية وجمركية تقرر بموجب ق.م النافذ والمؤسسات الصناعية التي تستورد الآلات والتجهيزات التي تعمل في إطار الصناعة أو المنتجات أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري وتقلل من التلوث بمختلف أنواعه³. والنص على: يتمتع كل شخص معنوي أو طبيعي ذو رخصة الحرف يقوم بأنشطة تطوير البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة⁴.

¹ القانون رقم 20-01 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 57، الصادرة في 15 ديسمبر سنة 2001، ص 29.

² خذير زينب، رافع حسن، مرجع سابق، ص 970.

³ القانون رقم 10-03، مرجع سابق، المادة 76، ص 18.

⁴ مرجع سابق، مادة 77، ص 18.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع الرابع: الرسوم التشجيعية

أولاً: عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة NSDD: تم إعلان هذا الرسم تبعاً لأحكام م 203 من (ق.م) 2002 من أجل تحسين التحفيز لعدم تراكم النفايات الصناعية الخطرة والنفايات الخاصة بمبلغ 10.500 د.ج¹؛ وحدد مبلغ 16.500 د.ج من كل طن مخزن منها حسب (ق.م) 2018²، تبرز هذه إجراءات القانونية الحكومية أهداف دعم الاستدامة البيئية وتشجيع الممارسات الصناعية الصديقة للبيئة والتزام الدولة بتحسين السلوكيات الصحيحة في مجال تسيير النفايات من خلال فرض رسم مالي يفترض أن يؤثر على أنشطة الصناعية بشكل يشجع على تبني استراتيجيات صديقة للبيئة والتقليل من تأثير النفايات الخطرة والنفايات الخاصة،

وقد حددت م 89 من ق.م لسنة 2020 مبلغ 30.000 د.ج عن كل طن مخزن من NSDD خصص عائدات هذا الرسم كما يأتي³:

- ✓ 46 % لصالح ميزانية الدولة؛
- ✓ 38 % للصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛
- ✓ 16 % لصالح البلديات.

تمنح مهلة ثلاث (3) سنوات لإنجاز منشآت إزالة هذه النفايات ابتداء من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة الإفران.

¹ القانون رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، المادة 203، الصادرة في 23 ديسمبر سنة 2001، ص 56.

² القانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، المادة 62، الصادرة في 28 ديسمبر سنة 2017، ص 30.

³ JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE; Loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020; 3 Joumada El Oula 1441 -30 décembre 2019; N° 81; p 34.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

ثانيا: عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية يُعرف مصطلح مخلفات النشاطات العلاجية عن طريق م 03 من قانون رقم 19-01 كالتالي: المواد الناتجة عن أنشطة التشخيص والمراقبة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجالات الطب البشري والبيطري¹؛ يشير نفس القانون إلى ضرورة تسيير ومراقبة وإزالة هذه المخلفات بطرق ذات فعالية وتكون صحية، مما يساعد في حماية البيئة والصحة العامة، تم تعيين قيمة الرسم على أساس م 204 من (ق.م) 2002 بقيمة 24.000 د.ج للطن²، وتم تعديله ضمن م 63 من (ق.م) 2018 الذي حدد قيمة الرسم 30.000 د.ج³ ثم بالمادة 90 من (ق.م) 2020. تحدد القيمة المالية لرسم إزالة النفايات بمقدار 60,000 د.ج لكل طن⁴، يتم تحديد الوزن المطبق بموجب هذه الرسوم وفقا للقدرات وطرق المعالجة المتاحة في كل مؤسسة ذات صلة ، سواء من خلال القدرة الفعالة لمنشأة معينة أو من خلال الوزن المباشر⁵؛ يساعد هذا النظام في تحفيز المؤسسات على تطوير وتبني أساليب ذات فعالية لتسيير النفايات، مع التأكيد على أهمية الاستدامة والمسؤولية البيئية. يقسم حاصل هذا الرسم كما يأتي⁶:

✓ 50% للصندوق الوطني للبيئة و الساحل؛

✓ 30% لصالح ميزانية الدولة؛

✓ 20% لصالح البلديات.

تمنح مهلة ثلاث (3) أعوام للمستشفيات والعيادات الطبية للتزويد بتجهيزات وآلات الترميد الملائمة أو حيازتها.⁷

¹ القانون رقم 19-01 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 03، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 10.

² القانون رقم 21-01 مرجع سابق، مادة 204، ص 56.

³ القانون رقم 11-17 مرجع سابق، مادة 63، ص 30.

⁴ القانون رقم 14-19 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، المادة 90، الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2019، ص 35.

⁵ القانون رقم 21-01 مرجع سابق، المادة 204، ص 56.

⁶ القانون رقم 14-19، مرجع سابق، المادة 90، ص 35.

⁷ Loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020; OP.CIT; p.34

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع الخامس: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون الاستثمار

قدم الامر 03-01 عدة ضمانات للمستثمر كضمان استقرار القانون وكذا ضمان المساواة بين المستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب؛

هذا الأمر المتعلق بتنمية الاستثمار توسع في مجال الحوافز الممنوحة للمستثمر من خلال اعتماده نظامين لمنح الحوافز الأول هو النظام العام الذي يشمل جميع أنواع الاستثمارات، بينما يتضمن النظام الاستثنائي كما هو منصوص عليه في م 10 أنه يستفيد من مزايا خاصة لكل من الاستثمارات.:

✓ الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

✓ الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛

خاصة عند استخدام تكنولوجيات متطورة تسهم في حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد استهلاك الطاقة، مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة كما تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا إضافية. وحسب م 11 من ق 03-01 من المزايا الآتية:

بغنوان إنجاز الاستثمار:

✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

✓ الإعفاء من TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

✓ الإعفاء لمدة 10 أعوام من النشاط الحقيقي من IBS ومن IRG على الأرباح الموزعة ومن IFU ومن TVA؛

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الحيازة، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار¹.

الفرع السادس: التحفيز الجبائي الخاص بالتحكم في الطاقة

حدد المشرع الجزائري من خلال هذه ق 09-99 مجمل التدابير والنشاطات التطبيقية بهدف تحسين استعمال الطاقة المتجددة والتقليل من تأثيرات النظام الطاقة على البيئة، في حين كان من المفترض أن يشير إلى أن الترشيد يتعلق بالطاقات التي تستهلكها السلطات الوطنية وتستخدمها، وخاصة الهيدروكربونات².

أما تعريف الاستعمال الرشيد حسب نصه: وهو يتعلق باقتصاديات وإدارة جميع مراحل استخدام الطاقة، من الإنتاج إلى التحويل والنقل، سواء لقطاع الإنتاج أو للاستهلاك المنزلي.

وقد أقر المشرع على فكرة أهمية ترقية الطاقات المتجددة، باعتبارها الآليات المعتمدة في تحويل المواد الأولية الطبيعية النادرة إلى طاقات بديلة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الكهربائية المائية، وطاقة الرياح، ونصت م 06 من هذا القانون بوضع نظام لتنظيم الاستخدام الطاقوي من خلال:

- ✓ تحديد الأولويات في استهلاك الطاقة؛
- ✓ تطوير استخدام غاز البترول المميع (GPL) بالتكامل مع الغاز الطبيعي؛
- ✓ تحسين الاستخدامات المتجددة للطاقة؛
- ✓ تقليل تدريجي لنسبة المشتقات البترولية في استهلاك الطاقة الوطني؛
- ✓ الحفاظ على الطاقة والتبادلات في ما يخص الطاقة واقتصاديات الطاقة على جميع مستوياتها من إنتاج وتحويل واستخدام.

¹ الأمر رقم 03-01 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار (معدل ومتمم)، قانون الاستثمار في الجزائر، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المادة 10-11، ص 10-11.

² القانون رقم 99-09 مؤرخ في 28 يوليو سنة 1999 يتعلق بالتحكم في الطاقة، ج.ر، العدد 51، ص 04.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وأكد المشرع موقفه بأن الرقابة على الطاقة يجب أن تكون نشاطا ذا منفعة عامة وخطة طويلة الأجل، بهدف تطوير التكنولوجيا المتعلقة بهذا المجال من أجل المساهمة في التنمية المستدامة.¹

الفرع السابع: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

تعتبر الطاقات المتجددة مختلف أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية التي تم اكتسابها من تحويل الأشعة الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفائات العضوية والطاقة والكتلة الحيوية² ولأجل تطوير أعمال البحث والتنمية واستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة أو بديلا عن الطاقات التقليدية تستفيد المؤسسات من تحفيزات مالية حددت طبيعتها في (ق.م) 2004 وهو ما جاءت به م 15 من ق 04-09، المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة الذي يعمل على تمويل المشاريع الخاصة بها ضمن التنمية المستدامة، لأن لها أهمية كبيرة كمورد للطاقة في الجزائر، وهي أداة الرئيسية لتحقيق الهدف المنشود الذي حدده مؤتمر باريس حول التغير المناخي والحد من انبعاثات الغازات وخاصة ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى أنشطة حماية البيئة على النحو التالي:

تخفيض معدل TVA من 17% إلى 7 % للمعدات المخصصة لغاز البترول المسال/ الوقود وهي:

- ✓ الحاويات التي تشمل على أجهزة التحكم أو الضبط أو القياس المخصصة لغاز البترول المسال/ الوقود والغاز/ الطبيعي/ الوقود؛
- ✓ مضخات لتوزيع غاز البترول المسال؛
- ✓ غاز البترول المسال/ الوقود والغاز الطبيعي/ معدات تحويل الوقود؛
- ✓ تخفيض TVA من 17% إلى 7 % لمكيفات الهواء العاملة بامتصاص الغاز الطبيعي والبروبان.

¹ زروال معزوزة، الموارد الطاقوية في الجزائر بين الترشيح والتجديد، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص، 316-317.

² حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 13، 2016، ص 191.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

- ✓ تخفيض TVA من 17% إلى 7% المطبق على المعدات والملحقات المخصصة لغاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط: هذه المعدات الملحقة هي:
- ✓ شاحنات صهريجية مخصصة لنقل غاز البترول المسال؛
- قارورات تخزين غاز البترول المسال؛
- ✓ عدادات لمضخات غاز البترول المسال، مقياس حجم غاز البترول المسال الخزانات.¹

المطلب الثالث: أهمية فرض العقوبات الجزائية البيئية

قامت التشريعات الجزائرية بتنظيم أحكام جزائية بيئية تتضمن عقوبات مالية يتمثل ذلك في تحديد غرامات مالية للمختلف الانتهاكات البيئية، وتشمل هذه العقوبات ما يلي:

الفرع الأول: العقوبات الجزائية البيئية المتعلقة بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

نصت م 53-54 من ق 01/19 المتعلق بإدارة المخلفات: وتكف الشرطة المسؤولة عن حماية البيئة بالبحث عن النفايات وتفتيشها؛ وضع هذه الجزاءات المالية بناء على تقارير الشرطة البيئية كجهة للرقابة والحماية والمكافحة للمخالفات البيئية، وتحدد قيمتها وفقا للمخالفة لما يلي:

- ✓ تكون العقوبة من 500 دج إلى 5.000 دج، للشخص الطبيعي الذي يرمي القمامات المنزلية وما شابهها، أو يرفض نظام جمعها وتضاعف في حالة العودة؛
- ✓ تكون العقوبة من 10.000 دج إلى 50.000 دج، وتضاعف في حالة العودة لكل شخص طبيعي أو معنوي الممارس لنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي ..الخ، ويرمي أو يرفض نظام جمع النفايات والمخلفات؛
- ✓ من 10.000 دج إلى 50.000 دج، وتضاعف في حالة العودة لكل حالة رمي أو وضع النفايات الهامدة في الطريق العمومي أو أي موقع غير مخصص لها؛
- ✓ تكون العقوبة من 50.000 دج إلى 10.0000 دج، وتضاعف في حالة العودة. لكل حالة رمي النفايات الخاصة بالخطرة؛
- ✓ تكون العقوبة من 100.000 دج إلى 200.000 دج وتضاعف في حالة العودة. إذا كانت النفايات ترمى في المياه أو المسطحات.²

¹ قاسم حسماء، مرجع سابق، ص 312.

² قانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، مرجع سابق، ص ص 16-17.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع الثاني: العقوبات الجزائرية البيئية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

تحتوي العقوبات الجزائرية المالية الرادعة وفقاً للمخالفات التي جاء بها في ق رقم 03/10 المتعلق (ح.ب.ت.م) وهي كما يلي¹:

أولاً: العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي

العقوبة بالحبس من 10 أيام إلى ثلاث أشهر، وبغرامة 5.000 دج إلى 50.000 دج، أو بإحداهما فقط كل من أساء التعامل مع الحيوان داجن أو أليف أو عرضه للقتل، وتضاعف في حالة العودة وتكرار؛

عقوبة من 10.000 دج إلى 100.000 دج كل من تجاوز القوانين المتعلقة بالصيد والصيد البحري وتراث البيولوجي الوطني.²

ثانياً: العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية

تكون العقوبة بالحبس من 10 أيام إلى شهرين وغرامة 10.000 إلى 100.000 دج كل من تجاوز أحكام م 34 من نفس القانون التي تتعلق بآثار التصنيف الإقليمي المصنف أيا كان الطرف الذي يؤول أي الملكية وتضاعف في حالة العودة.³

ثالثاً: العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو

تكون العقوبة من 5.000 دج إلى 15.000 دج كل شخص خالف نصوص حماية الهواء والجو وتضاعف إلى حبس من شهرين إلى 6 أشهر مع غرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج.⁴

¹ القانون رقم 10-03، مرجع سابق، ص ص 18-21.

² القانون رقم 10-03 مرجع سابق، المادة 81-82، ص ص، 18-19.

³ المرجع السابق، مادة 83، ص 19.

⁴ لمزيد من الاطلاع: قانون رقم 10-03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، المواد من 84-87، ص 19.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

رابعاً: العقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية

يعاقب بالحبس من ستة 6 أشهر إلى 2 سنة وبغرامة مالية 100.000 دج إلى 1.000.000 دج او بإحداهما كل ربان سفينة جزائرية أو قائد طائرة جزائرية أو كل شخص يشرف على عمليات الغمر والترميد في البحر على متن آلات جزائرية أو قواعد عائمة ثابتة أو متحركة في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري وتضاعف في حال العودة.¹

خامساً: العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة

يعاقب بالحبس لمدة سنة واحدة وبغرامة قدرها 500.000 دج كل من استغل منشأة دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة 19؛ ويجوز للمحكمة أن تقضي بمنع استعمال المنشأة إلى حين الحصول على الترخيص ضمن الشروط المنصوص عليها.²

الفرع الثالث: العقوبات الجزائرية البيئية المتعلقة بحماية المياه

ويمكن إيضاحها حسب قانون المتعلق بالمياه 05-12 كما يلي³:

- ✓ يعاقب بعدم الإبلاغ عن اكتشاف موارد مائية بغرامة تتراوح بين 5,000 دج و 10,000 دج، وتضاعف العقوبة في حالة التكرار؛
- ✓ البناء المضر بصيانة الوديان والبحيرات بمفهوم م 12 من نفس القانون: تكون العقوبة 50.000 دج إلى 100.000 دج وتضاعف في حالة التكرار؛
- ✓ يعاقب كل من لا يضمن مطابقة المياه الموجهة للاستهلاك البشري لمعايير الشرب والجودة، وفقاً للمادة 112 من نفس القانون، بغرامة تتراوح بين 20,000 دج و 1,000,000 دج، مع مضاعفة العقوبة في حالة التكرار؛

¹ لمزيد من الاطلاع: قانون رقم 10-03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، المواد من 88-100، ص ص، 19-21.

² لمزيد من الاطلاع: قانون رقم 10-03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، المواد من 101-106، ص ص، 21.

³ قانون رقم 05-12 يتعلق بمياه، العدد 60، المؤرخ في 30 رجب 1426 هـ 04 سبتمبر 2005 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص ص 19-20.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

✓ عمليات تثبيط التدفق الحر للمياه السطحية في مجاري الوديان غرامة 50.000 دج إلى 100.000 دج مع مضاعفة في حالة التكرار؛

ويتضح من خلال هذا أن الجباية البيئية بالجزائر توفر آليات مالية هامة تدعم المتطلبات المالية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للجباية البيئية في الجزائر

تتشكل الإيرادات البيئية من مجموع الضرائب والرسوم التي أقرها المشرع الجزائري والمطبقة على الأنشطة التي تلحق أضرار بالبيئة، يهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع الوضع البيئي في الجزائر مع استعراض تطور إجمالي الإيرادات الجباية البيئية في الجزائر

المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر

تعاني الجزائر من مجموعة من التحديات البيئية التي تؤثر على البيئة وصحة الإنسان بسبب التلوث وتغير المناخ... الخ؛ من بين المشاكل التي تواجهها تلوث الهواء والماء والتربة الناجم عن الأنشطة الصناعية وحرق الوقود والزراعة غير المستدامة ونقل النفايات.

الفرع الأول: التحديات البيئية فيما يخص التربة واندثار التنوع البيولوجي

تعرضت التربة في الجزائر إلى عدة عوامل منها الانجراف (الريحي والمائي)، التملح والتصحر وقد قدرت نسبة التصحر في الجزائر ب 82.7% أما بالنسبة للمساحة المهددة بالتصحر مقدرة ب 9.7% أما في المناطق السهلية نجد 20 مليون هكتار تتعرض للاستغلال غير الرشيد وخصوصا ظاهرة الرعي الجائر حيث يتم زيادة أعداد المواشي على مساحات محدودة فيؤدي إلى تقليل عدد كبير من النباتات الرعوية مما أدى إلى انخفاض إنتاجية هذه المناطق من 120- 150 وحدة علفية إلى 60 وحدة في الوقت الحالي، يعد التصحر مشكلة خطيرة طويلة الأمد، تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي وأراضي الرعي والغابات والاقتصاد الوطني في نهاية المطاف؛¹

تم وضع إستراتيجية مكافحة التصحر مع أفق 2035 تهدف إلى صون و تسير دائم للموارد (أرض و ماء و حيوانات و نباتات) للمناطق الغابية ومناطق الحلفاء و الفضاءات الطبيعية الأخرى

¹حبيلي حياة، السياسة البيئية للحد من التلوث البيئي في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 683.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

بغرض ضمان الاستدامة للاقتصاد الوطني.¹ كما بذلت جهودا في هذا الأمر منها: مشروع للتشجير السد الأخضر الذي يحمل أبعادا بيئية واقتصادية جديدة لخلق الثروة في مناطق شاسعة من الوطن.²

وتعد الحرائق من أبرز العوامل التي تساهم في تدهور الغابات في الجزائر، حيث تدمر في ظروف عدة أشهر (يونيو - سبتمبر) أكثر من 36 000 هكتار من الغابات، وخسائر في الثروة الحيوانية وتدمير الموارد الاقتصادية، وعلى الرغم من اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الحرائق ومنعها، إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة في بعض الجوانب، مثل معرفة أسباب الحريق، وعدم وجود خريطة وطنية للمخاطر وعدم وجود تنبؤات يومية للمخاطر.³

تواجه الجزائر أزمة حقيقية في تنوعها البيولوجي، حيث تهدد هذه الأزمة بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، ويزداد هذا الوضع خطورة مع فشل الدولة ومؤسساتها بشكل عام في اتخاذ التدابير الكافية للحد من الخسارة المستمرة للأنواع الحيوانية والنباتية. يشير تقرير "استراتيجية الجزائر للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي" إلى أن 51٪ من النباتات مهددة بالانقراض نتيجة الأخطار التي تشكلها الكوارث الطبيعية والنشاط البشري. التنوع البيولوجي، ويجب تنفيذ هذه الإجراءات ضمن خطة وطنية تشمل جميع القطاعات الرسمية والأهلية.⁴

الفرع الثاني: انتشار النفايات الصلبة

ترافقت التطورات في التصنيع ونمط الحياة والاستهلاك مع زيادة في إنتاج النفايات وكميتها ونوعيتها. تؤثر النفايات الصناعية والمنزلية سلبا على البيئة والصحة العامة، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تزايد عدد السكان. تتفاقم مشكلة التخلص من النفايات الخطرة بشكل كبير، مما يزيد من احتمال حدوث تلوث بيولوجي وكيميائي طويل الأجل. تعد النفايات البلدية التي تنتجها البلديات

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة التصحر: وضع إستراتيجية مكافحة مع أفاق 2035، <https://www.aps.dz/ar/economie/108596-2035#> بتاريخ 2024/03/12، سا 02:28.

² وكالة الأنباء الجزائرية، رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على إطلاق مشروع بعث السد الأخضر، <https://www.aps.dz/ar/algerie/150953-2023-10-29-13-51-39> بتاريخ 2024/03/12، سا 02:28.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المساعدة الفنية لتدبير حرائق الغابات في الجزائر، <https://www.fao.org/in-action/nenfire/projects/algeria/ar>، تاريخ 2024/03/12، سا 15:07.

⁴ وزارة البيئة والطاقات المتجددة، <https://www.me.gov.dz/6eme-rapport-national-de-la-biodiversite-2>، 09/29/2024.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وتحتوي على مواد سامة وضارة بيئيا من أهم مصادر التلوث في الجزائر. يتم إنتاج ما يقرب من 0.9 كيلوغرام من النفايات البلدية للشخص الواحد يوميا ، بحجم إجمالي يبلغ 13 مليون طن.¹

الجدول رقم: (03-08) تطور الكمية اليومية التي يخلفها الفرد من النفايات الصلبة

السنوات	2014	2015	2018
المدن الكبرى	10.674.194 طن	10.881.287 طن	13.215.122 طن

المصدر: حبيلي حياة، السياسة البيئية للحد من التلوث البيئي في الجزائر، مجلة أفق للعلوم، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 685.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن حجم النفايات الصلبة قد زاد بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، مع زيادة كبيرة في حجمها بين عامي 2015 و2018. تتزامن هذه الزيادة مع زيادة في التحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة بإدارة النفايات، ويجب اتخاذ تدابير للحد من إنتاج النفايات وتعزيز عمليات إعادة التدوير.

تتميز إدارة النفايات في الجزائر بأوجه قصور مثل عدم فرز النفايات من المصدر ونقص الدعاية ووعي المستهلك ، وقد أنشئت الوكالة الوطنية للنفايات بمهمة مساعدة السلطات المحلية في إدارة النفايات قبل إصدار قانون حماية البيئة في عام 1983 ، كانت الأنشطة الصناعية تنفذ دون مراعاة تأثيرها على البيئة، حيث تمت تسوية المشاريع في مواقع سهلة الإعداد ، مما تسبب في مغامرة الصناعة على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، مما تسبب في تفاقم الوضع لذلك، أصبح التقييم البيئي إلزاميا لجميع المشاريع الصناعية للحد من آثار التوسع الصناعي من خلال إيجاد البدائل الممكنة ، سواء في المعدات أو العمليات.²

الفرع الثالث: تلوث الهواء بواسطة الانبعاث الغازية الصناعية

يُعدُّ تلوث الهواء واحداً من أبرز التحديات البيئية التي تواجه العديد من مناطق البلاد، وتُسبِّبه العديد من المصادر بما في ذلك النشاط الصناعي، تُعدُّ مصانع الأسمنت أحد أبرز المصادر لهذا التلوث، حيث تنتج كميات كبيرة من الغبار والمنتجات الغازية ناتجة عن عمليات الاحتراق فيها. فنجد مصانع الاسمنت مثلا في بعض المناطق رابيس حميدو، سور الغزلان، مفتاح، شلف، زهانة، بني صاف، سعيدة، حمة بوزيان، الحاجة سود، عين الكبيرة، عين توتة، وتبسة، تساهم في

¹ حبيلي حياة، السياسة البيئية للحد من التلوث البيئي في الجزائر، مرجع سابق، ص 685.

² المرجع السابق، ص ص، 685-686.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

انبعاث نحو 4,600 طن من أكاسيد النيتروجين سنوياً، بالإضافة إلى 1,300 طن من المركبات العضوية الطائلة ومليون طن من ثاني أكسيد الكبريت، ورغم وجود مرشحات الغبار في معظم مصانع الأسمنت فإن الصيانة الغير منتظمة أو سوء إدارة معايير التشغيل يؤديان إلى تكوين عطل في هذه المرشحات مما يزيد من معدلات الانبعاثات.¹

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة البيئية في الجزائر

تعتبر الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من السياسة البيئية وتمثل أحد المفاهيم والأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة ولتقييمها في الجزائر نجد بعض المؤشرات التي تقيس ذلك.

الفرع الأول: متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية

متوسط حصة الفرد من الموارد المائية في الجزائر يعد من بين الأدنى عالمياً، حيث تواجه البلاد تحديات جمة في هذا الصدد ويتمثل هذا التحدي في توزيع غير عادل للموارد المائية المحدودة، بالإضافة إلى التأثير بالجفاف وسوء إدارة الموارد والتلوث وتغيرات المناخ بين الجافة وشبه الجافة على معظم المساحات، مما ينذر بتراجع هذا المورد في مواجهة الطلب المتزايد عليه بسبب النمو السكاني وتوسع قطاعات الاستهلاك مثل الصناعة والزراعة والسياحة؛²

الجدول رقم (03-09): نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)

في الجزائر من فترة 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الكمية بالمتر مكعب	279	273	268	263	259

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?locations=DZ&name_desc=true

بتاريخ 2024/03/24.

يظهر الجدول انخفاضاً مستمراً في نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في الجزائر خلال الفترة الدراسة، في عام 2016 كان نصيب الفرد 279 متر مكعب، ثم انخفض

¹ Hassiba Bouabdesselam, Abdelkrim Liazid, Youcef Bouzidi, La politique environnementale en Algérie : réalités et perspectives, DÉCHETS - REVUE FRANCOPHONE D'ÉCOLOGIE INDUSTRIELLE - N° 38 - 2 , 2005 , p 30.

² برحمن حياة، مرجع سابق، ص 194.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

إلى 273 متر مكعب في عام 2017 و 268 متر مكعب في عام 2018، و 263 متر مكعب في عام 2019، وأخيراً وصل إلى 259 متر مكعب في عام 2020، هذا الانخفاض المستمر يشير إلى تدهور الوضع المائي في الجزائر وهذا ناتج عن عوامل متعددة مثل زيادة التلوث وتغيرات المناخ؛ مما يستوجب على الجزائر اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة لإدارة الموارد المائية وتنفيذ سياسات مستدامة كتعزيز التوعية بأهمية حفظ الموارد المائية واستخدامها بشكل مستدام.

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل نمو السكان في الجزائر بمعدل يزيد عن 2٪ سنوياً، فسوف يتبعه حتما مضاعفة العدد الكلي للسكان في السنوات القادمة، مما سيضغط على الموارد المائية التي هي في حالة شح، وبالتالي لا بد من استراتيجية لزيادة تعبئة الموارد المائية بجميع أشكالها (التقليدية وغير التقليدية)¹.

الفرع الثاني: مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)

في الجزائر يُعتبر مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون محورياً في تقييم الآثار البيئية والمناخية لأنشطة البلاد يتمثل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الناتج من عدة مصادر، مثل قطاعات الصناعة والنقل والطاقة ويعتبر فهم هذا المؤشر أساسياً لتحديد استراتيجيات الحد من الانبعاث وتحقيق الاستدامة البيئية في البلاد وتتطلب معالجة هذه التحديات جهوداً مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الجدول رقم (03-10): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كيلو طن) خلال فترة 2015-

2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الانبعاث	156273	154654.3	157704.4	164534.1	170582.4	161563

المصدر: مجموعة البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?end=2020&locations=DZ>

[&start=2020&view=bar](#); consulte 29/09/2024.

يتضح من البيانات المقدمة أن حجم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2020 قد شهد ارتفاعاً تدريجياً.

¹ برحمون حياة، مرجع سابق، ص 195.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

بين عامي 2015 و2019، نلاحظ ارتفاعا مستمرا في انبعاث ثاني أكسيد الكربون من 156273 كيلو طن في عام 2015 إلى 170582.4 كيلو طن في عام 2019. هذا الارتفاع راجع للنمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة نموًا صناعيًا وارتفاعًا في استهلاك الطاقة خاصة في قطاعات النقل والصناعة مع الاعتماد بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي لتوليد الطاقة مما يزيد من الانبعاثات.

في عام 2020، نلاحظ انخفاضًا في الانبعاثات إلى 161563 كيلو طن بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 2019 وهذا راجع لجائحة كوفيد-19 فالتقيود التي فرضتها الجائحة، مثل الإغلاق الشامل وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية، ساهمت في تقليل استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات الصناعية والنقل.

الفرع الثالث: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة يعكس كمية الأرض المخصصة لكل فرد من إجمالي الأراضي المستخدمة للزراعة.

الجدول رقم (03-11): الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر (هكتار لكل شخص) (2018-

2021)

السنوات	2018	2019	2020	2021
المساحة	0.17889909	0.17633849	0.17330981	0.17046053

المصدر: مجموعة البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC>

تاريخ الاطلاع 2024/09/29.

نلاحظ من بيانات الجدول أن نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة ينخفض بشكل طفيف ومستمر من 0.1789 هكتار لكل شخص في عام 2018 إلى 0.1705 هكتار لكل شخص في عام 2021 هذا الانخفاض في نصيب الفرد يرجع لعدة عوامل منها النمو السكاني فالجزائر تشهد زيادة مستمرة في عدد السكان الذي أدى إلى تقليل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المتاحة فكلما زاد عدد السكان انخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة المتاحة لكل فرد، مع التوسع العمراني في المدن والزيادة في بناء المساكن والبنية التحتية، وتحويل بعض الأراضي الزراعية إلى استخدامات أخرى مما قلل من مساحة الأراضي القابلة للزراعة كما أن التدهور البيئي مثل التصحر أو التلوث يحد من المساحات الصالحة للزراعة.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المطلب الثالث: تحليل إيرادات الرسوم البيئية الردعية في الجزائر

في بداية التسعينات عملت الجزائر على تبني العديد من الضرائب والرسوم البيئية خاصة وأن حماية النظام البيئي ومكافحة تغير المناخ أصبحا من الاهتمامات الجزائرية من خلال هذا المطلب سندرس تطور إيرادات هذه الرسوم¹.

الفرع الأول: تطور الرسم على الوقود

يعتبر تطور هذا الرسم محدود وينسب قليلة نوعا ما ويتم تخصيص حاصل تلك الإيرادات لصالح الصندوق الوطني للطرق مناصفة مع الصندوق الوطني للبيئة حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-12): تطور الرسم على الوقود 2016-2019: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	4 762 022 453	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	2 381 011 227
		50%	الصندوق الوطني للطرق	2 381 011 227
2017	5 268 255 897	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	2 634 127 949
		50%	الصندوق الوطني للطرق	2 634 127 949
2018	6 060 983 865	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	3 030 491 933
		50%	الصندوق الوطني للطرق	3 030 491 933
2019	4 363 828 803	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	2 181 914 402
		50%	الصندوق الوطني للطرق	2 181 914 402

¹ ملاحظة: لعام 2019 فقط تم جمع الإيرادات لمدة 10 أشهر لجميع الرسوم محل الدراسة.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب
2023-2022 DGI/DOFR/SDSS.

نجد أن هناك زيادة في الإيرادات بين سنة 2016 و 2017 بنسبة 10.61%، وزيادة بنسبة 15.05% بين سنة 2017 و 2018، وبعدها نلاحظ انخفاض شديد في الإيرادات بنسبة 27.98% بين عامي 2018 و 2019، ويمكن أن يرجع هذا السبب لزيادة الاستهلاك المحلي للوقود بسبب الزيادة في النمو الاقتصادي والتوسع السكاني مما أدى إلى زيادة الطلب على الوقود في قطاعات النقل والصناعة كما أن الحكومة الجزائرية قامت برفع أسعار الوقود المحلي كجزء من جهودها لتقليل الدعم الحكومي للطاقة هذه الزيادات السعرية أثرت على حجم الإيرادات من رسوم الوقود، حيث أن ارتفاع الأسعار زاد من الحصيلة الضريبية حتى مع بقاء مستويات الاستهلاك على نفس المستوى.¹

الفرع الثاني: تطور إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم

عرف الرسم على الزيوت والشحوم تذبذبا خلال الفترة 2016-2021، كما عرف تغيير في عملية التخصيص والتوزيع للإيرادات المحصلة من خلال تخصيص نسبة لصالح ميزانية الدولة بعدما كان يوزع بالتساوي بين البلديات والصندوق الوطني الخاص بالبيئة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-13): تطور الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو

المصنعة محليا 2016-2021: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	2 439 259 848	50%	البلديات + صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	1 219 629 924
		50%	الصندوق الخاص بالبيئة	1 219 629 924
2017	1 482 755 679	50%	البلديات + صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	1 219 629 924

¹ لمزيد من الاطلاع: الرجوع إلى قانون المالية سنة 2016 المادة 15، قانون المالية لسنة 2017 المادة 29، قانون المالية لسنة 2018 المادة 33.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

1 219 629 924	الصندوق الخاص بالبيئة	50%		
709 985 587	البلديات	34%		
709 985 587	الصندوق الخاص بالبيئة	34%	2 088 192 902	2018
668 221 729	ميزانية الدولة	32%		
932 840 284	البلديات	34%		
932 840 284	الصندوق الخاص بالبيئة	34%	2 743 647 893	2019
877 967 326	ميزانية الدولة	32%		
970 010 000	البلديات	34%		
684 720 000	الصندوق الخاص بالبيئة	24%	2 852 980 000	2020
1 198 250 000	ميزانية الدولة	42%		
1262 810 000	البلديات	34%		
891 390 000	الصندوق الخاص بالبيئة	24%	3 714 140 000	2021
1 559 940 000	ميزانية الدولة	42%		

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب DGI/DOFR/SDSS -2022-2023، للفترة الممتدة من (2016-2019)، والاعتماد على حمدي شريف الحيلالي، دراسة علاقة الجباية البيئية بالنمو والتنمية المستدامة حالة الجزائر 2009-2021، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2024، ص 214.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن في أول سنتين ما بين (2016-2017) كان هناك انخفاض يقدر بحوالي 956 مليون دج أي ما نسبته 39%، بعدها في سنة 2018 نجد ارتفاعا في إيرادات هذا الرسم بمقدار 605 مليون دج أي بنسبة 40% وواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2021 كأعلى مستوى، كما يوضح الجدول تغير في نسب توزيع إيرادات هذا الجدول سنة 2018 بين البلديات والصندوق الخاص بالبيئة و ميزانية الدولة وهذا بسبب التغيير الذي جاء به قانون مالية سنة 2018 حيث توزعت الحصص بين البلديات والصندوق الخاص بالبيئة وميزانيات الدولة التي استحدثت حصتها سنة 2018.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع الثالث: تطور الرسم على الأطر المطاطية

تعتبر إيرادات هذا الرسم متواضعة إلى حد كبير ولم ترق حصيلتها إلى المستوى المطلوب وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (14-03): تطور الرسم على الأطر المطاطية الجديدة و/أو المستوردة أو المنتجة

محلياً 2016-2019: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	72 822 010	40%	صندوق الجماعات المحلية	29 088 887
		50%	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	36 460 902
		10%	الصندوق الوطني للتراث الثقافي	7 272 221
2017		35%	ميزانية الدولة	
		35%	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	1 169 009 064
		30%	الصندوق الخاص للتضامن الوطني	292 252 267
2018	3 368 588 841	35%	ميزانية الدولة	1 250 795 899
		35%	البلديات	1 157 794 156
		30%	الصندوق الخاص للتضامن الوطني	959 998 786
2019	3 536 661 072	34%	ميزانية الدولة	1 202 661 002
		35%	الصندوق الوطني للجماعات المحلية	-
		30%	الصندوق الخاص للتضامن الوطني	857 228 625
		1%	الصندوق الوطني للبيئة والشواطئ	28 370 025

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب

2023-2022 DGI/DOFR/SDSS،

يظهر الاتجاه العام تزايد في إيرادات الرسم على مدى طول الدراسة نتيجة لسياسات جديدة تم فرضها لتعزيز الاستخدام المستدام للمواد البديلة واكبر نتيجة محصلة في سنة 2019 تليها حصيلة سنة 2018 ثم 2016.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الفرع الرابع: تطور إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي وإيرادات الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر

هذان الرسمان يعدان تكميليين والإيرادات المحققة في هذا المجال تبقى ضعيفة مقارنة مع الرسوم الأخرى لهذا الصنف.

الجدول رقم (03-15): تطور الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي 2016-

2019: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	46 347 517	25%	البلديات	11 586 879
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	34 760 638
2017	89 997 701	25%	البلديات	22 499 425
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	67 498 276
2018	109 684 376	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	54 842 188
		17%	البلديات	18 646 344
		33%	ميزانية الدولة	36 195 844
2019	59 791 173	50%	الصندوق الخاص بالبيئة	29 895 587
		17%	البلديات	10 164 499
		33%	ميزانية الدولة	19 731 087

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب

2023-2022 DGI/DOFR/SDSS

2016 بدأت الإيرادات بمبلغ قدره 87,920 دج هذا المبلغ المنخفض يعكس مستوى منخفض للتلوث الجوي الصناعي في هذه السنة، في سنة 2017 شهدت الإيرادات زيادة كبيرة لتصل إلى 46,347,517 دج يشير إلى زيادة في مستويات التلوث الجوي الصناعي، استمرت الزيادة في الإيرادات حيث بلغت 109,684,376 دج في سنة 2018 تعكس هذه الزيادة توجهات جديدة نحو مكافحة التلوث الجوي الصناعي بعدها شهدت انخفاضا طفيفا في سنة 2019، ونجد التغيير قد مس أيضا حصص هذا الرسم فتم إضافة حصة للميزانية الدولة بمقدار 33% وانخفاض

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

نسبة الصندوق الخاص بالبيئة من 75% إلى 50% ومن 25% إلى 17%، نجد هذه التغيرات في مختلف الرسوم ناتجة عن زيادة تمويل خزانة الدولة.

الجدول رقم (03-16): تطور الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي 2016-
2019: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	4 480 335	50%	البلديات	2 240 168
		50%	الصندوق الخاص بالبيئة	2 240 168
2017	12 774 116	50%	البلديات	6 387 058
		50%	الصندوق الخاص بالبيئة	6 387 058
2018	13 439 330	34%	البلديات	4 569 372
		34%	الصندوق الخاص بالبيئة	4 569 372
		16%	الصندوق الوطني للمياه	2 150 293
		16%	ميزانية الدولة	2 150 293
2019	12 259 015	34%	البلديات	4 168 065
		34%	الصندوق الخاص بالبيئة	4 168 065
		16%	الصندوق الوطني للمياه	1 961 442
		16%	ميزانية الدولة	1 961 442

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب

2023-2022 DGI/DOFR/SDSS

بدأت الإيرادات بمبلغ قدره 4,480,335 دج لسنة 2016 تعكس هذه الإيرادات مستوى من استخدام المياه الصناعية والتصرف فيها، 2017 شهدت الإيرادات زيادة كبيرة لتصل إلى 12,774,116 دج يشير إلى زيادة في استخدام المياه الصناعية الانبعاثات المترتبة عن ذلك. 2018 استمرت الزيادة في الإيرادات حتى بلغت 13,439,330 دج وبعدها شهدت الإيرادات انخفاضا طفيفا إلى 12,259,015 دج.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المطلب الرابع: تطور إيرادات الرسوم البيئية ضمن إطار السياسة التحفيزية

تهدف السياسة التحفيزية إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة شهدت إيرادات الرسوم البيئية تطورا ملحوظا نتيجة لتكثيف الجهود الرامية إلى تقليل التلوث وتعزيز الاستدامة.

الفرع الأول: تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية

إيرادات الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية قليلة ولا ترقى إلى مستوى النفايات التي تخلفها هذه الأنشطة يوميا وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-17): تطور الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج

في المستشفيات والعيادات الطبية 2016-2019: الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	87 920	25%	البلديات	21 980
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	65 940
2017	1 092 880	25%	البلديات	273 220
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	819 660
2018	3 680 600	60%	البلديات	736 120
		20%	الصندوق الخاص بالبيئة	736 120
		20%	ميزانية الدولة	1 970 340
		60%	البلديات	656 780
2019	3 283 900	20%	الصندوق الخاص بالبيئة	656 780
		20%	ميزانية الدولة	877 967 326

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب

2023-2022 DGI/DOFR/SDSS

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك تطورا ملحوظا في إيرادات هذا الرسم فنجد ارتفاعا في سنة 2017 بشكل ملحوظ مقارنة ب سنة 2016 بمقدار 1 مليون دج، وواصلت الارتفاع في سنة 2018 بمقدار 2 مليون دج عن سنة 2017، بعدها شهدت الإيرادات انخفاضا طفيفا سنة 2019 أما بخصوص تخصيصات هذا الإيراد نجد أن سنة 2018 تغيرت نسب التخصيص فزادت حصة البلديات من 25 % إلى 60 % مع انخفاض في حصة الصندوق خاص بالبيئة من 75 % إلى 20 %، مع إضافة حصة لميزانية الدولة مقدرة ب 20 %.

الفرع الثاني: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية

يهدف هذا الرسم إلى خفض الأضرار البيئية الناجمة عن زيادة النفايات الصناعية التي تشكل تهديدا خطيرا للبيئة، أصبح من الضروري أن تتخذ الدولة إجراءات مثل هذه الرسوم التي تعد جزءا من إستراتيجية تقديم الحوافز لتشجيع الجهات المسؤولة عن التلوث على إعادة النظر في ممارساتهم، ويتم توزيع الإيرادات الناتجة عن هذا الرسم بين البلديات، والصندوق الوطني للبيئة، وميزانية الدولة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-18): الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية 2016-2019:

الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ الإجمالي	معدل التوزيع	حساب التخصيص	المبلغ الموزع
2016	447 632 289	25%	البلديات	111 908 072
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	335 724 217
2017	1 010 309 552	25%	البلديات	252 577 388
		75%	الصندوق الخاص بالبيئة	757 732 164
2018	714 587 545	48%	الصندوق الخاص بالبيئة	343 002 022
		16%	البلديات	114 334 007
		36%	ميزانية الدولة	257 251 516
2019	562 799 777	48%	الصندوق الخاص بالبيئة	270 143 893
		16%	البلديات	90 047 964
		36%	ميزانية الدولة	202 607 920

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى البيانات تم الحصول عليها من المديرية العامة للضرائب

2023-2022 DGI/DOFR/SDSS

في العام 2016 بدأت الإيرادات من الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية بمبلغ يبلغ 447,632,289 تضاعفت هذه الإيرادات بشكل كبير في العام 2017 حيث وصلت إلى 1,010,309,552.

في العام 2018 شهدت الإيرادات انخفاضا طفيفا إلى 714,587,545 واصلت الإيرادات الانخفاض في العام 2019، حتى وصل ل 562,799,777.

أما بالنسبة لتوزيع الإيرادات نجد أن سنة 2018 تغيرت نسب توزيع حصص الإيرادات لهذا الرسم، حيث انخفضت حصة البلديات فكانت قبل 2018 ب 25 % وأصبحت 16 %، نفس الأمر بالنسبة للصندوق الخاص بالبيئة انخفضت حصته من 75 % إلى 48 %، مع اعطاء نسبة من هذه الإيرادات لميزانية الدولة مقدرة ب 36 %.

من خلال ما تم تقديمه فيما سبق يمكن إعطاء بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في فعالية الجباية البيئية واستخدامها في الجزائر:

- ✓ يمكن للحكومة توجيه الرسوم البيئية نحو تشجيع الابتكار والاستثمار في تقنيات ومنتجات تعتمد على الطاقة المتجددة، وتقليل النفايات،
- ✓ تعزيز سياسة الجباية البيئية في الجزائر ضمن إطار التحفيز مثل تقديم حوافز مالية للشركات لتحفيز الابتكار في السوق المحلية ويمكن أيضا استخدامها في دعم الصناعات البيئية المستدامة مثل إعادة التدوير وتقنيات الإدارة الآمنة للنفايات يمكن أن يساهم ذلك في تعزيز قدرات الجزائر التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية المهمة بالصناعات البيئية.

المبحث الرابع: تحليل التجارب الدولية في تطبيق سياسات الجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية أداة فعالة تهدف إلى تحفيز السلوكيات والممارسات البيئية المستدامة خاصة في ظل زيادة التحديات البيئية التي يواجهها العالم في العصر الحالي، أصبحت السياسات البيئية والجباية البيئية أحد الوسائل الرئيسية للتصدي لهذه التحديات يهدف هذا المبحث إلى دراسة تجارب بعض الدول في تطبيق سياسات الجباية البيئية، لاستخلاص الخبرات المتنوعة في هذا المجال بين النماذج المختلفة.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: التجربة الأوروبية "السويد وفرنسا"

تُعتبر السويد وفرنسا نموذجين بارزين في مجال الجباية البيئية بسبب التقدم الذي أحرزتهما في تطوير سياسات بيئية فعّالة وتعتبر تجارب هذين البلدين ملهمة مما يجعلها محورا للبحث والدراسة في هذا المجال.

مع تصاعد التحديات المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحديد مستقبل يتسم بالاهتمام البيئي الحازم، تعتبر الضرائب البيئية أداة فعالة لتشجيع الممارسات الاقتصادية الصديقة يستند هذه النهج على المبدأ الأساسي الذي ينص على أن الأفراد أو الجهات التي تلوث بشكل أكبر أو لها تأثير بيئي أكبر يجب أن تسهم بشكل أكبر في الحفاظ على البيئة، وتأتي الضرائب البيئية¹ كسياسة تسعى لتشجيع الملوثين على تغيير سلوكهم².

الفرع الأول: الجباية البيئية في السويد

شكلت الأدوات الاقتصادية جزءا أساسيا من السياسة البيئية في السويد لفترة زمنية طويلة ومع ذلك لم يتم تبنيها بشكل واسع إلا في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تم تشكيل لجنة الرسوم البيئية (ECC) في عام 1987 ونتجت تقاريرها عن تطبيق عدد من الأدوات الاقتصادية الجديدة في السياسة البيئية، تم إدخال ضريبة البنزين والكحول الموتوري عام 1929، ومنذ ذلك الحين اختارت الحكومة السويدية اعتماد سياسة فرض ضريبة على البنزين بنسبة أعلى من غيره من الوقود، جاءت إصلاحات الضرائب التي تم تنفيذها في عامي 1990 و1991 لتعزيز النسق البيئي للضرائب حيث زادت العبء الضريبي على الطاقة بمقدار 18 مليار كرونة سويدية وهو ما يعادل حوالي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي³.

¹ L'avenir de La Fiscalité Environnementale en Europe, paris business school, 13/10/2023; <https://www.edcparis.edu/fr/blog/lavenir-de-la-fiscalite-environnementale-en-europe> consulte 20/02/2024- 01: 05.

² Christophe Wendling, Les instruments économiques au service des politiques environnementales, La Documentation française, Économie et prévision, N° 182, 2008, p 147.

³ Pia Nyman HDRO, ENVIRONMENTAL TAXES THE CASE OF SWEDEN, 20 August, p03. <https://hdr.undp.org/system/files/documents/nyman-piataxes-swedenpdf.pdf> consulte 20/02/2024 23:26

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

أولاً: أنواع الضرائب في السويد

سنستعرض في هذا الجدول بعض الجوانب الرئيسية للجباية البيئية التي تتشارك فيها السويد مع دول شمال أوروبا:

الجدول رقم (03-19): تصنيف الجباية البيئية حسب نشاط التلوث والقطاع

تلوث الطاقة والهواء	الماء	النفايات	النقل	الزراعة والموارد الطبيعية
ضريبة ثاني أكسيد الكربون على الوقود؛ ضريبة السلع على استهلاك الكهرباء و منتجات الوقود السائل..الخ؛ ضريبة ثاني أكسيد النيتروجين و ثاني أكسيد الكبريت...الخ.	ضريبة النفائات المائية؛ ضريبة توريد المياه.	الرسوم لتمويل جمع ومعالجة النفائات؛ نظم إعادة الودائع للمنتجات: المركبات المهملة، البطاريات، النفائات الخطرة...الخ الضرائب على التغليف (الزجاجات، الأكياس الورقية/البلاستيكية...الخ الضريبة على النفائات المحترقة؛ الضريبة على النفائات المدفونة في المطامر	الضريبة السنوية على المركبات الرسوم المتعلقة بالبيئة أو الضوضاء على الطيران رسوم الطرق للشاحنات رسوم الطرق المدفوعة؛ الضريبة على محركات القوارب	رسوم الصيد، حصص الصيد القابلة للتداول، رسوم الصيد البري. الضريبة على المبيدات الحيوية والمبيدات الزراعية واستخراج المواد الخام؛ الضريبة على استخدام الأسمدة.

La source : Policy Brief, The use of economic instruments in Nordic environmental policy

1990-2017, nordic council of ministers, p 18.

ضريبة الطاقة: في عام 1924 بدأت السويد في تطبيق الضرائب على استهلاك المنتجات البترولية شملت هذه الضريبة تدريجيًا جميع أشكال الطاقة الأخرى بأسعار مختلفة حسب نوع الطاقة والاستخدام سواء في تدفئة المنازل أو في النقل وفي عام 1991 قامت بزيادة الضرائب على الطاقة

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وفرضت ضرائب على انبعاث المركبات الكبريتية (SOx) والنيتروجينية (NOx) التي كانت معفاة سابقاً.¹

ضريبة الكربون: في عام 1991 قامت السويد بفرض ضريبة على الكربون تماماً كما فعلت فنلندا في عام 1990 والدنمارك في عام 1993 نتيجة لفشل التنسيق فيما يتعلق بضريبة الطاقة على مستوى الاتحاد الأوروبي وتشير الأسعار المفروضة على انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين إلى الجهد المبذول للحد من التلوث، حيث تبلغ 2777 يورو/طن للكبريت و 4630 يورو/طن لأكسيد النيتروجين منذ سنة 2008 كما ساهمت ضريبة انبعاث ثاني أكسيد الكبريت في تقليل الانبعاثات بنسبة 30٪ في عام 1995 مقارنة بعام 1989 أما بنسبة انبعاث ثاني أكسيد النيتروجين ساهم بتقليل نسبة 60٪ في الانبعاثات في عام 1995 مقارنة بعام 1990،² تتمتع ضريبة الكربون بتوافق سياسي واسع باعتبارها أداة لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة خاصة بعد إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغة القرارات وقد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاماً للتكيف معها.³

ضريبة الطيران: تم اعتمادها سنة 2017 وبدأ تطبيقها في 2018 حيث تفرض على الرحلات التجارية التي تنقل الركاب والمغادرة من مطار سويدي وتم تحديد قيمتها ب: 64 كرونة سويدية (6.22 يورو) للرحلات الداخلية والرحلات داخل أوروبا و 265 كرونة سويدية (25.75 يورو) بالنسبة للرحلات خارج أوروبا على مسافة أصغر من 6000 كلم، أما الرحلات لوجهات أخرى فحددت قيمتها ب: 424 كرونة سويدية (41.2 يورو).⁴

ضريبة الحصى الطبيعية: تم فرضها سنة 1995 للحد من استخراج تراكمات الحصى التي تحدث بشكل طبيعي، وفي عام 2015 تم رفع قيمتها من 13 كرونة سويدية (1.35 يورو) إلى 15 كرونة سويدية (156 يورو) للطن.

¹ Michel Cruciani, La Transition Enegetique en Suède, Etude de L'Ifri, Centre d'energie, juin 2016, p p14-15.

² Katrin Millock, La taxation énergie-climat en Suède, Droit de l'environnement, Victoires Edition, HAL archives-ouvertes.fr, 2010., p 02.

³ Susanne Åkerfeldt, Henrik Hammar, Traduit de l'anglais par Christian Boutin, La taxe carbone en Suède, Dans Revue Projet 2015/5 (N° 348), p 85.

⁴ Eriksson, Flintull Annica, others, Use of Economic Instruments in Nordic Environmental policy 2018-2021, Nordic Council of ministers, 2023, p106.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

ضريبة الكهرباء: تم إعتماها سنة 1951 كانت تساوي 1 كرونة سويدية لكل كيلواط ساعة، ومنذ عام 1981 تم فرضها بناء على المكان الذي يعيش فيه المستهلك في السويد، وفي 1 جانفي 2022 بلغت رسوم الاستهلاك على الكهرباء وضريبة الطاقة لمعظم الأسر والشركات في البلاد 36 كرونة سويدية لكل كيلو واط ساعة و 26.4 كرونة سويدية لكل كيلو واط ساعة للسكان المقيمين في عدد من البلديات في شمال السويد وفي 1 ماي 2003 تم إدخال نظام شهادة الكهرباء بهدف زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في السويد، حيث 01 ميغاواط ساعة كهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تقابلها واحد شهادة كهرباء، وفي أفريل 2022 بلغت تكلفة شهادة كهرباء واحدة في المتوسط 12.94 كرونة سويدية وأقل بنسبة 4% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.¹

الضرائب على النفايات: تم فرضها سنة 2001 بهدف تشجيع إعادة تدوير النفايات والحد من ظاهرة التخلص منها في مدافن القمامة حيث تحدد قيمتها بناء على الوزن وفي 2015 تم رفعها بنسبة 15% لتصل إلى 500 كرونة سويدية للطن.²

رسوم صندوق خردة المركبات: تم إصدار قانون إعادة تدوير السيارات (1975) والتشريعات المتعلقة به بهدف تنظيم المشكلات التي لوحظت من سيارات نهاية العمر التي تم التخلص منها في الريف،³ وتم فرض رسوم عند دخول سيارة جديدة إلى السوق السويدية وعند شراء السيارات الجديدة تدفع ضريبة في شكل ودیعة لا ترد إلا بعد تسليم السيارة حين انتهاء صلاحية استعمالها للمنشآت المتخصصة في معالجة هياكل السيارات (معامل الخردة) بغية الحد من ظاهرة السيارات المتروكة في الخلاء وقد ترتب على تطبيق هذه الضريبة استعادة 90 % من السيارات غير الصالحة للاستخدام.⁴

مكافئة المركبات منخفضة الكربون: تبدأ تغييرات الحكومة في قواعد مكافأة السيارات البيئية اعتباراً من 1 أبريل 2021 بهدف تعزيز إدارة البيئة وتسريع الانتقال إلى مركبات خالية من الوقود الأحفوري وشملت رفع مبلغ المكافأة للمركبات الخالية من الانبعاثات إلى 70,000 كرونة سويدية

¹ Lea Skræp Svenningsen, Liv Lærke Hansen, The Use of Economic Instruments in Nordic Environmental Policy 2014–2017, Nordic Council of Ministers, TemaNord, 2019, p 97.

² بومريفق رانيا، نوال بن لكحل، مساهمة الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي-السويد أنموذجاً، الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 384.

³ Malcolm Fergusson, Policy Department Economic and Scientific Policy, This study was requested by the European Parliament's Committee on the Environment, Public Health, 2006, p 50.

⁴ جهاد محمد أحمد السنبراني، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية)، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 46، المجلد 08، 2021، ص 206.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

وتخفيض الحد الأقصى لانبعاثات السيارات المكافأة إلى 60 جرام CO2 لكل كيلومتر كما يتلقى السائقون للسيارات الكهربائية مكافأة تصل إلى 45,000 كرونة سويدية في المستقبل في حين يمكن للسيارات التي تستخدم وقودًا بديلًا الحصول على مكافأة بحد أدنى يبلغ 10,000 كرونة سويدية أما بالنسبة للسيارات ذات الانبعاثات العالية تزداد ضريبة المركبة خلال السنوات الثلاث الأولى بناءً على مستوى الانبعاثات وتشمل المستويات العالية لهذه الضريبة السيارات التي تنبعث منها أكثر من 90 جرام CO2 لكل كيلومتر.¹

ثانياً: تحليل إيرادات الجباية البيئية لدولة السويد

سنحاول فهم كيفية تطبيق السويد للضرائب البيئية ونتائجها في تحسين البيئة وتحقيق الاستدامة.

الجدول رقم (03-20): تطور إيرادات الجباية البيئية في السويد للفترة (2010-2022)

الوحدة: مليون كرونة سويدية

السنوات	إيرادات الجباية البيئية	السنوات	إيرادات الجباية البيئية
2010	90156	2016	94514
2011	86853	2017	95043
2012	86511	2018	96860
2013	86265	2019	100955
2014	84414	2020	99940
2015	89408	2021	103477
-	-	2022 ²	97073

La source: <https://www.scb.se/en/finding-statistics/statistics-by-subject-area/environment/environmental-accounts-and-sustainable-development/system-of-environmental-and-economic-accounts/pong/tables-and-graphs/environmental-taxes/total-environmental-taxes-in-sweden>, consulte 28/09/2024.

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات الجباية البيئية في السويد كانت مستقرة نوعاً ما، فمن سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 فترة الانخفاض (2010-2015) تأثرت بزيادة الوعي البيئي والانتقال نحو الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

¹ Strengthened ordinance (2017: 1334) on climate bonus cars, <https://www.iea.org/policies/12897-strengthened-ordinance-2017-1334-on-climate-bonus-cars>, consulte 23/03/2024.

² بيانات أولية

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

في عام 2016 شهدنا قفزة كبيرة في الإيرادات حيث ارتفعت بشكل ملحوظ من 84414 إلى 94514. بعد ذلك استمرت الإيرادات في الارتفاع بشكل ملحوظ خلال فترة (2015-2019) نتيجة لتطبيق سياسات أكثر صرامة وزيادة النشاط الاقتصادي؛ سنة 2021 وصلت إلى أعلى مستوياتها بـ 103477، ثم عادت للانخفاض سنة 2022 حيث قدر الانخفاض بـ 6404 كرونة سويدية ويعود ذلك لتأثرت جائحة كورونا.

الفرع الثاني: الجباية البيئية في فرنسا

تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن بينها فرنسا الضرائب البيئية كوسيلة لتحقيق المعايير البيئية.

أولاً: أنواع الضرائب البيئية في فرنسا

-**الضرائب على الطاقة:** تعتمد الضرائب على الطاقة بشكل رئيسي على استهلاك الطاقة حيث بلغت نسبة 84% من الإيرادات الكلية في عام 2018 وجزئياً على انبعاث ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الوقود الأحفوري مع فرض ضريبة الكربون منذ عام 2014 كانت فرنسا تمتلك في عام 2019 رابع أعلى مستوى للضريبة في الاتحاد الأوروبي على كل من البنزين والديزل، ومع ذلك تنطوي الضرائب على الطاقة في فرنسا على العديد من الاستثناءات الضريبية والتخفيضات تستفيد منها بشكل أساسي كل من قطاع النقل والزراعة حيث بلغت قيمتها 5.85 مليار يورو في عام 2018.¹

-**الضرائب على النقل:** تتكون ضرائب النقل في فرنسا من مجموعة متنوعة تتضمن 17 ضريبة بإجمالي قدره 6.32 مليار يورو في عام 2018 وتتميز فرنسا بمستوى منخفض نسبياً لإيرادات الضرائب على النقل حيث تمثل 11% من إيرادات الضرائب البيئية مقارنة بنسبة 20% في الاتحاد الأوروبي، كما أنها تعتبر واحدة من الدول القليلة التي تفرض ضرائب على الشاحنات الثقيلة وتسعى لزيادة الضرائب على النقل الجوي، تعتمد الضرائب على النقل في فرنسا على العديد من المعايير مثل القوة الحصانية للمركبات ومقابلات التأمين وتستخدم ضريبة الشاحنات الكبيرة كوسيلة للتحكم في حركة المرور والحد من الآثار البيئية السلبية؛

¹ Marie-Laure Dauteuil, Ola Hanafi & Marion Jousseau, Environmental Taxation in France Greening the French Culture of Taxation, cepInput, No 12, 2020, p07.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

تم زيادة ضريبة تذاكر الطيران في فرنسا بنسبة 40٪ في عام 2020 بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهدف هذا الإجراء إلى تقليل انبعاث الكربون وتأثيراتها البيئية السلبية.¹

-**الضرائب على التلوث والموارد:** تُمثل الضرائب على التلوث والموارد 5٪ من إجمالي إيرادات الضرائب البيئية وتتألف في الغالب من ضريبة على الأنشطة الملوثة (TGAP) ورسوم على استخدام موارد المياه مما يمثل حوالي 90٪ من إيرادات الضرائب على التلوث والموارد.²

تم إنشاء TGAP بموجب قانون المالية لعام 1999 ويتم دفعها من قبل الشركات التي يعتبر نشاطها أو منتجاتها ملوثة بناءً على مبدأ "الملوث يدفع" أو الدافع البيئي والهدف من هذه الضريبة هو مكافحة تلوث الهواء والنفايات منذ عام 2018 تذهب جميع إيرادات TGAP إلى الميزانية العامة للدولة.³

ألغى تمييز TGAP بقانون المالية لعام 2020 بين النفايات الخطرة وغير الخطرة وزاد من تكاليف التخزين والحرق وتجمع ثمانية رسوم مختلفة على المياه بإجمالي إيرادات 2.1 مليار يورو وتعتمد على حجم المياه المفوترة ومعدلات الضريبة للتلوث، ورغم أن TGAP تُوجه انتقادات بسبب معدلاتها المنخفضة وعدم توفير حوافز كافية إلا أنها لازالت تستخدم لتحفيز تقليل استخدام الملوثات ومكافحة التلوث.⁴

ثانياً: تحليل إيرادات الجباية البيئية في فرنسا

فرنسا لا تختلف كثيراً عن غيرها من الدول الأوروبية في مستوى الضرائب البيئية حيث تقترب نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5٪، وهي نسبة متوسطة في أوروبا.⁵

¹ op.cit, pp, 7-8

² op.cit, p p7-8.

³ Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, Évaluation de L'impact Environnemental et économique De La Taxe Générale sur Les Activités Polluantes (TGAP) sur Les émissions de Polluants Atmosphériques, Inspection Générale Des Finances - Conseil Général de L'économie, de L'industrie, de L'énergie et des Technologies, Conseil général de l'Environnement et du Développement durable, 15 Octobre 2018, p03

⁴ Marie-Laure Dauteuil, Ola Hanafi ,op.cit , p 8-10.

⁵ Marie-Camille Chemin, Budget et fiscalité La liste des taxes environnementales, 05 juillet 2019,<https://www.ifrap.org/>, consulte 07/03/2024-22 :08.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الجدول رقم (03-21): تطور عائدات الضرائب البيئية من 1995 إلى 2019 " مليون اورو"

الضرائب البيئية السنوات	1995	2005	2018	2019
ضرائب على الطاقة	31.729	32.465	46.290	46.997
ضرائب النقل	6.678	5.428	6.764	6.766
ضرائب التلوث	2.040	2.111	2.621	2.257
ضرائب على المصدر	303	304	445	407
المجموع	40750	40.308	56.120	56.427

La source : République française, Fiscalité environnementale, Commissariat général au développement durable, le 5 février 2021, <https://www.notre-environnement.gouv.fr/themes/economie/la-fiscalite-environnementale-ressources/article/fiscalite-environnementale/> consulte 07/03/2024 23 :40.

نلاحظ أن عائدات الضرائب على الطاقة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 1995 وحتى 2019، حيث تضاعفت تقريباً خلال هذه الفترة هذا النمو يعكس زيادة الوعي البيئي والتزام الحكومات بالحفاظ على البيئة وتشجيع السلوكيات المستدامة.

أما بالنسبة لضرائب النقل فقد حافظت على مستوى مستقر، حيث تراوحت قيمتها بين 5.428 و 6.766 وهو مؤشر على استقرار هذا النوع من الضرائب وبالمثل فإن ضرائب التلوث والمصادر حافظت على استقرارها أيضاً رغم مرور السنوات، وذلك يعود إلى تركيز الحكومة بشكل أكبر على الضرائب المرتبطة بالنقل مقارنة بالضرائب المفروضة على التلوث ومصادره هذا التوجه يعكس نمو الوعي البيئي والانتقال نحو مصادر وطرق غير ملوثة، وهو أمر مشجع ويدل على تطور إيجابي نحو بيئة أكثر استدامة.

ويمكن للجزائر أن تستفيد من تجربتين عن طريق:

تنويع وسائل الجباية البيئية يمكن أن يساهم في تحسين وضعية الجزائر بالجباية بيئية من خلال اعتماد نماذج متنوعة تمس الأنشطة ومصادر الملوثة واستخدامها لتمويل مشاريع بيئية كما يمكن إجراء تقييم دوري لفعالية الضرائب البيئية والرسوم، والنظر في إمكانية تطبيق ضرائب جديدة أو إلغاء بعضها بناء على تحليل للأثر البيئي والاقتصادي.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

المطلب الثاني: تجربة الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية

تجسد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الجباية البيئية مثالا بارزا على كيفية استخدام السياسات الضريبية لتحقيق أهداف بيئية.

الفرع الأول: أنواع الضرائب البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية

أولا. ضريبة المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون . The Ozone Depleting Chemicals Tax

إن الضريبة الاتحادية على المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون تقدم مثالا ايجابيا على سمات تصميم السياسة الجبائية البيئية تم إقرارها للمساهمة في حل مشكلة انبعاث المواد المدمرة للأوزون التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون الستراتوسفيرية* وتترك الأرض أكثر عرضة لأشعة فوق البنفسجية حيث تتكون قاعدة الضريبة من 20 مادة معروفة بخصائصها في التآكل لطبقة الأوزون، وتستبعد بشكل صحيح المواد التي ستستهلك تمامًا في تصنيع مادة أخرى ولن تتم إطلاقها في الغلاف الجوي، يتم ضرب معدل الضريبة الأساسي بمعامل التآكل "استنفاد الأوزون" الذي تم تحديده في بروتوكول مونتريال الدولي لكل مادة مما يربط بين الضريبة وقدرة هذه المواد على تلويث البيئة¹.

ثانيا. ضريبة النفايات في مينيسوتا Minnesota Waste Tax وفقًا لقانون ولاية مينيسوتا يجب على الولايات إدارة النفايات الصلبة وفقا لتسلسل يمكن من إعادة تدويرها أو تقليلها، في عام 1989 اعتمدت الجمعية التشريعية تشريعات شاملة للحد من النفايات وإعادة التدوير والمعروفة عادة بـ SCORE، كما أذنت التشريعات بتخصيص منح تشريعية للولايات يمكن استخدامها لأنشطة إعادة التدوير وتطوير أسواق المواد المعاد تدويرها وتقليل وإدارة النفايات الخطرة المنزلية.²

ثالثا. ضريبة التدخين: في عام 2015 اقترحت الإدارة رفع ضريبة التبغ الفيدرالية من 1.01 دولار إلى 1.95 دولار للعلبة وقد توقعت هيئة الميزانية التابعة للكونغرس (CBO) أن هذا الزيادة

¹ Janet E. Milne, Environmental taxation in the United States: The log view, Lewis and Clark Review, Vol 15, N°02, April 2011, p429.

² Waste Management in Minnesota, p01. <https://www.auditor.leg.state.mn.us/ped/pedrep/0201ch1.pdf>

Consulte 15/03/2024. 01-14

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

التي تعادل دولارا واحدا للعلبة ستؤدي إلى نقص بنسبة 8% في عدد المدخنين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عامًا بحلول عام 2021،¹ إذا كان الناس يعتقدون أن التدخين يؤثر فقط على المدخنين ويعرفون تكاليف الرعاية الصحية بسببه بشكل كامل، فقد تكون الضريبة على التدخين فعالة بشكل كبير لتقليل استهلاكه وتحسين الصحة العامة.²

رابعاً. ضريبة التبغ في كاليفورنيا California tobacco tax تفرض ولاية كاليفورنيا ضريبة انتقائية بقيمة 87 سنتا لكل علبة على موزعي السجائر في الولاية كما تُفرض ضريبة انتقائية على منتجات التبغ الأخرى مثل السيجار والتبغ العلكي وتبغ الأنابيب... الخ، وتُحسب الضريبة على منتجات التبغ الأخرى سنوياً من قبل مجلس المساواة* بناءً على أسعار البيع بالجملة للسجائر، تُوزع عائدات هذه الضرائب بين الصندوق العام للولاية وصندوق كاليفورنيا الأولى للأطفال والعائلات³ وصندوق سرطان الثدي؛ تعتمد تقديرات الإيرادات على معدلات الاستهلاك وبيانات الأسعار بالجملة وقد أدى التأثير التراكمي لزيادات الأسعار وحملات مكافحة التدخين والإجراءات القياسية إلى تقليل كبير في استهلاك السجائر مع مرور الوقت.⁴

خامساً. ضريبة استهلاك الغاز: بدأ تطبيق جباية كفاءة الوقود في الولايات المتحدة في الفترة من 1980 حيث تفرض الضريبة على السيارات التي تحقق كفاءة وقود أقل من مستوى معين: مع اعتماد معايير المتوسط السنوي لاقتصاد الوقود (CAFE)* وبرنامج تصنيف كفاءة الوقود

¹ Chuck Marr, Chye-Ching Huang, Higher Tobacco Taxes Can Improve Health And Raise Revenue, Center on Budget and Policy Priorities, 2014, p02.

² RAISING TOBACCO TAXES: A WIN-WIN-WIN, p01.
<https://assets.tobaccofreekids.org/factsheets/0385.pdf>

Consulte 15/03/2024.

* تعرف بالمجلس الأمريكي للمساواة (American Council for Equality) يهدف هذا المجلس إلى تعزيز المساواة وحقوق الإنسان في ولاية كاليفورنيا عبر التشريع والتوعية والدعم وتعزيز الفرص المتساوية لجميع سكان الولاية.

³ California budget project, WHAT WOULD PROPOSITION 10, THE "CALIFORNIA CHILDREN AND FAMILIES FIRST INITIATIVE," MEAN FOR CALIFORNIA?, September 1998, p02.

⁴ <https://ebudget.ca.gov/2008-09-EN/BudgetSummary/REV/32270790.html#printdocs> Consulte 15/03/2024.01-44.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الرسمي يتم تحصيل الضريبة على السيارات التي تحصل على أقل من 22.5 ميل في الغالون ويتم إعفاء السيارات ذات الكفاءة العالية.¹

سادسا. ضريبة But: الضريبة على وحدة حرارة البريطانية (Btu) قدم الرئيس كلينتون** حزمة حقيقية ومهمة لتقليل العجز في 17 فبراير 1993 وحازت على إشادة كبيرة من العديد من الأطراف وكانت الجمعيات البيئية متفائلة بالخطوة، فحثت النشاط في جميع أنحاء البلاد على كتابة أعضاء الكونغرس لدعم خطة الرئيس وبدأت الجهود لتأمين تمويل كبير للترويج للفوائد البيئية للحزمة ولا يمكن أن تمر الحزمة بدون تضمين ضريبة وحدة حرارة البريطانية (Btu) وهي إحدى وحدات مقاييس كمية الطاقة التي تُستخدم لمعرفة كمية الطاقة في المنتجات النفطية وغيرها مثل الفحم وهذا بسبب قوتها في توليد الإيرادات.²

سابعا. ضريبة الكربون: منذ 1 جانفي 2009، انضمت تسع ولايات في الولايات المتحدة إلى نظام تبادل الانبعاثات الحد الأقصى والتجارة المخصص لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون تمثل هذه الولايات حوالي 7٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلاد وكذلك من الناتج المحلي الإجمالي يستهدف النظام الحالي محطات الطاقة التي تستطيع توليد طاقة لا تقل عن 25 ميغاواط، ويغطي حوالي 22٪ من جميع انبعاث غازات الدفيئة ومنذ 1 يناير 2013، تشارك ولاية كاليفورنيا في سوق الكربون بالتعاون مع مقاطعة كيبيك.³

الفرع الثاني: الإعفاءات والحوافز الجبائية البيئية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية

✓ خصم ضريبي من أجل الإصلاح البيئي للحقول البنية المصابة بالتلوث؛

* الاقتصاد الوقود (CAFE) هو اختصار لـ "Corporate Average Fuel Economy"، وهو معيار يحدد المتوسط المطلوب لكفاءة استهلاك الوقود لمجموعة من المركبات التي تباع في السوق طبقه إدارة السلامة المرورية على الطرق الفيدرالية (NHTSA) في الولايات المتحدة يهدف CAFE إلى تعزيز كفاءة استهلاك الوقود وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسين البيئة.

¹ James M. Sallee, The Taxation of Fuel Economy, by National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, 2011, p05.

** بيل كلينتون الرئيس الـ42 للولايات المتحدة من عام 1993 إلى عام 2001 يعتبر شخصية سياسية بارزة في التاريخ الأمريكي اشتهر بتوجيه الاهتمام إلى قضايا مثل الاقتصاد والرعاية الصحية والسياسة الخارجية.

² Dawn Erlandson, The BTU Tax Experience: What Happened and Why It Happened, Pace Environmental Law Review, Volume 12, Issue 1, 1994, pp 175-176.

³ Les notes d'information du service fiscal de Washington, Aperçu de la fiscalité environnementale des USA, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, 2014, p 05

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

- ✓ الإعفاءات الضريبية للمنازل الجديدة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والتحسينات على المنازل القائمة وتصنيع الأجهزة الموفرة للطاقة؛
 - ✓ خصم ضريبي للمباني التجارية الموفرة للطاقة؛
 - ✓ خصم ضريبي لإنتاج الكهرباء من أجل إعادة بيعها من الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية أو الطاقة الشمسية والنفايات الصلبة وغيرها من المصادر مع خصم ضريبي للشركات التي تستخدم خلايا الوقود أو طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية احتياجاتها لداخلية؛
 - ✓ خصم ضريبي لمشتري السندات الصادرة لبعض مشاريع حفظ الغابات أو الطاقة المتجددة أو مشاريع حفظ الطاقة؛
 - ✓ الإعفاءات الضريبية لشراء مركبات الوقود البديلة وتركيب البنية التحتية للتزود بالوقود؛
 - ✓ إعفاء ضريبي لاستثمارات الشركات المصنعة في عمليات التصنيع لمجموعة واسعة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون؛
 - ✓ خصم ضريبي على إنتاج وقود الديزل منخفض الكبريت؛¹
- يمكن للجزائر أن تقوم بمنح البلديات الصلاحيات أو حرية في فرض الضرائب والرسوم البيئية أو منح حوافز ضريبية بناءً على الوضع البيئي المحلي واحتياجات التنمية، مما يساهم في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة وتخفيف التلوث.

المطلب الثالث: تجربة الضرائب البيئية في الدول المغاربية

تعكس تجربة الجباية البيئية في الدول المغاربية جهود هذه الدول في الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال فعالية الجباية البيئية.

الفرع الأول: الجباية البيئية في المغرب

قد بذل المغرب جهودا لمواجهة التهديدات التي تواجه البيئة وموارد الطبيعية من الناحية القانونية تم تعزيز تشريعات من خلال اعتماد مجموعة من قوانين بيئية منها قانون المياه، والقانون

¹ قاسم حسناء، السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه المرحلة الثالثة، شعبة العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2022، ص 204.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

الإطارى لحماية وتنمية البيئة، وقانون دراسات التأثير، وقانون مكافحة تلوث الهواء، وقانون إدارة النفايات والتخلص منه، رغم هذا فإن تطبيق هذه القوانين لا يزال محدودا في غياب المراسيم التنفيذية التي تسهل ترجمتها على أرض الواقع من خلال أدوات وآليات قانونية ومالية قابلة للتحقيق والتطبيق والفعالية وينبغي أن تسهم هذه الأدوات في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ المشاريع البيئية المتعلقة بإدارة المياه بشكل مستدام والصرف الصحي، والنفايات المنزلية، والكفاءة الطاقية والطاقة المتجددة، وحماية وتطوير الغابات...الخ.¹

أولا. قوانين حماية البيئة في المغرب: تعتبر قوانين حماية البيئة في المغرب جزءا لا يتجزأ من السياسات الوطنية المستدامة التي تهدف إلى الحفاظ على التوازن البيئي وتعزيز الاستدامة البيئية نذكر منها ما يلي:²

✓ **قانون المياه:** وتنص المادة 23 على فرض الإتاوات والضرائب والرسوم بهدف تحسين موارد وكالات الأحواض وتمويل المشاريع الرامية إلى الحفاظ على التراث المائي واستغلاله على نحو مستدام؛

✓ **القانون الإطارى لحماية البيئة والتنمية:** وينص على إنشاء "نظام للحوافز المالية والضريبية" يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجال البيئة وبالإضافة إلى دعم وإنشاء صندوق وطني للبيئة، يمول المشاريع والأنشطة التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة؛

✓ **قانون مكافحة تلوث الهواء:** تنص م 23 من هذا القانون على إنشاء نظام من الحوافز الضريبية والإعفاءات بهدف تشجيع أي استثمار يهدف إلى تقليل تلوث الهواء، وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة.

✓ **قانون النفايات:** تتضمن م 23 على تأسيس إتاوة تستعمل لتمويل الخدمات التي تقدمها البلدية وما يتصل بها من خدمات تسيير النفايات المنزلية، كما تنص م 45 على تأسيس تضامين مالي أو ضمان لأي عملية لاسترداد وتصدير النفايات تمويل التدخلات في حالة وقوع حادث أو تلوث ناتج عن هذه النفايات؛ وتنص م 58 أيضا على ضرورة تقديم ضمان مالي لأي مرفق

¹ La fiscalité environnementale au Maroc(TABLE RONDE), L'Association Marocaine des Experts en Gestion des Déchets et en Environnement, p01, <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/environnement/politique-de-l-environnement/la-fiscalite-environnementale-au-maroc-table-ronde> consulte 16/03/2024.

² La fiscalité environnementale au Maroc(TABLE RONDE), L'Association Marocaine des Experts en Gestion des Déchets et en Environnement, op.cit, p02.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

يعمل في مجال معالجة النفايات واستعادتها وذلك لضمان الالتزام بالمعايير البيئية والقانونية المطلوبة في إدارة النفايات.

ثانيا. صناديق حماية البيئة في المغرب: من بين الأجهزة الإدارية التي تعتمد عليها المغرب في تسيير الشؤون البيئية نذكر منها ما يلي¹:

- ✓ **صندوق مكافحة التلوث الصناعي:** يهدف إلى تشجيع احترام البيئة والسماح بارتقاء الصناعات المغربية بجعلها أكثر قدرة على المنافسة ومراعاة البعد البيئي في مشاريعها.
- ✓ **الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية:** يعمل كمنسق مع الحكومة وتتعلق نفقات الصندوق بالحوافز على المشاريع الاستثمارية لحماية البيئة وتعزيزها.

ثالثا: الجباية البيئية في المغرب

في عام 2014، ومع نشر المرسوم الديواني رقم 09-14-1 بتاريخ 4 ج.أ 1435 هـ (6 مارس 2014) في ج.ر، الذي جاء قانون الإطار رقم 99-12 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ظهر مفهوم الضرائب البيئية في المغرب.

فعلى وجه الدقة، ينص م 30 من المرسوم المذكور على النحو التالي: الضرائب البيئية هي نظام يتألف من ضرائب ورسوم بيئية تُفرض على الأنشطة التي تتسم بارتفاع مستويات التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية. ويمكن تطبيق هذه الضرائب والرسوم ضد الأعمال الفردية أو الجماعية التي تضر بالبيئة وتنتهك مبادئ وقواعد التنمية المستدامة².

1. الجباية البيئية المطبقة في المغرب: يمكن اختصارها على النحو التالي³:

- **قانون 47-06 المتعلق بالضرائب المحلية:** ضريبة استخراج منتجات المحاجر، ضريبة رخصة القيادة، فرض رسوم على رخص سيارات الأجرة والحافلات، رسوم فحص السيارات التي تزيد عمرها عن 5 سنوات وضريبة الدراجات النارية التي تزيد سعتها عن 125 سم³؛

¹ قاسم حسناء، السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 218.

² Soufiane Tabeut, Hassan Bougantouche, La Fiscalité Environnementale au Maroc Entre Impératifs Fiscaux et Objectifs Environnementaux, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 5, Juin 2018, p348.

³ op.cit, pp 351-352..

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

-قانون الجمارك والضرائب غير المباشرة: الرسم المحلي على منتجات الطاقة، الضريبة الخضراء على البلاستيك، الرسم الخاص بالإسمنت، الرسم الخاص بالرمال، الرسم على القيمة المضافة على الواردات حيث المادة 8 من قانون المالية لسنة 2017 على إعفاء ضريبة القيمة المضافة من الواردات على السلع والمعدات الحائزة على حماية البيئة وضريبة الاستهلاك المحلية نصت المادة 5 من قانون المالية لسنة 2004، والنفط الثقيل والفحم وفحم الكوك النفطي المستخدمة في إنتاج الكهرباء بأكثر من 10 ميغاواط معفاة من ضريبة الاستهلاك المحلية.

-قانون الضرائب العام (C.G.I): إعفاء من الضريبة السنوية على السيارات ومركبات النقل العام للأشخاص الذين يكون وزنهم الإجمالي في الحمولة المسحوبة أقل من أو يساوي 3.000 كيلو غرام والسيارات الكهربائية والسيارات الهجينة (الكهربائية والحرارية)، إخضاع مبيعات سخانات المياه الشمسية للرسم على القيمة المضافة بمعدل منخفض قدره 10% رسوم الهبوط للطائرات ورسوم المطارات الأخرى ورسوم المرافق إمدادات المياه، والصرف الصحي، وجمع النفايات ومعالجتها؛

2. التحفيزات الجبائية: يطبق المغرب بعض الإعفاءات الضريبية التي تُعتبر كمساعدات مالية للحد من التلوث وهي مُخصصة في¹: تشجيع تجديد المركبات وخفض الرسم على القيمة المضافة على ايجار عدادات المياه والكهرباء وعلى سخانات المياه بالطاقة الشمسية وخفضها على السيارات الاقتصادية، تعليق الرسم على القيمة المضافة على واردات غاز البترول الإعفاء الكامل والدائم عن دخل الزراعات الغابية غير المثمرة المخصصة لحماية التربة من التآكل الناتج عن الرياح والأمطار.

الفرع الثاني: الجباية البيئية في تونس

سنتطرق في التجربة التونسية على القوانين والمؤسسات حماية البيئة من التلوث ومدى تطبيقها للجباية البيئية بأوجهها المختلفة.

أولاً: الإطار التشريعي والمؤسسات لحماية البيئة في تونس: يعدّ القانون الصادر في 2 أوت 1988 أول نصّ قانوني كرّس الحماية الشاملة للبيئة وأقر الضرر البيئي الصرف والجريمة البيئية الصرفة أيضاً كما كرّس مجمل الآليات الحمائية للبيئة على المستوى الاستباقي بإقراره ضرورة دراسات التأثير على البيئة أو على المستوى اللاحق بإقراره مبدأ الملوث المسؤول ونص على

¹ Nabil Bouayadamine, Khalid Rouggani, Développement Durable : Ou En est la Fiscalité du Maroc?, Economie et kapital, N°8, 2016, p 66.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

إحداث صندوق لمكافحة التلوث وجعل من الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الهيكل المختص في حماية البيئة وفي تمثيل مصالح البيئة أمام القضاء دون سواها. ثم توالى عدد النصوص القانونية التي أقرت "الحق في بيئة سليمة"؛¹ ومن المؤسسات التي تساهم في حماية البيئة ومكافحة التلوث في تونس نجد صندوق مقاومة التلوث وصندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط.

ثالثاً: الجباية البيئية في تونس

تونس تعتمد على مجموعة من الضرائب والإجراءات البيئية لتعزيز الحفاظ على البيئة وتحفيز الاستثمارات في مجالات النمو المستدامة، وتشمل هذه الضرائب والإجراءات²:

- ✓ رسم حماية البيئة: يُفرض على بعض منتجات الطاقة الملوثة
- ✓ الرسوم المدفوعة على المبيعات المحلية للمنتجات السميكية
- ✓ الحوافز الضريبية: توفير الحوافز الضريبية للشركات المتخصصة في جمع وتحويل ومعالجة النفايات والتي ترتبط بتنظيمات حماية البيئة.
- ✓ تمنح تونس إعفاءات جمركية وضريبية للاستثمارات في الطاقات المتجددة وتوفير الطاقة؛
- ✓ إصدار قانون رقم 8 لسنة 2017 لمراجعة منظومة الامتيازات الضريبية، مما يشمل إعفاء جزء من الضرائب على الدخل للمؤسسات التي تستثمر في جمع النفايات وتحويلها وتثمينها ورسكلتها أو معالجتها.

¹ وحيد الفرشيشي، الحق بالبيئة في الدستور التونسي الجديد، المفكرة القانونية، <https://legal-agenda.com/>.

بتاريخ 2024/03/17.

² قاسم حسناء، مرجع سابق، ص ص، 232-233.

الفصل الثالث: دور سياسة الجباية البيئية في تطوير الاستدامة البيئية في الجزائر

خلاصة:

في هذا الفصل سعيينا لدراسة الوضع البيئي في الجزائر الذي يعاني من تدهور مستمر نتيجة تصاعد النشاطات الصناعية وعدم الاعتماد على التقنيات الصديقة للبيئة كما تناولنا القوانين التي تم سنّها لحماية البيئة، إلى جانب استعراض مختلف الهيئات والصناديق المرتبطة بالبيئة مثل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وتم التوصل إلى:

- الجباية البيئية تعد إحدى الأدوات أو الآليات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من أجل المحافظة على البيئة؛

- عمدت الجزائر على تصميم نظام جبائي من خلال تأسيس جملة من الرسوم البيئية فرضت من قوانين مالية مختلفة؛

- نظام التحفيز الجبائي في الجزائر في مجال حماية البيئة يُظهر جهودا أولية للتصدي للتحديات البيئية، لكنه لا يؤثر بشكل كافٍ على الصناعات الكبرى للحد من التلوث؛

- النظام الجبائي البيئي في فرنسا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على مجموعة من الضرائب والتحفيزات التي تهدف إلى تقليل التلوث وتعزيز الاستدامة البيئية والتحول إلى الطاقة النظيفة؛

- حققت الجزائر وتونس والمغرب خطوات إيجابية نحو تطوير الجباية البيئية إلا أن هناك حاجة لتحسين السياسات ومراجعتها واستخدام الإيرادات بشكل فعال في مجال حماية البيئة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لمتغيرات موضوع الدراسة التي من المتوقع أن تلعب دورا وتسهم في السعي نحو حل المشكلة والإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها لأغراض هذا العمل البحثي؛

يأتي هذا الفصل ليسقط ميدانيا ما جاءت به الفصول النظرية الثلاث ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استبانة تخص عينة من المؤسسات الاقتصادية وهذا للتمكن من الحكم على دور الجباية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث سيتم من خلال التعرض إلى الإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها، وقد يكون أهمها تلك المتعلقة بعينة الدراسة المكونة من المؤسسات الاقتصادية، والتي مثلت منطلقا للبيانات التي تم الحصول عليها وتحليلها إحصائيا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار رقم 19 حيث تساعد نتائج التحليل الإحصائي على وصف عينة الدراسة وقياس استجابات أفرادها؛ ومنه تتمثل مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

✓ المبحث الأول: منهجية الدراسة

✓ المبحث الثاني: التحقق من جودة بيانات الدراسة

✓ المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سيتم في هذا المبحث توضيح منهجية الدراسة حيث سنقوم أولاً بتحديد مجتمع وعينية الدراسة وحجمها إضافة إلى عرض كيفية تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، التي تم استخدامها للحصول على البيانات الأولية اللازمة للإجابة على إشكالية الدراسة، كما سيتم التأكد من صدقها الظاهري والبنائي، وكذا التأكد من ثباتها بالإضافة إلى ذلك سيتم إبراز الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وأساليبها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها ومعالجة الإشكالية المطروحة، ومن خلالها يتم معالجة على البيانات المتحصل عليها وإخضاعها للتحليل الإحصائي ومن ثم الوصول إلى النتائج التي يتم تفسيرها في سياق موضوع الدراسة.

الفرع الأول: المنهج العلمي المعتمد

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعد منهجا يهدف إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ليتم استخدامه في إيجاد الحلول ووضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بالموضوع الدراسة، يهدف هذا منهج إلى جمع البيانات والمعلومات الضرورية لتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية¹.

تبرز أهمية استخدام المنهج الوصفي بأسلوب التحليلي في الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الجباية البيئية على وعي المؤسسات الاقتصادية بالبيئة لضمان الحصول على معلومات شاملة حول مستوى الوعي البيئي وتأثيرات الجباية البيئية على سلوك المؤسسات، يعتمد تحليل هذه البيانات على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحديد العلاقات والاتجاهات

¹ هاني بن محمد الحفظي، المنهج الوصفي التحليلي، إدارة الخدمات التعليمية ببنينع الإشراف التربوي-شعبة الصفوف الأولية، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، المملكة العربية السعودية، ص 01.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

بين متغيرات الدراسة وتقدم النتائج والاستنتاجات التي يتم الوصول إليها توجيهات قيمة لتعزيز الوعي البيئي وتحسين سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو البيئة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة على أنه: " هو المجموعة الشاملة لكل المفردات أو المشاهدات التي تشترك في صفة أو خاصية معينة ويمكن أن يكون المجتمع أشخاص أو مؤسسات وقد يكون محدود أو غير محدود" ¹ أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مختلف المجالات كالصناعات الغذائية، صناعة مواد بناء، الصناعات الطاقوية، والمجالات الصناعية الأخرى، ولقد تم الاتصال بسبعة وستين (67) مؤسسة اقتصادية أغلبيتها تنشط في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج بالدرجة الأولى مع بعض المؤسسات في كل من ولاية الجزائر، سطيف، جيجل، تم توزيع الاستبيانات عليها ومن ثم جمع وتحليل البيانات قصد الإجابة عن فرضيات الدراسة، وتم التوزيع هذه الاستبيانات على مجموعة الفئات تظم الإطارات الإدارية من مدراء، رؤساء الأقسام والمصالح والمحاسبين، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة؛

غير أن هناك بعض المؤسسات التي امتنعت عن التعاون والاستجابة لعملية توزيع الاستبيانات، ويمكن إيجاز بعض الأسباب التي قد تجعل المؤسسات الاقتصادية تتجاهل أو تتردد في الرد على الاستبانة في ما يلي:

- ✓ بعض المؤسسات غير مدركة لأهمية الجوانب البيئية أو لا تعتبرها كأولوية في أعمالها فلا ترى هناك حاجة للإجابة على الاستبانة؛
- ✓ بعض المؤسسات الاقتصادية تخشى من أن الإجابة قد تؤدي بهم إلى مزيد من الضغوط البيئية؛
- ✓ يعتبر بعض المسؤولين داخل المؤسسات الاقتصادية أن الإجابة على الاستبانة يتطلب وقتا وجهدا إضافيا دون أن يرى الفائدة المباشرة من ذلك؛
- ✓ تخشى بعض المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات حول سياساتها البيئية وأدائها؛
- ✓ رفض بعض المؤسسات الاقتصادية التعاون مع الباحثة حتى قبل الاطلاع على الموضوع بحجة كثرة التربصات لديهم.

¹ أحمد جمال الجسار، التحليل الإحصائي لاستبيانات الدراسات والبحوث باستخدام حزمة IBM SPSS، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2021، ص 14.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفرع الثالث: عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة على أنها مجموعة جزئية من المجتمع الدراسة بطريقة ما ولسبب ما على أن تمثله أفضل تمثيل¹ يتم اختيارها وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة²، وعليه فإنه تم الاعتماد على أسلوب العينة في هذه الدراسة بدلا من المسح الشامل نظرا لتعذر الوصول إلى جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أما العينة فقد اختيرت بشكل عشوائي حيث تم البحث عن المؤسسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وهي مؤسسات تنشط في مجالات صناعية مختلفة؛ يتم اختيار العينة العشوائية بناءا على شرطين هما: أن يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين وأن يكون هناك تجانس بين أفراد العينة.³

ويمكن وصف عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(04-01): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	80	80%
الاستبانات قابلة للتحليل	67	67%
الاستبانات الغير المسترجعة	20	20%
الاستبانات الكلية	100	100%

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الرابع: مصادر بيانات الدراسة

تنقسم مصادر البيانات في هذه الدراسة إلى مصادر أولية ومصادر ثانوية ويهدف هذا الفصل إلى توضيح المصادر التي تم الاعتماد عليها للحصول على البيانات هذه الدراسة؛

¹ المرجع السابق، ص 14.

² در مجد، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 09، 2017، ص 313.

³ أحمد جمال الجسار، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يتمثل المصدر الأولي في البيانات التي تم جمعها بشكل مباشر لأغراض البحث كالأستبيان، بينما تعتمد المصادر الثانوية على البيانات والمعلومات المتاحة مسبقاً والتي تم جمعها من مصادر سابقة؛

1. بدأت الدراسة باستخدام المصادر الثانوية: حيث تم جمع المعلومات والبيانات من الأبحاث السابقة كالمذكرات الدكتوراه والماجستير والكتب والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة كما تم استخدام البيانات المتاحة في التقارير الرسمية والمنشورات ذات الصلة.¹

2. مصادر الأولية لبيانات الدراسة: لإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة تم الاعتماد على البيانات ذات المصادر الأولية، والتي تعتبر دعماً للمصادر الثانوية النظرية وتقود المصادر الأولية عادة إلى معلومات أولية ومباشرة حول موضوع البحث؛

المصادر الأولية هي المصادر المباشرة الميدانية تحصل عادةً من مصادر ميدانية أصلية، وتتمثل ذلك في الاتصال المباشر مع أفراد العينة المراد دراسته، أما أساليب جمع البيانات من مصادرها المباشرة فتتضمن المقابلات، والأستبيانات والملاحظة.²

تعتبر الاستبانة الأداة الأساسية لجمع البيانات الأولية الميدانية في هذه الدراسة، والتي تم تصميمها بعد الاطلاع والاستفادة من مصادر ثانوية متعددة تبعاً لأهداف الدراسة ومشكلاتها وتساؤلاتها البحثية، كما تم استشارة أساتذة والمهنيين في هذا المجال الذين ساهموا في تنقيح وتصحيح الاستبانة لتكون بشكلها نهائي.

لقد تم مراعاة الشروط الأساسية لبناء استبانة والتي تتمثل في:

✓ مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة؛

✓ ضرورة صياغة الفقرات بوضوح وتجنب الجمل المبهمة؛

✓ تجنب التكرار في محتوى الفقرات.

تم تدعيم أداة الاستبانة بأداتي المقابلة والملاحظة، حيث أُجري عدد من المقابلات غير المنظمة مع بعض المدراء والمحاسبين والرؤساء الأقسام ومصالح المؤسسات الاقتصادية الذين وافقوا على

¹ عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 05، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 78.

² حمدي إسماعيل احمد، محاضرات المنهج التجريبي، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 01.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الإجراءات بهدف الحصول على معلومات إضافية توضح إجراءات العمل الميداني التي لها العلاقة المباشرة بالحماية البيئية، تُضاف هذه المساهمة لهذه الأداة في تحليل وتفسير نتائج المعالجة الإحصائية للاستبانة الدراسة.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

أداة الدراسة هي الأداة التي يتم استخدامها الباحث لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته أو اختبار فرضياته في هذه الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات.

الفرع الأول: تقديم الاستبانة

لقد تم استخدام الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية وتعرف هذه الأخيرة على أنها "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، والتي يتم وضعها في الاستمارة توزع على الأشخاص المعنيين بعدة وسائل والتي بواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة حول الموضوع أو التأكد من المعلومات المتعارف عليها كانت غير مدعومة"¹ ولقد تم تصميم الاستبانة مع التأكد من صدقها وثباتها بالشكل الذي يسمح باختبار الفرضيات لاحقاً.

الفرع الثاني: مكونات الاستبانة

تتكون الاستبانة من:

المقدمة التمهيدية: يتم من خلالها توضيح مختلف حيثيات موضوع الدراسة لأفراد العينة، مع إشارة إلى أن البيانات التي يقدمونها تُعالج بسرية تامة وتُخصص لأغراض البحث فقط كما يتم إدراج وسائل الاتصال (مثل الهواتف الجواله والبريد الإلكتروني) الخاصة بالباحثة لغرض الاستفسار عن الموضوع أو أي محور من محاور الاستبانة الذي قد يثير غموضاً بالنسبة لأفراد العينة.

¹ هوارى سعاد، أساليب الاستبيان، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، اختصاص المدن- الديناميكية المجالية والتسيير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، 2021، ص 03.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجزء الأول: يتضمن كل من المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة والمتمثلة في الجنس، السن، المؤهل الوظيفي، الخبرة المهنية و المركز الوظيفي؛ والمتغيرات الخاصة بالمؤسسة: مثل القطاع الذي تنشط فيه، حجم المؤسسة (مصغرة، صغيرة، متوسطة وكبيرة) وتطور الأهمية البيئية داخل المؤسسة.

الجزء الثاني: يتضمن كل من المتغير المستقل (الجباية البيئية) و المتغير التابع (الوعي البيئي) موزعين كما يلي:

يشمل المتغير المستقل (الجباية البيئية) على محورين موزعين على نحو التالي:

المحور الأول: يشمل هذا المحور البعد الأول فرض الرسوم البيئية ويضم 15 عبارات؛

ويتضمن 09 عبارات تتعلق بمنح التحفيزات الجبائية في مجال البيئة كبعد ثاني.

يحتوي المتغير التابع (الوعي البيئي) على محور موزع على نحو التالي:

المحور الثاني: يشمل على 24 عبارة تقيس الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية؛

وتجدر الإشارة إلى انه تم الاعتماد في الاستبانة على شكل المغلق في الإجابة والذي يحدد الخيارات المحتملة لكل عبارة من أجل التحكم أكثر في عملية تفرغ الإجابات وذلك وفقا لمقياس ليكارت الخماسي الذي تتراوح درجاته بين (موافق بشدة، موافق، حيادي، غير موافق، غير موافق بشدة) والذي تأخذ القيم والأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1) حسب المستويات المتدرجة في الإجابة.

الجدول رقم (04-02): درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS الجزء الثالث موضوعات

مختارة، الطبعة الثانية، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2017، ص 540.

وللحكم على المؤشرات الإحصائية وخاصة المتوسط الحسابي لابد من وضع حدود دنيا وعليا لمقياس ليكارت الخماسي وهذا بحساب المدى وطول الفئة ويعتبر المدى عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في المقياس، وبتعويض (4=5-1) نجد أن المدى يساوي 4- أما طول الفئة فيساوي حاصل القسمة المدى على عدد الدرجات، وبتعويض (4/5=0.8) نجد أن طول الفئة يساوي 0.8، ثم

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

إضافة هذه القيمة على أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة الأولى (1.8=1+0.8) وعلى هذا الأساس تتكون فئات المقياس الموضحة في الجدول رقم (04-14):

الجدول رقم (04-03) فئات مقياس ليكرت الخماسي ودلالته

رقم الفئة	مجال الفئات	الدرجات	الأوزان	دلالة الفئات
01	من 01 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	01	درجة ضعيفة جدا من الموافقة
02	من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	02	درجة ضعيفة من الموافقة
03	من 2.60 إلى أقل من 3.4	محايد	03	درجة متوسطة من الموافقة
04	من 3.4 إلى أقل من 4.2	موافق	04	درجة مرتفعة من الموافقة
05	من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	05	درجة مرتفعة جدا من الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع:

1. عجمي سارة، تطبيقات تحليل البيانات، مطبوعة بيداغوجية، لتخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020، ص 56.
2. فنيط سفيان، بوشويط فيروز، تأثير أبعاد العلامة التجارية وأريدو على القرار الشرائي لدى عينة من المتعاملين بمدينة جيجل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص ص، 116-117.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

لقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "statistical package for social sciences" والذي يرمز له باختصار (spss) لمعالجة البيانات المتحصل عليها من خلال أداة الدراسة، حيث يعتمد هذا البرنامج على مجموعة من الأساليب والاختيارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي والاستدلالي وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب نقدمها فيما يلي¹:

✓ **التكرارات المطلقة:** تعتبر التكرارات المطلقة عن عدد الإجابات في كل درجة من درجات المقياس أو الخيارات الموضوعية، والتي تساعد في حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛

¹ فضيل دليو، تقنيات تحليل البيانات في العلوم الاجتماعية والاعلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 2010، ص 152.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

✓ **النسب المئوية:** تعبر النسب المئوية بشكل أفضل عن تكرارات المطلقة خاصة في تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة حيث يتم تمثيلها بدوائر نسبية إضافة إلى أنها تساعد في إبراز آرائهم واستجاباتهم وتحسب النسب المئوية بقسمة عدد العبارات الموافقة لعبارة ما على مجموع أفراد العينة أو مجموع التكرارات.

✓ **المتوسط الحسابي:** يعتبر المتوسط الحسابي من مقياس النزعة المركزية والذي يستخدم لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات الخاصة بأبعاد الدراسة عن وسطها الحسابي¹.

✓ **الانحراف المعياري:** ويعد الانحراف المعياري من مقاييس التشتت وهو الجذر التربيعي للتباين، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإجابات وانخفض تشتتها والعكس صحيح في حالة كانت قيمته أكبر أو مساوية للواحد صحيح، كما يعتمد عليه في ترتيب العبارات لصالح أقل تشتت في حالة تساوي وسطها الحسابي².

✓ **التحليل العاملي الاستشكافي؛**

✓ **الالتواء والتفطح:** لتحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً تستخدم الالتواء والتفطح كما يلي:

✓ **معامل الالتواء:** الالتواء هو عبارة عن درجة التماثل أو البعد عن التماثل لتوزيع ما. ويستخدم معامل الالتواء لمعرفة نوع التوزيع، فإذا كان مقياس الالتواء موجب نقول بأن التوزيع ملتو نحو اليمين؛ والعكس صحيح أما إذا كان المقياس يساوي صفر فإن التوزيع متماثل.

✓ **معامل التفطح:** هو درجة تذبذب قمة التوزيع قياساً بالتوزيع الطبيعي أي أن التفطح هو قياس درجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي عادة فالتوزيع ذو القمة العالية نسبياً يسمى منحني مدبب والتوزيع الذي قمته مسطحة يسمى مفرطحاً، أما التوزيع الطبيعي فقمة ليست مدببة ولا مفلطح يسمى متوسط التفطح³.

¹ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، جار الصفاء، ط1، الأردن 2000، ص 159.

² نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية spss، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، ط1، 2015، ص ص، 30-31.

³ عبد الحليم الحمزة، كتاب بيداغوجي في الإحصاء 01، كتاب بيداغوجي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تيسي، تبسة، 2023، ص 81.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- ✓ **معامل الف كرومباخ: (Crombach's Alpha)** تم استخدامه من أجل اختبار مدى الاعتماد على أداة الاستبانة في قياس متغير الدراسة أي تم اعتماده للتأكد من ثبات الاستبانة.¹
 - ✓ **الانحدار الخطي البسيط:** الهدف الأساسي من تحليل الانحدار هو تقدير الصورة الرياضية للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويستخدم التحليل الانحدار لدراسة مدى تأثير متغير المستقل واحد أو أكثر على متغير تابع محدد،²
 - ✓ **الانحدار الخطي المتعدد:** هو أسلوب إحصائي لتحليل العلاقة بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط، لكنه يتضمن متغيرات مستقلة أكثر يهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى استخدام المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيمة المتغير التابع وترجيح كل قيمة متنبأ بها، مما يعكس مدى مساهمتها في التنبؤ الكلي.³
- وقد تم استعماله لمعرفة أثر المتغير المستقل (الجباية البيئية) في المتغير التابع (الوعي البيئي)؛

المبحث الثاني: التحقق من جودة بيانات الدراسة

الهدف من وراء فحص صدق الاستبانة هو التحقق من أن فقراتها تقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فإن الاستبانة تمثل بشكل جيد المجتمع، ويعني الصدق مدى صلاحية الاستبيان في السلوك الذي صمم من أجله أي أنه لا يقيس شيئاً آخر بدلاً منه.

المطلب الأول: صدق الاستبانة

للتأكد من أن البيانات التي تم جمعها لغرض الدراسة تمثلها بصدق، ولقد تم التأكد من خلال الصدق البنائي والظاهري.

الفرع الأول: الصدق البنائي

تم التأكد من الصدق الظاهري البنائي لأداة الدراسة كما يلي:

¹Keith S. Taber, The Use of Cronbach's Alpha When Developing and Reporting Research Instruments in Science Education, Science Education Centre, crossmark, 2017, p01.

² فضيل دليو، مرجع سابق، ص 154.

³مقراش فوزية، أثر الإدارة بالذكاءات على التوجه الاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجربة و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2014/2015، ص 181.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

✓ **الصدق الظاهري للدراسة:** من أجل التحقق من الاستبانة تكون صادقة من خلال السمات الأولية لها، تم عرضها على أساتذة في مجال التخصص وكذا المهنيين (الملحق رقم 02)، التي كانت ملحقاً بالإطار العام للدراسة الذي أدرج فيه: إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، منهجيتها.

وفي ضوء الاقتراحات والملاحظات المتعلقة سواء بالصياغة اللغوية لل فقرات مدى وضوحها ومدى ملاءمتها للبعد أو للمحور وبناء على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم وتصويباتهم تم إجراء التعديلات اللازمة إلى أن أصبحت في صورتها النهائية (الملحق رقم 01)

✓ **الصدق البنائي لأداة الدراسة:** نظرا لأن الصدق الظاهري يعتبر غير كافي لدراسة صدق أداة الدراسة يجب القيام أيضا بالصدق البنائي من خلال التحليل العاملي الاستكشافي .

الفرع الثاني: تقديم التحليل العاملي الاستكشافي

أولا التحليل العاملي: مع التقدم الملموس في البرامج المتخصصة للتحليل الإحصائي، ونتيجة لتطور التحليل العاملي واتساع استخدامه في العلوم الاجتماعية، أصبح من الأمور ذات الأهمية الخاصة في البحوث التربوية، فالتحليل العاملي يعد منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة، وفقاً للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به¹.

إذا فإن التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستخدم في دراسة الظواهر بهدف تقليص العوامل المؤثرة فيها وهو عملية رياضية تستهدف تفسير معاملات الارتباط الموجبة - التي لها دلالة إحصائية - بين مختلف المتغيرات، ببساطة يقوم التحليل العاملي على دراسة علاقات بين عدد من المتغيرات $X_1, X_2, X_3, \dots, X_p$ بدلالة $F_1, F_2, \dots, F_n$ ، تسمى عوامل مشتركة وهي التي نريدها ونعتمد عليها وهذه العوامل تعتمد في تركيبها على أسس إحصائية مثل الانحدار أو النماذج السلبية أو الارتباط،

¹ حجاج غانم، التحليل العاملي في العلوم الإنسانية والتربوية نظرياً وعملياً، عالم الكتب، ط01، القاهرة، 2013، ص

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

ويكون عددها أقل من عدد المتغيرات الأصلية، وتساعدنا على فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات الأصلية¹.

-أهداف التحليل العاملي: من بين أهدافه نذكر ما يلي:

- ✓ يلخص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر الظاهرة؛
- ✓ إبراز مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات؛
- ✓ الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات (العوامل) وبعدد أقل لتحل جزئياً أو كلياً محل المجموعة الأصلية من المتغيرات، يعتبر أسلوباً مفيداً في خفض العلاقات المعقدة بين مجموعة من المتغيرات إلى صورة خطية بسيطة نسبياً، كما أنه يكشف عن العلاقات غير المتوقعة².

ثانياً: التحليل العاملي الاستكشافي

مفهوم التحليل العاملي الاستكشافي: يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فالتحليل العاملي الاستكشافي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات³؛ كما يمكن تعريفه على أنه منهجاً إحصائياً لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقاً للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به؛ هناك مجموعة من المعايير التي يلزم تحقيقها قبل مباشرة الانتقال للخطوات الموالية ضمن التحليل العاملي الاستكشافي وتتمثل في:

- ✓ أغلب معاملات الارتباط ينبغي أن تتعدى 0.30 ودالة وإن كانت الدلالة الإحصائية لا يعول عليها كثيراً؛

¹ أحمد أبو فايد، التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه، أنواعه، خطواته، مثال تطبيقي لكيفية استخراج التحليل العاملي بنظام spss، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 02.

² أحمد أبو فايد، مرجع سابق، ص، ص 3-4.

³ حجاج غانم، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- ✓ يجب أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الارتباطات أكبر من 0.00001، فإذا كانت أكبر من هذه القيمة دل ذلك على عدم وجود ارتباطات مرتفعة جدا أو عدم وجود اعتماد خطي بين متغيرات (تكرار واستنساخ للمعلومات التي يشارك بها كل متغيرات)؛
- ✓ ينبغي أن يكون اختبارا باتليت دالا احصائيا (ألفا دون 0.05) ويفيد عندما يكون دالا إحصائيا بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة الوحدة خالية من العلاقات وإنما تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات، لكن يجب التنبيه إلى أمر هام وهو إذا كان هذا الاختبار دالا فلا يعني أن كافة الارتباطات ملائمة من حيث شدتها أو مستواها بل يدل فقط على توفر الحد الأدنى من الارتباطات بين المتغيرات ولذلك يعزز باختبارات أخرى؛
- ✓ يجب أن يكون اختبار KMO (kaiser-mayer-olkin) لكافة المصفوفة أعلى من 0.05 وفقا لمحكات كايزر، وهو مقياس عام لملائمة التعيين ويدل أيضا بأن الارتباطات عموما في المستوى؛
- ✓ يجب أن يكون مقياس MSA لكل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كاف لإجراء التحليل العاملي.¹

المطلب الثاني: الصدق البنائي للمحور الأول (الجباية البيئية)

بعد إجابة أفراد عينة 67 من المؤسسات الاقتصادية على العبارات المحددة لمتغير الجباية البيئية ببعدين (الرسوم البيئية والتحفيزات الجبائية البيئية) سنعمل على التحقق من قابلية الاعتماد هذه الأبعاد من عدمه وذلك بإجراء الاختبارات الخاصة بفحص قابلية مصفوفة الارتباطات في المرحلة الأولى، ثم استخراج وتسمية العوامل في المرحلة الثانية؛

أولا: فحص مدى قابلية مصفوفة الارتباطات لتحليل العاملي:

مصفوفة الارتباط: من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط قوي ومعنوي (عند مستوى الدلالة 5 بين عبارات المحور الأول حيث أغلبها تجاوزت 0,30 ما يسمح بإمكانية دمج العبارات في عامل مستخرج مفسر للجباية البيئية.

¹ دنداني سارة، استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على تبني الزبائن لمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 01، 2024، ص 310.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- **المحدد:** يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب $4.57E-007$ وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) على عدم وجود تعدد خطي بين الصفوف والأعمدة).

- **اختبار برتليت $Bartlett's test of sphericity$:** يجب أن يكون دال إحصائيا لتكون المصفوفة ليست مصفوفة أي تحتوي على حد مقبول من الارتباطات والاختلافات (التمايز) بين العبارات الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (04-04): اختباري KMO و $Bartlett's$ للجباية البيئية

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,644
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	829,655
	Ddl	300
	Signification de Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين لنا أن اختبار **Bartlett** دال احصائيا وبذلك فإن المصفوفة ليست مصفوفة الوحدة.

- اختبار كاي-مير-اولكي **Test Kmo** : يستهدف قياس درجة علاقات الارتباط بين المتغيرات على مستوى المصفوفة ككل ويجب ان يكون أكبر من 0,5 ليكون حجم العينة ملائم للتحليل وحسب نتائج الجدول السابق يتبين ان قيمة **Test KMO** بلغت 0,644 وحسب محك كاي-مير فإنها جيدة أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي.

- **مقياس كفاية التعيين: MSA** يختبر كفاية مستوى الارتباط بين كل عبارة والعبارات الاخرى في مصفوفة الارتباطات لإجراء التحليل العاملي ويشترط ان يكون اكبر من 0,5 وتدل نتائج مقياس **MSA** في الجدول التالي على ان ارتباط كل عبارة بالعبارات الاخرى كاف لإجراء التحليل العاملي لان كل قيم **MSA** اكبر من 0,05.

الجدول رقم (04-05) : نتائج مقياس **MSA** للجباية البيئية

	Q2	Q3	Q7	Q8	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q22
MSA	,422 ^a	,541 ^a	,707 ^a	,384 ^a	,625 ^a	,845 ^a	,793 ^a	,760 ^a	,705 ^a	,793 ^a	,664 ^a	,594 ^a	,761 ^a	,732 ^a	,758 ^a
a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)															

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss

ثانيا: استخراج وتسمية العوامل

بعد التأكد من وجود ارتباطات معنوية بين العبارات وكفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي في المرحلة الأولى، نقوم خلال هذه المرحلة باستخراج وتسمية العوامل التي تمر عبر ثلاث خطوات:

- **طريقة استخراج العوامل:** تم استعمال طريقة المكونات الأساسية على افتراض أن مصفوفة التباينات خالية من التباينات الخاصة أو الأخطاء، أي أنها كلها تباينات مشتركة، وهذه الطريقة تعمل على اختزال المتغيرات الموجودة إلى عوامل محدودة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (06-04): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة لبعء الجباية البيئية

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus
	Total	% de la variance	% cumulés	Total
1	6,241	24,964	24,964	6,241
2	3,495	13,980	38,944	3,495
3	1,952	7,807	46,751	1,952
4	1,646	6,583	53,334	1,646
5	1,612	6,449	59,783	1,612
6	1,214	4,858	64,640	1,214
7	1,128	4,512	69,152	1,128

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم (06-04) نلاحظ أن الجذور الكامنة للمكونات (العوامل) في العمود المعنون TOTAL توضح وجود 7 جذور كامنة أعلى من الواحد الصحيح، ما يدل على حجم التباين المستخرج أو المفسر من قبل كل مكون أو عامل، كما يظهر الجدول القدر من التباين المفسر للجذر الكامن بشكل نسب مئوية من التباين المفسر لكل مكون (عامل)، والنسب المئوية من التباين المفسر التراكمي؛ مثلاً أن الجذر الكامن للعامل الأول قيمته الذاتية 6,241 ويفسر نسبة مئوية من التباين الكلي قدرها 24,964%، يليه العامل الثاني الذي بلغت قيمته 3,495 يفسر ما نسبته 13,980% من تباين الظاهرة المدروسة وصولاً إلى العامل السابع فقد بلغت قيمته الذاتية 1,128 وفسر ما نسبته 69,152% وبذلك تكون السبع عوامل قد فسرت ما قيمته 69,152% من تباين مصفوفة البيانات.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

محاك تحديد العوامل المستخرجة: تم استخدام محك كايزر في هذه الدراسة المبني على الجذر الكامن الأكبر من 1 وهو الأكثر استعمالاً بحيث يحقق شروط الدقة في استخراج العوامل بحيث يكون متوسط القيم الشيوع أكبر من 0.6 في حالة العينات الكبيرة وفي دراستنا يساوي 0.691 وبذلك يمكن الاعتماد على محك كايزر في استخراج العوامل، ونتأجه موضحة في الجدول رقم (04-46):

الجدول رقم (04-07): جودة تمثيل العوامل المستخرجة لمحور الجباية البيئية

	Initial	Extraction
Q1	1,000	,513
Q2	1,000	,811
Q3	1,000	,790
Q4	1,000	,742
Q5	1,000	,690
Q6	1,000	,753
Q7	1,000	,655
Q8	1,000	,773
Q9	1,000	,740
Q10	1,000	,633

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

Q11	1,000	,645
Q12	1,000	,732
Q13	1,000	,498
Q14	1,000	,667
Q15	1,000	,649
Q16	1,000	,788
Q17	1,000	,604
Q18	1,000	,722
Q19	1,000	,773
Q20	1,000	,711
Q21	1,000	,519
Q22	1,000	,749
Q23	1,000	,734
Q24	1,000	,636
Q25	1,000	,762

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- **تدوير العوامل:** يتم الاستخدام تدوير العوامل لمعرفة عدد أبعاد أو عوامل المقياس المراد الاحتفاظ بها، ولقد استخدمنا طريقة التدوير المتعامد بطريقة Quartimax ويوضح الجدول الأتي مصفوفة المكونات العوامل بعد التدوير.

الجدول رقم (04-08): مصفوفة العوامل بعد التدوير

Matrice des composantes après rotationa							
	Composante						
	1	2	3	4	5	6	7
Q1				0,456			0,373
Q2			0,816				
Q3			0,532	0,624			
Q4					0,809		
Q5				0,589	0,435		-0,322
Q6				0,817			
Q7			0,717	0,303			
Q8			0,790				
Q9					0,810		
Q10	0,615					-0,365	
Q11	0,654	0,383					
Q12	0,691	0,454					
Q13	0,614						
Q14	0,745						
Q15	0,690						
Q16	0,761					0,369	

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

Q17	0,710						
Q18		0,772					
Q19		0,856					
Q20					0,382		0,677
Q21	0,331	0,355		0,421			
Q22		0,757					
Q23							0,740
Q24						0,722	
Q25						0,750	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss.

من الجدول رقم (04-08) لنتائج مصفوفة المكونات (العوامل) بعد التدوير نلاحظ أن جل العبارات في مصفوفة المكونات بعد التدوير تشبعت على العوامل الثلاث الأولى فكل تشبع يساوي أو أكبر من 0.4 يعتبر تشبعا مقبولا¹، وأقل عدد العبارات والبالغ 1 تشبعت على أربع عوامل الأخيرة.

- تحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية: يتم هذا التحليل من خلال تحليل دائرة الارتباطات وجودة تمثيل المتغيرات عليها ولتحديد العلاقات الارتباطية بين العوامل السبع يمكننا الاستعانة بالمصفوفة الآتية الموضحة في الجدول

¹ دنداني سارة، مرجع سابق، ص 315.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (09-04): مصفوفة العلاقات الارتباطية بين العوامل

Matrice de tranformation des composantes							
Composante	1	2	3	4	5	6	7
1	0,723	0,456	0,125	0,201	0,283	0,260	0,258
2	-0,330	-0,110	0,706	0,567	0,225	-0,002	0,090
3	0,345	-0,815	0,055	-0,001	-0,106	0,430	0,129
4	0,380	0,057	0,504	-0,097	-0,603	-0,299	-0,369
5	-0,301	0,287	0,186	-0,223	-0,514	0,489	0,489
6	-0,120	0,153	0,114	-0,139	0,179	0,628	-0,710
7	-0,005	0,081	-0,427	0,748	-0,445	0,156	-0,171

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss.

من الجدول رقم (09-04) تظهر مصفوفة العلاقات الارتباطية بين العوامل الممثلة أعلاه مدى ارتباط العوامل، وهي معظمها مرتبطة ارتباطاً معتدلاً، بحيث أن جل الارتباطات دون 0,05 وأكبر من 0,8، وإلا أعتبر ذلك دليلاً على عدم تمايز العوامل بأنها تذوب كلها في عامل واحد، بدلاً من أن تتمايز 7 عوامل وهذا ما متوفر في هذه المصفوفة

- **تسمية العوامل:** تعد الخطوة الأخيرة في التحليل العاملي حيث سنقوم بتسمية العوامل على أساس اختبار أكبر قدر من البنود أو العبارات ذات التشبعات الأعلى على العامل والمعرفة الجزء المشترك بينها لتوصيل لاسم يمثل كل العبارات المشبعة من العوامل¹، وبالاعتماد على مخرجات التحليل العاملي الاستكشافي يعد التدوير باستعمال طريقة الكوارتيكس لاستبانة يمكننا الاستنتاج ما يلي:

✓ **العامل الأول:** أول العوامل المستخلصة وقد استقطب هذا العامل أكبر عدد من المتغيرات إذ يفسر لوحده 24.964 من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل العبارات التالية: (Q12، Q17، Q14، Q16)،

¹ مرجع سابق، ص 316.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

Q15، Q11، Q10، Q13) وهي مجموعة من العبارات التي تتحدث عن الرسوم البيئية التي فرضتها الحكومات على المؤسسات الاقتصادية بهدف تقليل التأثيرات السلبية على البيئة ويمكن تسمية العامل ب: الرسوم البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية.

✓ العامل الثاني: ثاني العوامل المستخلصة إذ يفسر لوحده 13,980 من التباين الكلي ويضم العبارات التالية: (Q19، Q18، 22Q) وهي مجموعة من العبارات التي تتحدث عن مختلف الإجراءات الجبائية التي تهدف إلى تشجيع المؤسسات على تبني ممارسات الصديقة للبيئة وذلك من خلال تقديم مزايا ضريبية تحفز على حماية البيئة ويمكن تسمية العامل ب: التحفيزات الجبائية البيئية.

✓ العامل الثالث: ثالث العوامل المستخلصة إذ يفسر 7,807% من التباين الكلي ويضم العبارات التالية: (Q2، 3Q، 7Q، 8Q) وهي مجموعة العبارات التي تتحدث عن أهمية الجبائية البيئية في تحسي صورة المؤسسة كالتزامها بالمعايير البيئية والاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة ويمكن تسمية العامل ب: سياسة الجبائية البيئية.

تمثل العوامل السابقة حسب رأي عينة الدراسة؛ المؤشرات الحقيقية لقياس الجبائية البيئية، بالنسبة لبقية العوامل غير مشبعة إحصائيا لم يأتي تفسيرها لأنها تحتوي على أقل من 3 متغيرات.¹

الجدول رقم (10-04): العوامل المستخرجة (مصفوفة النمط) لمحور الجبائية البيئية

المتغيرات	الرسوم البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية	التحفيزات الجبائية البيئية	سياسة الجبائية البيئية
Q16	0,761		
Q14	0,745		
Q17	0,710		
Q12	0,691		
Q15	0,690		
Q11	0,654		
Q10	0,615		

¹ مرجع سابق، ص 317.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

		0,614	Q13
	0,856		Q19
	0,772		Q18
	0,757		Q22
0,816			Q2
0,790			Q8
0,714			Q7
0,532			Q3
1,952	3,495	6,241	الجنر الكامل
7,807	13,980	24,964	نسبة التباين
69,152			التباين الكامل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المطلب الثالث: الصدق البنائي للمحور الثاني (الوعي البيئي)

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن بعد الوعي البيئي يتضمن (26) عبارة يمكن من خلال تمثيل هذا البعد كما هو موضحة سابقا وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي واتباع نفس المنهجية السابقة، توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فحص قابلية مصفوفة الارتباطات للتحليل العاملي: للتأكد من وجود ارتباطات بين العبارات المشاهدة نقوم بالاختبارات التالية:

- **مصفوفة الارتباط:** من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط قوي ومعنوي عند مستوى معنوية 0.05 بين العبارات الوعي البيئي، حيث يتجاوز عتبة مما يسمح بإمكانية دمج العبارات في عامل مستخرج مفسر لسلوك بعد الوعي البيئي.
- **المحدد:** يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 8.34×10^{-10} وهي قيمة تختلف جوهرياً على 0 (أعلى من 0,0001) على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).
- **اختبار برتلتي $Bartlett's test of sphericity$:** يجب أن يكون دال احصائياً لتكون المصفوفة ليست مصفوفة أي تحتوي على حد مقبول من الارتباطات والاختلافات (التمييز) بين العبارات الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (11-04): اختباري KMO و $Bartlett's$ للوعي البيئي

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.	,813
Test de sphéricité de Khi-deux approximé	1181,108
Bartlett Ddl	325
Signification de Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن اختبار $Bartlett's test of sphericity$ دال إحصائياً وبذلك فإن المصفوفة ليست مصفوفة الوحدة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- اختبار كايزر-ماير- أولكين Test KMO: يستهدف قياس درجة علاقات الارتباط بين المتغيرات على مستوى ككل ويجب أن يكون أكبر من 0.5 ليكون حجم العينة ملائم للتحليل وحسب نتائج الجدول رقم () يتبين أن قيمة بلغت 0.813 وحسب محرك كايزر فإنها جيدة أي حجم العينة كاف للتحليل العامل
- مقياس كفاية MSA: تدل نتائج مقياس على أن ارتباط على أن ارتباط كل عبارة بالعبارات الأخرى كاف لإجراء التحليل العاملي لأن القيم تتجاوز 80 %.

الجدول رقم (12-04): نتائج مقياس MSA للوعي البيئي

	Q27	Q28	Q32	Q34	Q35	Q36	Q37	Q38	Q39	Q40	Q41	Q42	Q43	48Q	49Q	50Q	51Q
MSA	854,0	640,0	743,0	849,0	872,0	891,0	905,0	884,0	768,0	867,0	931,0	912,0	860,0	693,0	837,0	677,0	709,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

ثانيا: استخراج وتسمية العوامل: بعد التأكد من وجود ارتباطات معنوية بين العبارات وكفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي في المرحلة الأولى، نقوم خلال هذه المرحلة باستخراج وتسمية العوامل التي تمر عبر ثلاث خطوات:

- طريقة استخراج العوامل: تم استعمال طريقة المكونات الأساسية على افتراض أن مصفوفة التباينات خالية من التباينات الخاصة أو الأخطاء أي أنها كلها تباينات مشتركة وهذه الطريقة تعمل على اختزال المتغيرات الموجودة إلى عوامل محدودة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-13): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للوعي البيئي انطلاقاً من عباراته

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus
	Total	% de la variance	% cumulés	Total
1	9,869	37,959	37,959	9,869
2	2,935	11,290	49,249	2,935
3	2,105	8,096	57,345	2,105
4	1,380	5,306	62,652	1,380
5	1,273	4,895	67,547	1,273
6	1,145	4,403	71,949	1,145

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss.

بالنظر إلى الجدول رقم 52 والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من العبارات المستخدمة وباستخدام محك كايزر يمكن استنتاج أنه بالنسبة لعبارات الوعي البيئي ثم استخراج 6 محاور (ستة عوامل كامنة) يفسرون ما مقداره 71.949 من التباين المشترك للعبارات المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول 9.869 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر 9 مرات أفضل من المتغير واحد تفسيره، كذلك فالقيمة الذاتية للمحور الثاني 2.935 مما يعني مقدرة العامل الكامن في التفسير بأكثر من مرتين بتفسير المتغير الواحد والقيمة الثالثة للمحور الثالث و قدرت ب 1.380 مما يعني مقدرة العامل الكامن في التفسير بأكثر من مرة واحدة بتفسير المتغير الواحد، ونفس الطريقة بنسبة لمتغير الرابع والخامس والسادس قدرت القيمة الذاتية لكل محور على التوالي ل 1.380، 1.273، 1.145، يعني مقدرة كل العامل كامن في تفسير بأكثر من مرة واحدة بتفسير المتغير واحد.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- محاك تحديد العوامل المستخرجة: تم استخدام محرك كايزر في هذه الدراسة بحيث كان متوسط قيم الشيوخ أكبر من 0.6 في دراستنا يساوي 0.719 وبذلك يمكن الاعتماد على محرك كايزر في استخراج العوامل، ونتائجه في الجدول:

الجدول رقم (14-04): جودة تمثيل العوامل المستخرجة للوعي البيئي

	Initial	Extraction
Q26	1,000	0,845
Q27	1,000	0,662
Q28	1,000	0,756
Q29	1,000	0,562
Q30	1,000	0,679
Q31	1,000	0,770
Q32	1,000	0,511
Q33	1,000	0,776
Q34	1,000	0,735
Q35	1,000	0,754
Q36	1,000	0,771
Q37	1,000	0,779
Q38	1,000	0,690
Q39	1,000	0,619
Q40	1,000	,809
Q41	1,000	0,743
Q42	1,000	0,670
Q43	1,000	0,563
Q44	1,000	0,820
Q45	1,000	0,728

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

Q46	1,000	0,688
Q47	1,000	0,718
Q48	1,000	0,768
Q49	1,000	0,704
Q50	1,000	0,781
Q51	1,000	0,809

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss.

- **تسمية العوامل:** تعد الخطوة الأخيرة في التحليل العاملي حيث سنقوم بتسمية العوامل على أساس اختبار أكبر قدر من البنود أو العبارات ذات التشبعات الأعلى على العامل والمعرفة الجزء المشترك بينها لتوصيل لاسم يمثل كل العبارات المشبعة من العوامل، وبالاتماد على مخرجات التحليل العاملي الاستكشافي يعد التدوير باستعمال طريقة الكوارتيكس لاستبانة يمكننا الاستنتاج ما يلي:

✓ **العامل الأول:** أول العوامل المستخلصة وقد استقطب هذا العامل أكبر عدد من المتغيرات إذ يفسر لوحده 37,959 من التباين الكلي وقد ظم هذا العامل العبارات التالية: (Q35،Q34، Q36، Q37، Q38، Q39، Q40، Q41، Q42، Q43، Q44 ،) وهي مجموعة من العبارات التي تتحدث عن مقدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة أنشطتها وتأثيراتها على البيئة بشكل فعال ومستدام ويمكن تسمية العامل ب الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ **العامل الثاني:** ثاني العوامل المستخلصة إذ يفسر 11,290 من التباين الكلي ويظم العبارات التالية: (Q48،Q49، Q50، Q51) وهي مجموعة العبارات التي تتحدث عن تبني ممارسات وأنشطة تهدف الى تقليل الآثار السلبية لعملياتها ويمكن تسمية العامل ب **التأهيل البيئي**.

✓ **العامل الثالث:** ثالث العوامل المستخلصة إذ يفسر لوحده 8,096 من التباين الكلي ويضم العبارات التالية: (Q27، Q28، Q32) وهي مجموعة من العبارات التي تتحدث عن مختلف الإجراءات البيئي التي تهدف إلى تشجيع المؤسسات على تبني ممارسات الصديقة للبيئة وتعزيز الاستدامة البيئية ويمكن تسمية العامل ب: **المسؤولية البيئية**.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (15-04): العوامل المستخرجة (مصفوفة النمط) للوعي البيئي

المتغيرات	الأداء البيئي	التأهيل البيئي	المسؤولية البيئية
Q37	0,848		
Q35	0,788		
Q38	0,779		
Q40	0,770		
Q44	0,760		
Q41	0,750		
Q36	0,738		
Q39	0,674		
Q43	0,670		
Q34	0,640		
Q42	0,621		
Q51		0,840	
Q50		0,798	
Q49		0,717	
Q48		0,664	
Q28			0,850
Q27			0,677
Q32			0,646
الجذر الكامل	9,869	2,935	2,105
نسبة التباين	37,959	11,290	8,096
التباين الكامل	71,949		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المطلب الرابع: ثبات أداة الدراسة بعد التحليل العاملي الاستكشافي

للتأكد من ثبات الاستبانة تم استخدام "معامل ألفا كرونباخ" حيث يشير الثبات إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع الاستبيان على المبحوثين أكثر من مرة وتحت نفس الظروف وبعبارة أخرى ثبات الاستبانة هو الاستقرار في النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وعليه فهذا المقياس يعد مقياساً ضعيفاً إذا كانت قيمة α أقل من 60، ومقبولاً إذا كانت قيمة α تقع بين (60 % و 70 %)، ويعتبر جيداً إذا كانت قيمة α تقع بين (70 % و 80 %)، أما إذا كانت قيمة α أكبر من 80 % فيعتبر ممتازاً.

الفرع الأول: معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة

تم التأكد من ثبات الاستبانة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-16): معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
الحماية البيئية	15	0,819	ممتاز
الوعي البيئي	18	0,920	ممتاز
الثبات الكلي للاستبانة	33	0,920	ممتاز

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الحماية البيئية مرتفعة حيث تجاوزت 0,80 وتراوح ما بين القيمتين 0,80 و 0,90 كما أن معامل الثبات الكلي لأبعاد الحماية البيئية بلغ ما قيمته 0,819 وهي تعبر عن درجة ثبات ممتازة، أما فيما يخص المتغير الثاني والمتمثل في الوعي البيئي قد بلغ معامل الثبات ما قيمته 0,920 وهي تعبر عن درجة ثبات ممتازة، في حين بلغ الثبات الكلي للاستبانة ما قيمته 0,920 وهي تعبر عن درجة ثبات ممتازة وبالتالي إمكانية التطبيق الميداني للاستبانة.

ومما سبق تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة بدرجة عالية وبالتالي فهي قابلة للدراسة والتحليل.

الفرع الثاني: طبيعة توزيع متغيرات الدراسة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

من أجل التحقق من أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على معاملي الالتواء والتفطح وكذا اختبار كولموغروف-سيرنوف.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على معاملي الالتواء والتفطح

وفي هذا الصدد تم قياس معامل الثبات لكل محور على حدى وثبات الاستبانة ككل (الملحق (ويمكن تبين ذلك في الجدول رقم (17-04)

الجدول رقم (17-04): معامل الالتواء والتفطح

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفطح
الاستبيان ككل	-0,127	-0,592

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

لدينا من خلال الجدول (17-04) نلاحظ أن معامل الالتواء قدر ب -0,127 وهو أقل من 3، بينما معامل التفطح بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهو -0,592 وهو أقل من 20 إذن فمتغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وهذا حسب ما أكدته دراسة Cao و Dowlatshahi 2005 إذا أكد أنه كان معامل الالتواء أقل من 3 ومعامل التفطح أقل من 20 فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي¹، وهذا يعني أن الأثر الذي يظهر يكون ناتج عن أثر المتغيرات المستقلة، ويسمح بإكمال الدراسة واختبار صحة الفرضيات باستعمال الاختبارات المعلمية.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار كولموغروف-سيرنوف

تشتت معظم الاختبارات المعلمية يكون توزيع البيانات طبيعياً من خلال برنامج spss، وسنقوم باستعراض اختبار (كولمروف—سيمرنوف) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18-04): اختبار كولموغروف-سيرنوف

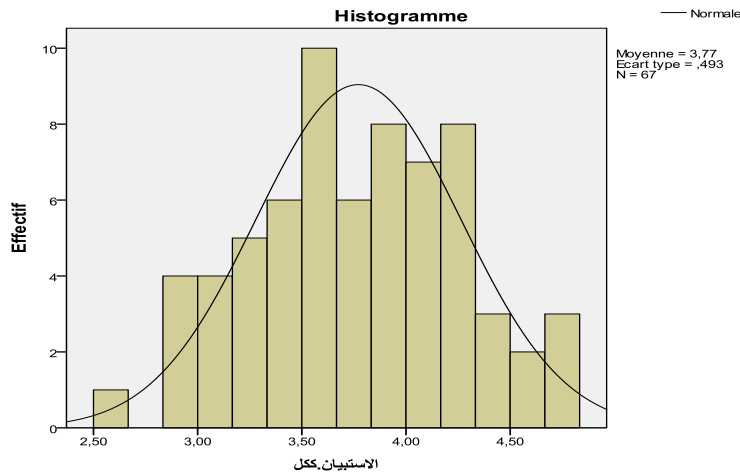
عدد العبارات	قيمة sig	القيمة الاحتمالية ل sig
33	0,066	0,200

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spss

¹ فوزية مقراش، أثر الإدارة بالذكاءات على التوجه الاستراتيجي المؤسسة دراسة حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، ص 200.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الشكل رقم (01-04): التوزيع الطبيعي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين

H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

قاعدة القرار لاختبار الفرضيتين: إذا كانت القيمة الاحتمالية ل sig أكبر من مستوى الدلالة sig نقبل الفرضية الصفرية، والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية البديلة أما إذا كانت القيمة الاحتمالية ل sig أصغر من مستوى الدلالة sig نقبل الفرضية البديلة، أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية الصفرية.

التحقيق: نلاحظ من الجدول رقم (18-04) والشكل رقم (01-04) أن القيمة الاحتمالية ل sig أكبر من مستوى الدلالة 0,05، ومنه نقبل الفرضية الأولى وعليه فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يمكننا من إجراء الاختبارات المعلمية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية وخصائص المؤسسة لعينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل الوظيفي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي، القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، حجم المؤسسة، تطور أهمية البيئة في المؤسسة، واختبار الفروق والفرضيات وبعدها تفسير النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا لخصائص المؤسسات محل الدراسة

يتم فيما يلي التعرف على توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

الفرع الأول: متغير الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كما هو موضح في الجدول رقم (19-04):

الجدول رقم (19-04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	49	73,1
أنثى	18	26,9
المجموع	67	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (19-04) من المجيبين على الاستبانة ذكور أي 73,1 % بينما 18 من المجيبين إناث، أي ما يوافق نسبة 26,9 % و عليه فنسبة الذكور تجاوزت نسبة الإناث بما نسبته 46,2 %

✓ والسبب راجع لطبيعة الوظيفة لاعتماد الرجال في مناصب عليا كمدرء ورؤساء أقسام، مقارنة مع النساء؛

✓ الاهتمامات البحثية قد تكون البحوث والدراسات المتعلقة بالجباية والمحاسبة تستهوي الرجال بشكل أكبر من النساء لتفضيلاتهم الشخصية؛

✓ التحفيز فقد يكون للذكور دافع إضافي للمشاركة في الإجابة عن الاستبانة سواء كان ذلك بسبب شخصي أو بسبب الاهتمام بجديد هذه المواضيع.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: خصائص عينة الدراسة حسب العمر

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب العمر كما هو موضح في الجدول رقم (20-04)

الجدول رقم (20-04): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	17	25,4
من 30 الى 39 سنة	25	37,3
من 40 الى 49 سنة	18	26,9
من 50 سنة وأكثر	7	10,4
المجموع	67	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (20-04) أعلاه أنه يوجد تقارب بين الفئات العمرية بالمؤسسات محل الدراسة، حيث أعلى نسبة بلغت 37,3 للفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة بما يمثل 25 فرداً، تليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة بما نسبته 26,9 أي ما يمثل 18 فرداً، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم من 30 سنة 17 فرداً أي ما نسبته 25,4 كنسبة احتلت المرتبة الثالثة، أما المرتبة الأخيرة فهي للفئة العمرية الخاصة بالأفراد الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة فأكثر بـ 7 أفراد بما يمثل 10,4.

الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل الوظيفي

يبين الجدول رقم (21-04) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-21): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرار	النسبة %
ثانوي	5	7,5
تكوين متخصص	3	4,5
ليسانس	23	34,3
ماستر	22	32,8
دراسات عليا	14	20,9
المجموع	67	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-21) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الوظيفي المبين أعلاه أن أغلب أفراد العينة الحاملين شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 23 بنسبة 34,3 %، تليها شهادة الماستر بعدد قدره 22 بنسبة 32,8 % في حين بلغ عدد الأفراد الذين الحاملين شهادة الدراسات العليا 14 فراد بنسبة 20,9 %، كما بلغ عدد الأفراد ذوي المستوى الثانوي 5 أفراد بنسبة 7,5 %، وفي الأخير بلغ عدد الأفراد التكوين المتخصص 3 أفراد بنسبة 2,5 %.

الفرع الرابع: خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

وهي كما مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-22): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	16	23,9
من 5 الى 10 سنوات	20	29,9
من 11 الى 15 سنة	13	19,4
أكثر من 15 سنة	18	26,9
المجموع	67	100

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

كما هو موضح في الجدول (04-22) فإن أغلب المجيبين على الاستبانة تتراوح خبرتهم المهنية من 5 إلى 10 سنوات أي ما نسبته 29,9 % في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تقدر سنوات خبرتهم أكثر من 50 سنة ما نسبته 26,9 % كما بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم أقل من 5 سنوات 16 فردا ما نسبته 23,9 % في حين بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين 11 و15 سنة ما نسبته 19,4 % تشير هذه النتائج إلى أن الأفراد محل الدراسة لديهم مستوى مقبول من الأقدمية.

الفرع الخامس: خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

يتم عرضها في الجدول رقم (04-23):

الجدول رقم (04-23): خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
20,9	14	مدير عام
41,8	28	محاسب
19,4	13	رئيس مصلحة
4,5	3	رئيس قسم
13,4	9	مندوب بيئة
100	66	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول (04-23) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي المبين أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم محاسبين حيث بلغ عددهم 28 محاسب بنسبة 41,8 %، تليها المدراء العاميين بعدد قدره 14 مدير عام بنسبة 20,9 %، في حين بلغ عدد رؤساء المصالح 13 رئيس بنسبة 19,4 %، في حين بلغ عدد مندوبي البيئة 9 أفراد بنسبة 13,4 % ، وجاء رؤساء الأقسام في المركز الأخير ب 3 أفراد بما نسبته 4,5 %،

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

-**توجهات التوظيف:** يعتبر التوجه في عمليات التوظيف من أحد العوامل التي تؤثر على توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي. فالوصول إلى المحاسبين يكون بشكل أسهل من الوصول إلى المدير أو باقي المسيرين من أجل الإجابة على الاستبانة؛

وعكس توظيف عدد من مندوبي البيئة الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية داخل بعض المؤسسات فقط فمعظم المؤسسات محل الدراسة لا توظف مندوب بيئة وتعتمد على المحاسبين في حساب الجباية البيئية.

الفرع السادس: خصائص عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

الجدول رقم (04-24): خصائص عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة	التكرار	النسبة %
مصغرة 1-9 عمال	7	10,4
صغيرة 10-49 عامل	23	34,3
متوسطة 50-250 عامل	16	23,9
كبيرة أكثر من 250 عامل	21	31,3
المجموع	67	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب مؤسسات محل الدراسة صغيرة حيث بلغ عددهم 23 مؤسسة بنسبة 34,3 %، تليها المؤسسات الكبيرة الحجم بعدد قدره 21 وبنسبة 31,3 %، في حين بلغ عدد المؤسسات المتوسطة 16 مؤسسة بنسبة 23,9 %، وجاءت المؤسسات المصغرة في المركز الأخير ب 7 مؤسسات بما نسبته 10,4 %.

الفرع السابع: خصائص عينة الدراسة حسب القطاع

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول (04-25): خصائص عينة الدراسة حسب القطاع

النسبة %	التكرار	البيان
35,8	24	قطاع الإلكترونيك
10,4	7	قطاع الأغذية
14,9	10	قطاع الاسمنت والحديد
38,8	26	الآخرى
100	67	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن أغلب مؤسسات محل الدراسة تنتمي للقطاع الإلكتروني حيث بلغ عددهم 24 مؤسسة بنسبة 35,8 %، تليها المؤسسات في قطاعات مختلفة بعدد قدره 26 وبنسبة 38,8 %، في حين بلغ عدد المؤسسات التي تنتمي لقطاع الاسمنت والحديد 10 مؤسسات بنسبة 14,9 %، وجاءت المؤسسات التي تنتمي لقطاع الأغذية 7 مؤسسات بما نسبته 10,4 %.

الفرع الثامن: خصائص عينة الدراسة حسب أهمية البيئة

الجدول (04-26): خصائص عينة الدراسة حسب تطور أهمية البعد البيئي في المؤسسة

النسبة %	التكرار	البيان
53,7	36	استقرار
46,3	31	ارتفاع
100	67	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول (04-26) أن أغلب المؤسسات لديها استقرار للأهمية البيئية في المؤسسة حيث بلغ عددهم 36 مؤسسة بنسبة 53,7 %، في حين بلغ عدد المؤسسات التي عرفت تطورا للأهمية البيئية في المؤسسة 31 مؤسسة بما نسبته 46,3 %، ونقصد بأهمية البعد البيئي داخل المؤسسة الاقتصادية بقدرة هاته الأخيرة للامتثال للقوانين البيئية، وإدخال البيئة كجزء من سياسة وأهداف المؤسسة التي تعمل على تحسينها وتطويرها كإدارة النفايات تقليل الانبعاث...الخ.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم التطرق في هذا العنصر إلى عرض وتحليل إجابات أفراد العينة وصفيا حول المحور الأول للاستبانة، حيث تعتبر هذه الإجابات عن آرائهم حول أبعاد الجباية البيئية (الرسوم البيئية، التحفيزات الجبائية، سياسة الجباية البيئية) بالإضافة إلى المتغير التابع المتمثل في الوعي البيئي، ففي هذا الصدد يتم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكافة العبارات ولكل بعد على حدى، ثم اختبار الفرضيات المرتبطة بوجود فروق في كل من أبعاد الجباية البيئية والوعي البيئي.

التحليل الوصفي لأبعاد الدراسة

هدف هذا النوع من التحليل إلى وصف الظاهرة أو المشكلة محل البحث بشكل دقيق ومنظم

الفرع الأول: التحليل الوصفي لأبعاد المحور الأول (الجبائية البيئية)

1 التحليل الوصفي لبعد الرسوم الجبائية

يتضمن بعد الرسوم البيئية 8 عبارات، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (27-04)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-27): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد الرسوم البيئية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الترتيب
5	مرتفعة	0,84186	3,6716	أدت الرسوم على النفايات المفروضة بمؤسستكم إلى عدم تخزين النفايات الصناعية	1
2	مرتفعة	0,91670	3,9104	دفعت الرسوم على النفايات بمؤسستكم إلى العمل على رسكلة نفاياتها ومخلفاتها الصناعية القابلة لإعادة التدوير	2
1	مرتفعة	0,85280	4,0000	دفعت الرسوم البيئية مؤسستكم إلى التخلص من نفاياتها بأساليب آمنة بيئياً مثل أساليب الردم التفتحي	3
8	مرتفعة	0,79687	3,6119	فرض الرسوم على الانبعاثات أدى بمؤسستكم للبحث عن تكنولوجيا حديثة أقل تلويثاً للبيئة	4
3	مرتفعة	0,82284	3,7463	أدت الضرائب المفروضة على المنتجات بمؤسستكم إلى العمل على تحسين خصائص منتجاتها وفقاً للمتطلبات القانونية بهدف تحسين أدائها البيئي	5
7	مرتفعة	1,00833	3,6567	أدت الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة بمؤسستكم لمراجعة طرق إنتاجها	6
4	مرتفعة	0,85888	3,7463	أدت الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة بمؤسستكم لتبني تقنيات الإنتاج الأنظف	7
6	مرتفعة	0,83863	3,6866	دفعت الرسوم البيئية بمؤسستكم إلى استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة	8
مرتفعة		0,62575	3,7537	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعد الرسوم البيئية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد الأول المتمثل في الرسوم البيئية بلغ 3,7537 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [4,20-3,40]، ما يدل على درجة موافقة مرتفعة، حيث أن إجابات أفراد العينة حول هذا البعد كانت ايجابية هو ما يعبر على اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالرسوم البيئية بشكل مرتفع، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته 0,62575 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازلياً حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم 3 الترتيب بوسط حسابي بلغ 4,0000 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أي أن دفعت الرسوم البيئية مؤسستكم إلى التخلص من نفاياتها بأساليب آمنة بيئياً مثل أساليب الردم التفتي وبلغ الانحراف المعياري 0,85280 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة. -بينما جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ 3,9104 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أي أن دفعت الرسوم على النفايات بمؤسستكم إلى العمل على رسكلة نفاياتها ومخلفاتها الصناعية القابلة لإعادة التدوير وبلغ الانحراف المعياري 0,91670 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة. -أما العبارة رقم 5 فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,7463 حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص أن يكون أدت الضرائب المفروضة على المنتجات بمؤسستكم إلى العمل على تحسين خصائص منتجاتها وفقاً للمتطلبات القانونية بهدف تحسين أدائها البيئي، وانحراف معياري قدر بـ 0,82284 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

-أما العبارة رقم 7 جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,7463، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص أنه أدت الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة بمؤسستكم لتبني تقنيات الإنتاج الأنظف، كما بلغ الانحراف المعياري 0,85888 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

-المرتبة الخامسة تعود للعبارة 1 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,6716، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص أدت الرسوم على النفايات المفروضة بمؤسستكم إلى عدم تخزين النفايات الصناعية، كما بلغ الانحراف المعياري 0,84186، وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

-العبارة 8 جاءت في المرتبة 6 من حيث الترتيب بوسط حسابي على 3,6866، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص دفعت الرسوم البيئية بمؤسستكم إلى استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة كما بلغ الانحراف المعياري 0,83863 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

-العبارة رقم 06 احتلت المرتبة 7 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,6567، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص أن الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة بمؤسستكم لمراجعة طرق إنتاجها كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 1,00833 وهو أعلى من 1 ما يدل على وجود تشتت في عبارات أفراد العينة.

-أما العبارة رقم 4 فقد احتلت المرتبة 8 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,6119، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص أن فرض الرسوم على الانبعاثات أدى بمؤسستكم للبحث عن تكنولوجيا حديثة أقل تلويثاً للبيئة، كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 0,79687 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

2 التحليل الوصفي لبعد التحفيزات الجبائية

يتضمن بعد التحفيزات الجبائية 3 عبارات، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (04-28).

الجدول رقم (04-28): نتائج تفريغ البيانات لبعد التحفيزات الجبائية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الترتيب
2	مرتفعة	0,90403	4,0299	تلعب التحفيزات الضريبية "البيئية" دوراً فعالاً في تعزيز جهود حماية البيئة	09
1	مرتفعة	0,73302	4,0896	منح الدولة حوافز ضريبية بيئية لبعض النشاطات تأتي استجابة لرغبتها في تحفيز هذه المشاريع على التخلص من التلوث البيئي	10
3	مرتفعة	0,90977	3,9254	التحفيزات الضريبية البيئية يتيح للمؤسسات الالتزام بالمعايير والإجراءات البيئية	11
	مرتفعة	0,72806	4,0149	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعد التحفيزات الجبائية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثاني المتمثل في التحفيزات الجبائية بلغ 4,0149 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [4,20-3,40]، ما يدل على درجة موافقة مرتفعة، حيث أن إجابات أفراد العينة حول هذا البعد كانت ايجابية هو ما يعبر على اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتحفيزات الجبائية بشكل مرتفع، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته 0,72806 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازلياً حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم 10 الترتيب بوسط حسابي بلغ 4,0896 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أنه منح الدولة حوافز ضريبية بيئية لبعض النشاطات تأتي استجابة لرغبتها في تحفيز هذه المشاريع على التخلص من التلوث البيئي وبلغ الانحراف المعياري 0,73302 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- بينما جاءت العبارة رقم 9 في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ 4,0299 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أي أن تلعب التحفيزات الضريبية "البيئية" دوراً فعالاً في تعزيز جهود حماية البيئة وبلغ الانحراف المعياري 0,90403 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- أما العبارة رقم 11 فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,9254 حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص التحفيزات الضريبية البيئية يتيح للمؤسسات الالتزام بالمعايير والإجراءات البيئية ، وانحراف معياري قدر ب 0,90977 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

3 التحليل الوصفي لبعد سياسة الجباية البيئية

يتضمن بعد 4 عبارات، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (29-04)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-29): نتائج تفريغ البيانات لبعد سياسة الجباية البيئية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	م.ع
2	مرتفعة	1,06505	4,0448	فرض الرسوم البيئية على المصانع الملوثة للبيئة هو وسيلة أكثر فعالية لتحفيز تغيير السلوك يحقق استدامة بيئية	12
4	مرتفعة	1,23110	3,7015	تفرض الرسوم البيئية بهدف تعزيز انتشار الوعي البيئي	13
1	مرتفعة	0,90278	4,1343	تطبيق الرسوم البيئية على المؤسسات الاقتصادية يعد هدفاً أساسياً لتحفيزها على اتخاذ سلوكيات تقلل الضرر على البيئة	14
3	مرتفعة	0,86987	3,9701	يظهر أثر الرسوم البيئية عندما تتجه حصيلتها إلى صناديق حماية البيئة	15
	مرتفعة	0,80511	3,9627	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعد سياسة الجباية البيئية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد الثاني المتمثل في سياسة الجباية البيئية بلغ **3,9627** وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [3,40-4,20]، ما يدل على درجة موافقة مرتفعة، حيث أن إجابات أفراد العينة حول هذا البعد كانت ايجابية هو ما يعبر على اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالسياسة الجبائية البيئية بشكل مرتفع، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته **0,80511** وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازلياً حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم 14 الترتيب بوسط حسابي بلغ 4,1343 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أنه تطبيق الرسوم البيئية على المؤسسات الاقتصادية يعد هدفاً أساسياً لتحفيزها على اتخاذ سلوكيات تقلل الضرر على البيئة وبلغ الانحراف المعياري 0,90278 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- بينما جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ 4,0448 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة أي أن فرض الرسوم البيئية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

على المصانع الملوثة للبيئة هو وسيلة أكثر فعالية لتحفيز تغيير السلوك يحقق استدامة بيئية وبلغ الانحراف المعياري 1,06505 وهو أعلى من 1 مما يدل على وجود تشتت في إجابات أفراد العينة.

- أما العبارة رقم 15 فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,9701 حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص يظهر أثر الرسوم البيئية عندما تتجه حصيلتها إلى صناديق حماية البيئة ، وانحراف معياري قدر ب 0,86987 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.
- أما العبارة رقم 13 فقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,7015 حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص تفرض الرسوم البيئية بهدف تعزيز انتشار الوعي البيئي ، وانحراف معياري قدر ب 1,23110 وهو أعلى من 1 مما يدل على وجود تشتت في إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (30-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة بالجباية البيئية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
الرسوم البيئية	3,7537	0,62575	مرتفع
التحفيزات الجبائية	4,0149	0,72806	مرتفع
السلوك الجبائي البيئي	3,9627	0,80511	مرتفع
المحور الأول: الجباية البيئية	3,8617	0,48441	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور الجباية البيئية بلغ 3,8617 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الثالثة لمقياس "ليكارث" الخماسي في المجال [3,40-4,20] مما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تطبق الجباية البيئية بمستوى مرتفع وكذا انحراف معياري أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ 0,48441 ما يدل على درجة تشتت مقبولة وتجانس متوسط في إجابات أفراد العينة حول عبارات الجباية البيئية.

من خلال الجدول (30) يمكن القول أن الفرضية التي تنص على أنه:

"يوجد تطبيق للجباية البيئية في المؤسسات الاقتصادية بدرجة مرتفعة" مقبولة.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لأبعاد المحور الثاني (الوعي البيئي)

1 التحليل الوصفي لبعد الأداء البيئي

يتضمن بعد الأداء البيئي 11 عبارة، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (31)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (31-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعء الأداء البيئي

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم
3	مرتفعة	0,83728	3,8955	توفر المؤسسة خطة استدامة بيئية لتقليل تأثيرها البيئي	16
11	مرتفعة	0,93888	3,7612	تتبنى المؤسسة مبادئ الاستدامة البيئية في اتخاذ القرارات الإدارية	17
6	مرتفعة	0,86909	3,8209	تشجع المؤسسة مبادرات الموظفين للحفاظ على البيئة داخل مكان العمل	18
4	مرتفعة	0,87943	3,8806	توفر المؤسسة التدريب والتوعية حول المسؤولية البيئية لموظفيها	19
7	مرتفعة	0,85704	3,8060	توجد أهداف محددة للمؤسسة لتحسين المستمر في الأداء البيئي	20
5	مرتفعة	1,02391	3,8358	تستخدم المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة في تصميم وتشغيل منتجاتها وخدماتها	21
9	مرتفعة	0,98840	3,8060	تتعاون المؤسسة مع المجتمع المحلي لتعزيز المبادئ والمسؤولية البيئية	22
2	مرتفعة	0,79260	3,9104	يتم تحديد أهداف بيئية قابلة للقياس لتحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية	23
1	مرتفعة	0,78688	3,9552	تتخذ المؤسسة إجراءات فعالة لتقليل من النفايات وتحسين إدارة الموارد	24
8	مرتفعة	0,95725	3,8060	توفر المؤسسة وسائل للتواصل والتفاعل مع الموظفين بشأن المسائل البيئية	25
10	مرتفعة	0,96642	3,7761	تعتبر المنافسة البيئية بين المؤسسات سببا لخلق إبداعات وابتكارات بيئية جديدة داخل المؤسسة الاقتصادية	26
	مرتفعة	0,70299	3,8412	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعء الاداء البيئي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لبعء الأداء البيئي بلغ 3,8412 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [4,20-3,40]، ما يدل

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

على درجة موافقة مرتفعة، حيث تُظهر إجابات أفراد العينة حول هذا البعد توجهًا إيجابيًا يعبر عن اهتمام مرتفع من قبل المؤسسات المدرسة بالأداء البيئي، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته 0,70299 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازلياً حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم 24 الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,9552 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة التي تتناول **تتخذ المؤسسة إجراءات فعالة للتقليل من النفايات وتحسين إدارة الموارد** ؛ وبلغ الانحراف المعياري 0,78688 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة؛

- بينما جاءت العبارة رقم 23 تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,9104، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة **يتم تحديد أهداف بيئية قابلة للقياس لتحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية** ، بالإضافة إلى أن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,79260، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة

- أما العبارة رقم 16 في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,8955 يعبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة على توفر **المؤسسة خطة استدامة بيئية لتقليل تأثيرها البيئي**، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,83728، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- أما العبارة رقم 19 جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8806، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق **توفر المؤسسة التدريب والتوعية حول المسؤولية البيئية لموظفيها**، كما بلغ الانحراف المعياري 0,87943 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- المرتبة الخامسة تعود للعبارة 21 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8358، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق **تستخدم المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة في تصميم وتشغيل منتجاتها وخدماتها**، كما بلغ الانحراف المعياري 1,02391، وهو أعلى من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

- العبارة 18 صنفت في المرتبة 6 من حيث الترتيب بوسط حسابي على بلغ 3,8209، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يخص **تشجيع المؤسسة مبادرات**

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الموظفين للحفاظ على البيئة داخل مكان العمل كما بلغ الانحراف المعياري على 0,86909 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة.

- أما العبارة 20 فقد احتلت المرتبة 7 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8060، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة على توجد أهداف محددة للمؤسسة لتحسين المستمر في الأداء البيئي ، كما بلغ الانحراف المعياري 0,85704 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة

- كما أن العبارة 25 احتلت المرتبة 08 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8060، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق توفر المؤسسة وسائل للتواصل والتفاعل مع الموظفين بشأن المسائل البيئية ، كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 0,95725 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة.

- كما أن العبارة 22 احتلت المرتبة 09 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8060، حيث- عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق تتعاون المؤسسة مع المجتمع المحلي لتعزيز المبادئ والمسؤولية البيئية ، كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 0,98840 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة.

- العبارة 26 احتلت المرتبة 10 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,7761، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق بتعتبر المنافسة البيئية بين المؤسسات سببا لخلق إبداعات وابتكارات بيئية جديدة داخل المؤسسة الاقتصادية، كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 0,96642 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة.

- العبارة 17 احتلت المرتبة 11 من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,7612، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق تتبنى المؤسسة مبادئ الاستدامة البيئية في اتخاذ القرارات الإدارية كما بلغ الانحراف المعياري على التوالي 0,93888 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في عبارات أفراد العينة.

2 التحليل الوصفي لبعد التأهيل البيئي:

يتضمن بعد التأهيل البيئي 4 عبارات، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (32)

الجدول رقم (04-32): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد التأهيل البيئي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الترتيب
4	مرتفعة	0,76384	3,8507	تسعى مؤسساتكم لاحترام المعايير البيئية للاستفادة من الامتيازات والإعانات الضريبية التي تمنحها الدولة	27
3	مرتفعة	0,80366	3,9254	تخفيض معدلات الرسوم على تقنيات الإنتاج الأنظف يحفز مؤسساتكم على التوجه للعمل بها	28
2	مرتفعة	0,86151	3,9851	منح إعانات للمعدات الصديقة للبيئة يحفز مؤسساتكم على اقتنائها	29
1	مرتفعة	0,80702	4,0149	منح تحفيزات ضريبية للاستثمار في تكنولوجيا الإنتاج النظيف يشجع مؤسساتكم على اعتماد هذه التقنيات المستدامة.	30
	مرتفعة	0,67675	3,9440	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعد التأهيل البيئي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد التأهيل البيئي بلغ **3,9440** وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [3,40-4,20]، ما يدل على درجة موافقة مرتفعة، حيث تُظهر إجابات أفراد العينة حول هذا البعد توجهًا إيجابيًا يعبر عن اهتمام مرتفع من قبل المؤسسات المدروسة بالتأهيل البيئي، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته **0,67675** وهو أقل 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازلياً حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم **30** الترتيب بوسط حسابي بلغ 4,0149 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة التي تتناول منح تحفيزات ضريبية للاستثمار في تكنولوجيا الإنتاج النظيف يشجع مؤسساتكم على اعتماد هذه التقنيات المستدامة وبلغ الانحراف المعياري 0,80702 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة؛

- بينما جاءت العبارة رقم **29** تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,9851، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة منح إعانات للمعدات الصديقة للبيئة يحفز مؤسساتكم على اقتنائها، بالإضافة إلى أن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,86151، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- أما العبارة رقم 28 في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,9254 يعبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة على تخفيض معدلات الرسوم على تقنيات الإنتاج الأنظف يحفز مؤسستكم على التوجه للعمل بها ، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,80366، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

أما العبارة رقم 17 جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب بوسط حسابي بلغ 3,8507، حيث عبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة فيما يتعلق تسعى مؤسستكم لاحترام المعايير البيئية للاستفادة من الامتيازات والإعانات الضريبية التي تمنحها الدولة ، كما بلغ الانحراف المعياري 0,76384 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

3 التحليل الوصفي لبعد المسؤولية البيئية:

يتضمن بعد المسؤولية البيئية 3 عبارات، وبعد تفريغ إجابات أفراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (33-04)

الجدول رقم (33-04): نتائج تفريغ إجابات أفراد العينة الخاصة ببعد المسؤولية البيئية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الترتيب
1	مرتفعة	0,90278	4,1343	تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تشهد مشاكل بارزة في مجال التلوث البيئي	31
2	مرتفعة	0,91176	3,9552	توجد نقائص في التشريعات والقوانين المرتبطة بتقييد التلوث البيئي في الجزائر	32
3	مرتفعة	0,88584	3,8657	تظهر تضاربات بين المعايير والمحددات المحلية في الجزائر لمكافحة التلوث البيئي مما يشير إلى ضرورة مراجعة ومواءمة الإطار الضريبي	33
	مرتفعة	0,72109	3,9851	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي لبعد المسؤولية البيئية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد المسؤولية البيئية بلغ 3,9851 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرث الخماسي في المجال [3,40-4,20]، ما يدل على درجة موافقة مرتفعة، حيث تُظهر إجابات أفراد العينة حول هذا البعد توجهاً إيجابياً

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يعبر عن اهتمام مرتفع من قبل المؤسسات المدروسة بالمسؤولية البيئية، كما بلغ الانحراف الكلي ما قيمته 0,72109 وهو أقل من 1 ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق ترتيب العبارات تنازليا حسب أوساطها الحسابية، وعلى هذا الأساس تصدرت العبارة رقم 31 الترتيب بوسط حسابي بلغ 4,1343 ما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة التي تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تشهد مشاكل بارزة في مجال التلوث البيئي وبلغ الانحراف المعياري 0,90278 وهو أقل من 1 مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة؛

- بينما جاءت العبارة رقم 32 تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,9552، مما يدل على أن أفراد العينة موافقون وبدرجة مرتفعة على مضمون هذه العبارة توجد نقائص في التشريعات والقوانين المرتبطة بتقييد التلوث البيئي في الجزائر، بالإضافة إلى أن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,91176، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة

- أما العبارة رقم 33 في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوسط حسابي بلغ 3,8657 يعبر أفراد العينة في إجاباتهم عن موافقتهم بدرجة مرتفعة على تظهر تضاربات بين المعايير والمحددات المحلية في الجزائر لمكافحة التلوث البيئي مما يشير إلى ضرورة مراجعة ومواءمة الإطار الضريبي، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة هي 0,88584، وهي أقل من 1 هذا يشير إلى وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

الجدول (34-04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للوعي البيئي

المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
الأداء البيئي	3,8412	0,70299	مرتفع
التأهيل البيئي	3,9440	0,67675	مرتفع
المسؤولية البيئية	3,9851	0,72109	مرتفع
المحور الثاني: الوعي البيئي	3,8881	0,57487	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم (34-04) يتضح أن المتوسط الحسابي الكلي لمحاور الوعي البيئي بلغ 3,8881 وهو بذلك يندرج ضمن الفئة الرابعة لمقياس " ليكرت " الخماسي في المجال [3,40-4,20]، مما يدل على أنه يسود المؤسسات الاقتصادية مستوى مرتفع من الوعي البيئي وانحراف معياري 0,57487 وهو أقل من الواحد مما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

وعليه من خلال الجدول يمكن القول أن الفرضية التي تنص على أنه:

"يسود المؤسسات الاقتصادية مستوى مرتفع من الوعي البيئي لدى أفرادها" مقبولة.

المطلب الثالث: اختبار الفروق

فيما يلي اختبار كل من الفرضتين الرابعة والخامسة، وسنقوم بتجزئتها إلى فرضيات فرعية تتدرج ضمنهما للتأكد من وجود أو عدم وجود فروق في كل من أبعاد الجباية البيئية والوعي البيئي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية وخصائص المؤسسة.

الفرع الأول: اختبار فروق الجباية البيئية تعزى للخصائص العينة

نظرا لأهمية تحديد مدى اختلاف تطبيق [المتغير المدروس الجباية البيئية] عبر فئات العينة المدروسة، فقد تم بناء فرضية رئيسية تهدف إلى اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الجباية البيئية في خصائص العينة.

ولتحقيق هذا الهدف بدقة منهجية، تم تفكيك هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في بعض المتغيرات التصنيفية مثل الجنس المؤهل الوظيفي وذلك بغرض: تحليل مدى تأثير هذه الخصائص على متغير الدراسة، دعم نتائج الدراسة بإثبات وجود علاقات أو فروق ذات دلالة، وتم صياغتها على الشكل التالي:

- ✓ الفرضية الفرعية 01: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لمتغير الجنس؛
- ✓ الفرضية الفرعية 02: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للعمر؛
- ✓ الفرضية الفرعية 03: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للمؤهل الوظيفي؛
- ✓ الفرضية الفرعية 04: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للخبرة المهنية؛
- ✓ الفرضية الفرعية 05: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للمركز الوظيفي؛
- ✓ الفرضية الفرعية 06: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لنشاط المؤسسة؛
- ✓ الفرضية الفرعية 07: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لحجم المؤسسة؛
- ✓ الفرضية الفرعية 08: توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لأهمية البعد البيئي في المؤسسة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

أولاً: اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للجنس

الجدول رقم (04-35): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للجنس

المتغيرات	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الجبابة البيئية	ذكر	3,8571	0,51997	-0,126	0,403
	أنثى	3,8741	0,38392	-0,145	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة للجبابة البيئية بلغ على التوالي **0,403** وهي قيم أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في أبعاد الجباية البيئية تعزى للجنس وبالتالي الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه : "توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لمتغير الجنس" مرفوضة.

الفرع الثاني: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى للعمر

الجدول رقم (04-36): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للعمر

المتغيرات	مصدر التباين	امجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجبابة البيئية	بين المجموعات	0,313	3	0,104	0,433	0,730
	داخل المجموعات	15,175	63	0,241		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للجبابة البيئية قد بلغ **0,730** وهي أكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في أبعاد الجباية البيئية تعزى للعمر ومنه الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للعمر"، مرفوضة

ثانياً: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى للمؤهل الوظيفي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (37-04): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للمؤهل الوظيفي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجبابة البيئية	بين المجموعات	0,608	4	0,152	0,633	0,641
	داخل المجموعات	14,879	62	0,240		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (37-04) يتضح أن مستوى الدلالة للجبابة البيئية قد بلغ **0,641** وهي اكبر من **0,05** مستوى الدلالة وبالتالي لا توجد فروق في أبعاد الجباية البيئية تعزى للمؤهل الوظيفي ومنه الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للمؤهل الوظيفي"، مرفوضة

ثالثا: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى للخبرة المهنية

الجدول رقم (38-04): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للخبرة المهنية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجبابة البيئية	بين المجموعات	0,317	3	0,106	0,439	0,726
	داخل المجموعات	15,170	63	0,241		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للجبابة البيئية قد بلغ **0,726** وهي اكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق للجبابة البيئية تعزى للخبرة المهنية ومنه الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للخبرة المهنية"، مرفوضة.

رابعا: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى للمركز الوظيفي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (39-04): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للمركز الوظيفي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجباية البيئية	بين المجموعات	1,047	4	0,262	1,124	0,353
	داخل المجموعات	14,440	62	0,233		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للجباية البيئية بلغت **0,353** وهي أكبر من **0,05** إذن لا توجد فروق للجباية البيئية تعزى للمركز الوظيفي، ومنه الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للمركز الوظيفي"، مرفوضة.

خامسا: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى لنشاط المؤسسة

الجدول رقم (40-04): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى لنشاط المؤسسة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجباية البيئية	بين المجموعات	1,336	3	0,445	1,983	0,126
	داخل المجموعات	14,151	63	0,225		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (40-04) يتضح أن مستوى الدلالة للجباية البيئية قد بلغ **0,126** وهي أكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لنشاط المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أنه " توجد فروق في أبعاد الجباية البيئية تعزى لنشاط المؤسسة" مرفوضة.

سادسا: اختبار الفروق في الجباية البيئية تعزى لحجم المؤسسة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-41): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى لحجم المؤسسة

المتغيرات	مصدر التباين	امجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الجباية البيئية	بين المجموعات	0,662	3	0,221	0,937	0,428
	داخل المجموعات	14,825	63	0,235		
	المجموع	15,487	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للجباية البيئية قد بلغ 0,428 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لحجم المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية السابعة التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لحجم المؤسسة " مرفوضة

سابعاً: اختبار الفروق في أبعاد الجباية البيئية تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة

الجدول رقم (04-42): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي لأهمية البيئة في المؤسسة

المتغيرات	أهمية البيئة في المؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الجباية البيئية	استقرار	3,7722	0,48609	-1,650	0,895
	ارتفاع	3,9656	0,46884	-1,655	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للجباية البيئية قد بلغ 0,895 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية الثامنة التي تنص على أنه " توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة " مرفوضة.

بعد دراسة الفرضيات الفرعية واختبارها إحصائياً، والتي تناولت كل منها جانباً محدداً من خصائص العينة، أصبح من الممكن الانتقال إلى اختبار الفرضية الرابعة، باعتبارها الخلاصة المنطقية الموحدة للعلاقات الجزئية التي تم التطرق إليها سابقاً، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن رفض جل الفرضيات الفرعية، وهو ما يشير إلى أن الفرضية الرابعة التي تنص: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الجباية البيئية تعزى للخصائص العينة" مرفوضة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: اختبار فروق الوعي البيئي تعزى للخصائص العينة

نسعى من خلال هذا الفرع إلى معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في مستوى الوعي البيئي لدى أفراد العينة، وذلك باختلاف بعض الخصائص مثل نوع المؤسسة، حجمها، أو طبيعة نشاطها. ولتحقيق ذلك، تم وضع فرضية رئيسية تنطلق من "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق الوعي البيئي تعزى للخصائص العينة" ولفهم هذه الفروق بشكل أفضل، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية، بحيث تساعد كل فرضية فرعية على اختبار أثر خاصة معينة من خصائص العينة على مستوى الوعي البيئي وتم صياغتها على النحو التالي:

- ✓ الفرضية الفرعية 01: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للجنس؛
- ✓ الفرضية الفرعية 02: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للعمر؛
- ✓ الفرضية الفرعية 03: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي؛
- ✓ الفرضية الفرعية 04: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للخبرة المهنية؛
- ✓ الفرضية الفرعية 05: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمركز الوظيفي؛
- ✓ الفرضية الفرعية 06: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى لنشاط المؤسسة؛
- ✓ الفرضية الفرعية 07: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى لحجم المؤسسة؛
- ✓ الفرضية الفرعية 08: توجد فروق في الوعي البيئي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة؛

سيسمح هذا التقسيم بتحليل أدق، وتفسير أعمق للنتائج، مما يساعد على الوصول إلى استنتاجات أكثر وضوحًا حول واقع الوعي البيئي في المؤسسات المدروسة.

أولاً: اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للجنس

الجدول رقم (04-43): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للجنس

المتغيرات	مصدر التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	ذكر	3,8771	0,56599	0,701	0,960
	أنثى	3,7680	0,56082	0,704	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ **0,960** وهي أكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في الوعي تعزى لأهمية للجنس ومنه الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للجنس" مرفوضة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

ثانياً: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى للعمر

الجدول رقم (44-04): اختبار الفروق في الجباية البيئية التي تعزى للعمر

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	0,038	3	0,013	0,039	0,990
	داخل المجموعات	20,842	63	0,331		
	المجموع	20,880	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ **0,990** وهي أكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في الوعي تعزى للعمر ومنه الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي تعزى للعمر" مرفوضة

ثالثاً: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي

الجدول رقم (45-04): اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	1,086	4	0,272	0,851	0,499
	داخل المجموعات	19,794	62	0,319		
	المجموع	20,880	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ **0,499** وهي أكبر من **0,05** وبالتالي لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي ومنه الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي" مرفوضة

رابعاً: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى للخبرة المهنية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (46-04): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للخبرة المهنية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	0,989	3	0,330	1,044	0,379
	داخل المجموعات	19,891	63	0,316		
	المجموع	20,880	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ 0,379 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل للخبرة المهنية ومنه الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للخبرة المهنية" مرفوضة.

خامسا: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى للمركز الوظيفي

الجدول رقم (47-04): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى للمركز الوظيفي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	0,263	4	0,066	0,197	0,939
	داخل المجموعات	20,617	62	0,333		
	المجموع	20,880	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ 0,939 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل للمركز الوظيفي ومنه الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمركز الوظيفي" مرفوضة.

سادسا: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى لنشاط المؤسسة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (48-04): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لنشاط المؤسسة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	0,197	3	0,066	0,200	0,896
	داخل المجموعات	20,683	63	0,328		
	المجموع	20,880	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ 0,896 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل لنشاط المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى لنشاط المؤسسة" مرفوضة.

سابعاً: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى لحجم المؤسسة

الجدول رقم (49-04): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لحجم المؤسسة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	بين المجموعات	0,534	3	0,178	0,551	0,649
	داخل المجموعات	20,346	63	0,323		
	المجموع	20,346	66			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ 0,649 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل لحجم المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية السابعة التي تنص على أنه "توجد فروق في الوعي البيئي تعزى لحجم المؤسسة" مرفوضة.

ثامناً: اختبار الفروق في الوعي البيئي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الجدول رقم (04-50): اختبار الفروق في الوعي البيئي التي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة

المتغيرات	مصدر التباين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الوعي البيئي	استقرار	3,8735	0,59222	-0,222	1,000
	ارتفاع	3,9050	0,56331	-0,223	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة للوعي البيئي قد بلغ 1,000 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي لا توجد فروق في الوعي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة ومنه الفرضية الفرعية الثامنة لتي تنص على أنه " توجد فروق في الوعي تعزى لأهمية البيئة في المؤسسة" مرفوضة.

بعد دراسة الفرضيات الفرعية واختبارها إحصائياً، والتي تناولت كل منها جانباً محدداً من خصائص العينة، أصبح من الممكن الانتقال إلى اختبار الفرضية الخامسة، باعتبارها الخلاصة المنطقية الموحدة للعلاقات الجزئية التي تم التطرق إليها سابقاً، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن رفض جميع الفرضيات الفرعية، وهو ما يشير إلى أن الفرضية الخامسة التي تنص: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق الوعي البيئي تعزى للخصائص العينة" مرفوضة.

المطلب الرابع: اختبار أثر أبعاد الجبابة البيئية على الوعي البيئي وتفسير النتائج

يتم من خلال هذا المطلب اختبار أثر متغيرات الدراسة (أبعاد الجبابة البيئية على الوعي البيئي) ومن ثم تفسير النتائج المتحصل عليها

الفرع الأول: اختبار أثر أبعاد الجبابة البيئية على الوعي البيئي

تعتمد الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة على وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل (الجبابة البيئية) والمتغير التابع (الوعي البيئي)، حيث يُتوقع أن تختلف درجة تأثير هذا المتغير وفقاً للأبعاد المكونة له، لتحقيق تحليل أكثر دقة تم تفكيك الفرضية الرئيسية التي تنص على: **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الجبابة البيئية على الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$)، إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية بحيث تُدرس كل فرضية فرعية العلاقة بين أحد أبعاد المتغير المستقل ومستوى المتغير التابع.** ويساعد هذا الأسلوب في اختبار مدى تأثير كل بُعد وبالتالي الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين المتغيرين، وتم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

✓ **الفرضية الفرعية 01:** يوجد أثر ايجابي للرسوم البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة؛

✓ **الفرضية الفرعية 02:** يوجد أثر ايجابي للتحفيزات الجبائية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة؛

✓ **الفرضية الفرعية 03:** يوجد أثر ايجابي للسياسة الجبائية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة.

يتم فيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه: "يوجد أثر ايجابي لأبعاد الجبائية البيئية على الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية" كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على قاعدة القرار الموضحة في الجدول الموالي لإجراء هذا الاختبار.

الجدول رقم (04-51): قاعدة القرار لاختبار الفرضيات

القرار	البيان
قبول الفرضية	إذا كان مستوى الدلالة (sig) أقل أو يساوي مستوى المعنوية، أي: ($\text{sig} \leq 0,05$)، وكانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة T المجذولة.
رفض الفرضية	إذا كان مستوى الدلالة (sig) أكبر تماماً من مستوى المعنوية، أي: ($\text{sig} > 0,05$)، والقيمة المطلقة لـ T المحسوبة أقل من قيمة T المجذولة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على: محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، الطبعة

الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص47

إضافة إلى الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الأثر الكلي لأبعاد الجبائية البيئية على الوعي البيئي للمؤسسات محل الدراسة، وهو ما يتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-52): اختبار الفرضية الرئيسية (المتغير التابع: الوعي البيئي)

مستوى الدلالة	T المحسوبة	المعاملات النمطية	المعاملات غير النمطية		المتغير
		Bêta	الخطأ المعياري	A	
0,001	3,490		0,429	1,497	الثابت
0,000	5,212	0,535	0,094	0,492	الرسوم البيئية
0,018	2,433	0,251	0,081	0,198	التحفيزات الجبائية
0,338	0,965-	0,089-	0,066	0,064-	سياسة الجبائية البيئية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول رقم (04-25) أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للرسوم البيئية على الوعي البيئي، وذلك استنادا إلى قيمة T المحسوبة بلغت 5,212 أكبر تماما من قيمة T المجدولة 1,997 ومستوى الدلالة 0,000 أقل من مستوى الدلالة 0,05. ونجد قيمة A التي توضح علاقة التأثير بين الرسوم البيئية والوعي البيئي بقيمة 0,492 ذات دلالة إحصائية ما يعني انه كلما زادت الرسوم البيئية بمقدار وحدة واحدة زاد الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية بمقدار 0,492. وبالتالي يوجد أثر ايجابي لبعد الرسوم البيئية على الوعي البيئي ومنه الفرضية الفرعية 01 التي تنص على أنه: **يوجد أثر ايجابي للرسوم البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة مقبولة؛**

هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية البيئية على الوعي البيئي، وذلك استنادا إلى لأن قيمة T المحسوبة بلغت 2,433 وهي أكبر تماما من قيمة T المجدولة 1,997 ثم أن مستوى الدلالة 0,018 أقل من مستوى الدلالة 0,05. ونجد قيمة A التي توضح علاقة التأثير بين التحفيزات الجبائية البيئية والوعي البيئي بقيمة 0,198 ذات دلالة إحصائية ما يعني انه كلما زادت التحفيزات الجبائية البيئية بمقدار وحدة واحدة زاد الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية بمقدار 0,198، وبالتالي يوجد أثر ايجابي لبعد التحفيزات الجبائية البيئية على الوعي البيئي ومنه الفرضية الفرعية 02 التي تنص على أنه: **يوجد أثر ايجابي للتحفيزات الجبائية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة مقبولة؛**

ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسة الجباية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية لأن قيمة T المحسوبة بلغت -0,965 وهي أقل تماما من T المجدولة 1,997 ثم أن مستوى الدلالة 0,338 أكبر من مستوى الدلالة 0,05. وبالتالي لا يوجد أثر ايجابي لبعد لسياسة الجباية البيئية على الوعي البيئي ومنه الفرضية الفرعية 03 التي تنص على أنه: **يوجد أثر ايجابي لسياسة الجباية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسات محل الدراسة مرفوضة؛**

غير أن قيمة مستوى المعنوية للمتغير المستقل (الجبائية البيئية) تأخذ قيمة 0,001 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المفروض 0,05 وهذا ما يؤكد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الجباية البيئية على الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية.

وعليه فإن الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها: **يوجد أثر ايجابي لأبعاد الجباية البيئية على الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "مقبولة".**

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: تفسير نتائج الدراسة

بعد جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها في جداول ومعالجتها إحصائياً وتحليلها كمياً وكيفياً سنعرض خلاصة النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة:

1. عرض ومناقشة وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد الرسوم البيئية حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3,7537 وانحراف معياري 0,624؛
- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد التحفيزات الجبائية حيث قدر المتوسط الحسابي ب 4,0149 وانحراف معياري قدر ب 0,728؛
- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد السياسة الجبائية البيئية حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3,9627 وانحراف معياري 0,80511؛
- كما قدر المتوسط الحسابي الكلي لمحور الجبائية البيئية في المؤسسات الاقتصادية ب 3,8617 وانحراف معياري قدره ب 0,48441 وهو ما يدل أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع بتطبيق الجباية البيئية

يمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

- ✓ زيادة الضغوط على المؤسسات لتوجيهها نحو حماية البيئة؛
- ✓ ارتفاع تكلفة الرسوم البيئية في المؤسسة مما أدى بها إلى الاهتمام وتدقيق في هذا النوع من التكاليف وكذا توجيه إستراتيجيتها نحو طرق صديقة للبيئة لتقليل التكاليف والرسوم البيئية؛
- ✓ كما يمكن إرجاع السبب لفرض الحكومة لتشريعات وتنويع فرض الرسوم البيئية على المؤسسة الواحدة يعني تطبيق أكثر من رسم بيئي على نفس المؤسسة ونفس الوعاء يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها ومن ثم الاهتمام بهذا نوع من الجباية.

2. عرض ومناقشة وتحليل البيانات الفرضية الثالثة:

بعد التحليل الكمي والكيفي لمحور الوعي البيئي وباستخدام نفس الأساليب السابقة توصلنا إلى:

- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد الأداء البيئي حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3,8412 وانحراف معياري ب 0,70299؛

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد التأهيل البيئي حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3,9440 وانحراف معياري ب0,67675؛
 - المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع لبعد المسؤولية البيئية حيث قدر المتوسط الحسابي ب 3,9851 وبانحراف معياري 0,72109؛
 - كما قدر المتوسط الحسابي الكلي لمحور الوعي البيئي في المؤسسات الاقتصادية ب 3,8881 وبانحراف معياري قدر ب0,57487 وهو ما يدل ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يهتمون بمستوى مرتفع بالوعي البيئي.
- أظهرت النتائج الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يشعرون بمستوى مرتفع من الوعي البيئي ويمكن إرجاع ذلك:
- ✓ العديد من المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية يدركون أن هناك ارتباطا قويا بين الوعي البيئي والأداء المالي على المدى الطويل؛
 - ✓ تأثير الجباية البيئية حيث أن فرضها على المؤسسات حفزهم للاهتمام بالبيئة من أجل تقليل التكلفة البيئية من جهة وتحسين صورتها أمام المجتمع من جهة أخرى؛
 - ✓ تتبنى المؤسسات محل الدراسة مفهوم الأداء البيئي حيث تلتزم المؤسسة بتحقيق أهداف بيئية محددة، مثل تقليل التلوث، ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، تقليل الانبعاث إدارة النفقات وأداء هذه الممارسات البيئية يُحسن صورة الشركة ويزيد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية والاقتصادية.
 - ✓ كما أن التوجه المتزايد والمستمر للدولة نحو التنمية المستدامة بصفة عامة والاستدامة البيئية بصفة خاصة والذي يظهر جليا في مختلف التشريعات والقوانين التي سنتها الدولة ومن أمثلتها قانون 03-10 الذي من أهدافه حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة يدفع المؤسسات لتبني وتعزيز الاستدامة داخل المؤسسة وضمن أهدافها؛
 - ✓ توجه الطلب المتزايد على المنتجات الصديقة للبيئة او التي تتمتع بخصائص بيئية مما يجعل المؤسسات تتوجه نحو الاستثمار في هذه المجالات؛
 - ✓ الفوائد الاقتصادية والمالية التي تعود على المؤسسات في حالة زيادة وعيها البيئي لاستخدام طرق وإجراءات بيئية مثل توفير الطاقة واستخدام الطاقة البديلة زيادة الابتكار البيئي لدى الموظفين.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

3. تفسير النتائج المتعلقة بالفروق " الفرضية الرابعة والخامسة":

الفرضية الرابعة: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الجباية البيئية تعزى الخصائص العينة:

- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للجنس وبالتالي لا تعتبر متطلبا أساسيا في تطبيق الجباية البيئية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للعمر ربما يكون العمر لا يؤثر على فهم الجباية البيئية لأنها قضية تتعلق بالوعي البيئي وهذه القيم والمفاهيم يمكن أن تكون موجودة على مدار العمر بغض النظر عن السن؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للمؤهل الوظيفي : تطبيق الجباية البيئية يعتمد بشكل أساسي على الوعي البيئي والتزام المؤسسة بالممارسات البيئية المستدامة، بغض النظر عن المؤهل الوظيفي للأفراد داخل المؤسسة؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى للخبرة المهنية هذا راجع بسبب عدم إكمال مهمة الاهتمام بتطبيق الجباية البيئية لطرف واحد و يمكن أيضا أرجعها إلى سبب آخر ألا وهو الوعي البيئي فالجباية البيئية مرتبطة به ولا تتطلب مؤهل وظيفي محدد لفهم جوانبه؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لنشاط المؤسسة؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لحجم المؤسسة باعتبار أن الجباية البيئية تطبق على مختلف وحدات الاقتصادية دون اعتبارات حجم المؤسسة وبذلك تصبح عنصر مهم في مختلف المؤسسات مهما كان حجمها؛
- ✓ لا توجد فروق في الجباية البيئية تعزى لأهمية البعد البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ويرجع ذلك أن معظم المؤسسات المشاركة تعتبر صغيرة الحجم وهي تمثل الغالبية في العينة، فقد يكون لديها توجهات مشابهة نحو البعد البيئي ووجود سمات متشابهة بين هذه المؤسسات وإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي والمالي على الجانب البيئي؛

الفرضية الخامسة: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوعي البيئي تعزى الخصائص الوظيفية للمؤسسة الاقتصادية:

- ✓ لا توجد فروق في الوعي تعزى لأهمية للجنس كما أوردنا سابقا الجنس غير مهم لأن قضية البيئة قضية الجميع؛

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- ✓ لا توجد فروق في الوعي تعزى للعمر باعتبار أن الوعي البيئي هو شعور وإدراك لا يتحدد بالعمر بل هو نتيجة ثقافة وتربية وتنشئة من الصغر؛
 - ✓ لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل الوظيفي لأن الوعي البيئي لا يحتاج درجة علمية محددة لفهم قضاياها أو الوعي به؛
 - ✓ لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل للخبرة المهنية؛
 - ✓ لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل للمركز الوظيفي للقضية البيئية يجب أن تشمل جميع العمال ومراكز الوظيفية؛
 - ✓ لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل لنشاط المؤسسة باعتبار أن المؤسسات مطالبة بالمزيد من الاهتمام بالبيئة مهما كان نشاطها؛
 - ✓ لا توجد فروق في الوعي البيئي تعزى للمؤهل لحجم المؤسسة باعتبار أن المؤسسات مطالبة بالمزيد من الاهتمام بالبيئة مهما كان حجمها.
4. **تفسير نتائج الفرضية الرئيسية الأولى:** المتعلقة بأثر أبعاد الجباية البيئية على زيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية.

هناك أثر إيجابي لأبعاد الجباية البيئية في الوعي البيئي للمؤسسات محل الدراسة أن معامل التحديد يساوي 0,470 وهذا يعني أنه يمكن تفسير نسبة 47 % من التباين المتغير التابع (الوعي البيئي) يمكن تفسيرها بالمتغير المستقل (الجبائية البيئية)، و53 % تعود لأسباب أخرى.

الفرضية الفرعية 01: هناك أثر إيجابي للرسوم البيئية في الوعي البيئي للمؤسسات محل الدراسة وهذا يعود للأسباب التالية:

- ✓ عندما تتحمل المؤسسة تكاليف مالية مقابل النفايات أو الاستهلاك المفرط أو الانبعاثات الضارة، فإنها تدمج التكلفة البيئية ضمن حساباتها التشغيلية، مما يعزز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة؛
- ✓ يؤدي ارتفاع الرسوم البيئية إلى دفع المؤسسات إلى مراجعة أنماط إنتاجها، أو اعتماد حلول أكثر استدامة لتخفيض التكاليف، مما يعزز الممارسات الصديقة للبيئة ويحفز التوعية الداخلية.

الفرضية الفرعية 02: هناك أثر إيجابي للتحفيزات الجباية البيئية في الوعي البيئي للمؤسسات محل الدراسة وهذا يعود للأسباب التالية:

- ✓ عندما تقدم الدولة إعفاءات جبائية للمؤسسات التي تعتمد تقنيات بيئية فإنها تحول الحفاظ على البيئة من تكلفة إضافية إلى استثمار مربح؛
- ✓ عندما تدرك المؤسسة أن التوجه البيئي يعود عليها بتحفيظات مالية (مثل الإعفاء من بعض الرسوم، أو دعم مالي للاستثمار الأخضر)، فإنها تدمج هذا الوعي في خطتها الاستراتيجية، وتبدأ في بناء ثقافة بيئية داخلية تدريجياً.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفرضية الفرعية 03: لا يوجد أثر ايجابي للسياسة الجبائية البيئية في الوعي البيئي للمؤسسات محل الدراسة وهذا يعود للأسباب التالية:

- ✓ قد يكون هناك ضعف في التنسيق بين الإدارة الجبائية والجهات البيئية، مما يؤدي إلى عدم وضوح السياسات البيئية المعتمدة، وبالتالي عدم إدراك المؤسسات لها أو فهم أهدافها؛
- ✓ أغلب المؤسسات لا تملك ثقافة بيئية تنظيمية راسخة، مما يجعلها تتعامل مع الإجراءات الجبائية البيئية فقط كأعباء مالية أو حوافز ضريبية، دون وعي بأثرها البيئي أو أهدافها التوعوية؛
- ✓ غياب برامج التوعية والتكوين حول مضمون السياسات الجبائية البيئية يجعل هذه الأخيرة غير فعالة في التأثير على مستوى الوعي، حتى وإن كانت موجودة قانونًا.

خلاصة:

في هذا الفصل تم توضيح الجوانب المنهجية للدراسة، حيث تم الاعتماد على استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، تم توزيع الاستبيان على عينة هدفية من المؤسسات الاقتصادية كما تم شرح كيفية تحديد عينة الدراسة وطريقة قياس مختلف المتغيرات المدروسة تم أيضا توضيح الاختبارات المستخدمة لدراسة صحة الفرضيات المطروحة، بالإضافة إلى التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، حيث تعتبر هذه العناصر شرطين أساسيين لتحديد جودة البيانات وقدرتها على اختبار صحة الفرضيات بشكل موضوعي.

كما تم استخدام التحليل العائلي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis - EFA) لاستخراج العوامل الأساسية التي تفسر التباين بين مجموعة من المتغيرات، وذلك لتقليص عدد المتغيرات وتسهيل تفسير البيانات.

الخاتمة

خاتمة:

مع تزايد الوعي بالقضايا البيئية وتصاعد الاهتمام بها، أصبح الرأي العام أكثر وعياً بأهمية إيجاد حلول لمشاكل بيئية مطروحة مثل التلوث البيئي، والتغير المناخي، الانبعاثات الضارة، ونقص الموارد الطبيعية، تتجه الحكومات والمنظمات نحو اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمكافحة التلوث وتشجيع استخدام موارد متجددة وتبني تقنيات صديقة للبيئة، كما يزداد التركيز على التثقيف وزيادة الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات بهدف تشجيع المشاركة الفعالة في حماية البيئة والعمل نحو تحقيق الاستدامة البيئية؛

يتعين على المؤسسات الاقتصادية أن تكون على استعداد لتتلاءم مع هذا التغير وتتبنى ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة حيث تصبح الجباية البيئية في هذا المجال أداة حيوية لتشجيع المؤسسات على تبني هذه الممارسات وزيادة الوعي البيئي لديها، إذ يتم توجيهها نحو الاستفادة من الحوافز المالية أو ردعها لتحسين أدائها البيئي والمساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية.

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال دراستنا للجوانب النظرية للمتغيرين الجباية البيئية والوعي البيئي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

✓ حماية البيئة تعتمد بشكل أساسي على الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية إذ تعتبر المسؤول الأول والأساسي عن التلوث وتدهور البيئة؛

✓ إن التحديد الدقيق "لمبدأ الملوث الدافع" يساهم بدرجة كبيرة تفعيل دور الجباية البيئية، باعتباره التشخيص الأمثل للملوث الواجب أن تطبق عليه الضريبة؛

✓ الجباية البيئية من أهم الآليات الاقتصادية المستحدثة وأداة ردعية وتحفيزية محافظة للبيئة؛

✓ تلعب السياسات البيئية دوراً هاماً في مكافحة التلوث البيئي والتعامل مع آثاره الضارة سواء من خلال الإجراءات المباشرة أو غير المباشرة.

خاتمة

- ✓ يتجلى دور الحماية البيئية في عدة جوانب منها توجيه المؤسسات الاقتصادية إلى تحقق الأهداف البيئية وذلك من خلال استخدام النظام القانوني لتحقيق حماية البيئة فالدافع وراء هذه الضرائب والرسوم ينبع من الأهداف البيئية المرجوة؛
- ✓ يتطلب نجاح أي سياسة بيئية التوصل إلى توازن متوازن بين الأدوات المتاحة المالية والبيئية، الاقتصادية، والاجتماعية؛
- ✓ تعتبر دول الاتحاد الأوروبي "السويد وفرنسا" رائدة في تطبيق سياسة الحماية البيئية للحد من مشاكل التلوث البيئي حيث حققت نتائج إيجابية بذلك؛
- ✓ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياسة جبائية محفزة تتعلق بشكل أساسي بالحوافز الممنوحة لقطاع الطاقة المتجددة، إعادة تدوير النفايات، وبناء المباني الخضراء؛
- ✓ على الرغم من أن التجربتين التونسية والمغربية في مجال الحماية البيئية تمثلان محاولتين جادتين لتشجيع على تبني ممارسات صديقة للبيئة عبر حوافز وإعفاءات جبائية، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة إلى حد كبير؛
- ✓ لا تتوفر الجزائر على الإحصائيات الدورية عن أحجام ونسب التلوث مما لا يسمح بمعرفة مدى تأثير الرسوم البيئية على حجم التلوث البيئي سواء بالارتفاع أو بالانخفاض بصفة دقيقة؛
- ✓ حمل قانون المالية لسنة 2018 العديد من الإصلاحات فيما يخص الرسوم البيئية، فقد تم رفع مبالغ الرسوم البيئية التالية: الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، الرسم على الأكياس البلاستيكية وهذا ما سيكون

خاتمة

له الأثر الإيجابي على حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر، غير أنه وبالمقابل تم تخفيض نصيب الصندوق حماية البيئة وإزالة التلوث من هذه الرسوم؛

✓ حصيلة الرسوم البيئية غير مخصصة كلها لحماية البيئة جزء منها فقط يخصص لصندوق حماية البيئة وإزالة التلوث، وعليه يؤدي هذا إلى إنفاق جزء من إيرادات الجباية البيئية في مجالات أخرى ليس لها صلة بالبيئة و يبعد ها عن دورها الحقيقي والمتمثل في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية؛

نتائج الدراسة الميدانية:

بعد القيام بالتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS-19 للمتغيرات الدراسة "الجباية البيئية" و"الوعي البيئي" والتقرب من المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

✓ توفر الحوافز الضريبية والإعفاءات الضريبية دافعا إيجابيا للمؤسسات محل الدراسة؛

✓ إن استخدام الجباية البيئية كوسيلة ردع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة قد أدى إلى تحسين مستوى الوعي والمعرفة حول القضايا البيئية والتحديات التي تواجهها مما يعزز فهمهم لأهمية الحفاظ على البيئة وتبني سلوكيات أكثر استدامة؛

✓ هناك تغير في سلوك المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة الجزائرية المتأثرة بالجباية البيئية حيث بدأت هذه المؤسسات في تبني ممارسات أكثر صداقة للبيئة مثل تحسين إدارة النفايات واستخدام التكنولوجيا النظيفة؛

✓ يوجد تحسن في الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة الخاضعة للجباية البيئية؛

✓ الجباية البيئية تعزز التزام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية البيئية، حيث تشعر هذه المؤسسات بأنها تلعب دورا مهما في حماية البيئة والمساهمة في بناء مجتمع أكثر استدامة.

خاتمة

- ✓ إن الضغط المالي الناجم عن الجباية البيئية دفع المؤسسات محل الدراسة إلى البحث عن حلول جديدة وتطوير تكنولوجيا نظيفة مما يعزز الابتكار والتنمية الاقتصادية المستدامة؛
- ✓ استخدام الجباية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية أدى إلى تحسين مستوى الوعي والفهم لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية حول قضايا البيئة وأثر الأنشطة الاقتصادية عليها؛
- ✓ الجباية البيئية تُطبق بدرجة مرتفعة داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، مما يدل على وجود وعي متزايد بأهمية الامتثال للمتطلبات الجبائية ذات البعد البيئي؛
- ✓ يعكس المستوى المرتفع من التطبيق تجاوبا إيجابيا من قبل المؤسسات مع التوجهات التنظيمية والجبائية الرامية إلى تحسين الأداء البيئي والحد من الأثر السلبي لنشاطاتها على البيئة؛
- ✓ الجباية البيئية تؤدي دورا محفزا في رفع درجة الوعي البيئي داخل المؤسسات، من خلال ما تفرضه من التزامات، وما تتيحه من حوافز لتبني ممارسات أكثر استدامة؛
- ✓ إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تزيد من التزامها بالتشريعات البيئية وتلتزم بدفع الرسوم البيئية كوسيلة للامتثال وتحسين أدائها البيئي؛
- ✓ العديد من المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية يدركون أن هناك ارتباطا قويا بين الوعي البيئي والأداء المالي على المدى الطويل؛
- ✓ إن التوجه المتزايد والمستمر للدولة نحو التنمية المستدامة بصفة عامة والاستدامة البيئية بصفة خاصة يظهر جليا في مختلف التشريعات والقوانين التي سنتها الدولة ومن أمثلتها قانون 10-03 الذي من أهدافه حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة يدفع المؤسسات لتبني وتعزيز الاستدامة داخل المؤسسة وضمن أهدافها؛

خاتمة

- ✓ إدماج التكلفة البيئية في الحسابات التشغيلية يساهم في رفع وعي المؤسسات بأهمية الحفاظ على البيئة، حيث يؤدي تحمّل تكاليف مالية ناتجة عن النفايات أو الاستهلاك المفرط أو الانبعاثات الضارة إلى تعزيز الاهتمام بالبعد البيئي ضمن القرارات الإدارية والتشغيلية.
- ✓ ارتفاع الرسوم البيئية يشكل دافعاً للمؤسسات لمراجعة أنماط إنتاجها وتبني حلول أكثر استدامة، مما يساهم في تعزيز الممارسات البيئية السليمة داخل المؤسسة، ويحفّز ثقافة التوعية والمسؤولية البيئية بين العاملين.
- ✓ عندما تدرك المؤسسة أن التوجه البيئي يعود عليها بتحفيّزات مالية (مثل الإعفاء من بعض الرسوم، أو دعم مالي للاستثمار الأخضر)، فإنها تدمج هذا الوعي في خطتها الإستراتيجية، وتبدأ في بناء ثقافة بيئية داخلية تدريجياً.
- ✓ ضعف التنسيق بين الإدارة الجبائية والجهات البيئية قد يؤدي إلى غياب الوضوح في السياسات البيئية المعتمدة، مما ينعكس سلباً على إدراك المؤسسات لأهمية هذه السياسات أو فهمها لأهدافها، وبالتالي يحدّ من فعاليتها في تحقيق الأثر البيئي المرجو.

توصيات البحث: استناداً إلى النتائج المذكورة سابقاً النظرية والميدانية نقدم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في:

- ✓ رغم المستوى الإيجابي من التطبيق الجبائية البيئية إلا أن الدراسة توصي بتعزيز آليات المتابعة والتقييم، وضمان تكامل السياسات البيئية مع النظام الجبائي لتحقيق نتائج أكثر فاعلية على المدى الطويل.
- ✓ ضرورة أن يكون الهدف الأساسي من السياسة الجبائية على المدى الطويل زيادة الوعي لدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية بالمسائل والاهتمامات البيئية وليس مقصوراً على الحصول على إيرادات جبائية أو الإسهاب في منح حوافز جبائية متعدّدة دون مغزى؛
- ✓ يجب على السلطات الجزائرية مواصلة تحسين التشريعات البيئية وتطويرها لتعزيز فعالية الجبائية البيئية كأداة للحفاظ على البيئة؛

خاتمة

- ✓ من مصلحة المؤسسات عدم إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد المختلفة وذلك لضمان استمراريته وتحسين أدائها الاقتصادي والبيئي؛
- ✓ ينبغي توفير برامج تثقيفية وتدريبية موجهة للمؤسسات الاقتصادية لزيادة فهمها لقضايا البيئة وتعزيز الوعي البيئي لدى موظفيها؛
- ✓ ينبغي إنشاء آليات فعالة لمراقبة وتقييم تأثير الحماية البيئية على الوعي البيئي وأداء المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا الصدد؛
- ✓ إن المؤسسات التي تتبنى سياسات بيئية مستدامة وترتكز على مبدأ المسؤولية البيئية لتكتسب السمعة الايجابية في السوق؛
- ✓ كلما ارتفع الوعي البيئي داخل المؤسسة زادت الحاجة إلى تنفيذ برامج التأهيل البيئي؛
- ✓ ضرورة قيام الجزائر بإصلاح جبائي بيئي أكثر عمقا والعمل على تمهيد جميع الظروف المناسبة قبل الشروع في تطبيقه لضمان نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

أفاق الدراسة:

من خلال تطرقنا لموضوع الدراسة، تبين لنا أنه جد واسع ويحتاج التعمق أكثر في العديد من الجوانب التي يمكن اعتبارها كمنطلق لإجراء دراسات أخرى تساهم في إثراء البحث العلمي، وعليه تم اقتراح المواضيع التالية:

- ✓ تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر؛
- ✓ تأثير السياسات البيئية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر؛
- ✓ دراسة كيفية تأثير فرض الضرائب البيئية والحوافز البيئية على سلوك المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ دراسة مدى تأثير السياسة الضريبية البيئية على تطبيق المؤسسات للممارسات المستدامة؛

خاتمة

✓ دراسة كيف يمكن للجباية البيئية أن تكون أداة لتحفيز الابتكار في مجالات التكنولوجيا

البيئية؛

✓ دراسة كيف يمكن لبرامج التأهيل البيئي أن تساهم في رفع الوعي البيئي؛

✓ دور الأداء البيئي في مؤسسات القطاعين العام والخاص في تحسين الوضع البيئي؛

✓ دراسة كيف يمكن للجباية البيئية أن تشجع المؤسسات على تحسين أدائها البيئي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد أبو فايد، التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه، أنواعه، خطواته، مثال تطبيقي لكيفية استخراج التحليل العاملي بنظام spss، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
- أحمد جمال الجسار، التحليل الإحصائي لاستبيانات الدراسات والبحوث باستخدام حزمة IBM SPSS، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2021.
- أحمد عبد الفتاح محمود عبد المجيد، إسلام إبراهيم أحمد أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحديات والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- أسماء راضي خنفر، عايد راضي خنفر، التربية البيئية والوعي البيئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4 البيئة من أجل التنمية، 2007.
- بوضوار عبد النبي، مبدأ الملوث الدافع كإجراء وقائي وردعي لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة اتجاهات سياسية: العدد 19، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، حزيران - يونيو 2022.
- حجاج غانم، التحليل العاملي في العلوم الإنسانية والتربوية نظرياً وعملياً، عالم الكتب، ط01، القاهرة، 2013.
- حمد فرحان فليح، فاطمة صالح مهدي، التدقيق الاجتماعي والبيئي في ظل التنمية المستدامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، طبعة 01، برلين؛ ألمانيا، 2022.

قائمة المراجع

- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، بتعاون مع التعاون الايطالي، منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، جار الصفاء، ط01، الأردن 2000.
- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
- رياض موساوي، جمال سالمي، الضريبة البيغوفية بين الفكر النظري والواقع التطبيقي في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017.
- سبرينة مانع، سامية بن زعيم، دور الضريبة الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات: دراسة حالة ضريبة الكربون الرائدة عالميا السويد، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2020.
- ستيفن كروول، وليم رانكني، السياسة البيئية، ترجمة محي الدين مزيد، الإشراف والمراجعة إمام عبد الفتاح إمام، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2003.
- صبرينة مانع، سامية بن زعيم، دور الضريبة الخضراء في تطوير التنافسية البيئية والاقتصادية للمؤسسات: دراسة حالة ضريبة الكربون الرائدة عالميا السويد، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2020.
- صفاء عبد الأمير رشم الأسدي، جغرافية الموارد الطبيعية، الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط01، 2017.
- عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط05، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2014.
- عباس زغير محيسن المرياني، جغرافية البيئة والتلوث، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة ذي القار، جمهورية العراق، بدون طبعة، 2016.

قائمة المراجع

- عبد الحليم الحمزة، كتاب بيداغوجي في الإحصاء 01، كتاب بيداغوجي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2022/2023.
- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة _مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة 01، 2015.
- عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS الجزء الثالث موضوعات مختارة، الطبعة الثانية، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية.
- علي حاتم القرشي، مدخل الاقتصاد البيئي، مطبعة حوض الفرات / النجف الأشرف، الطبعة الأولى، بغداد، جمهورية العراق، 2017.
- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 40، 2011.
- فضيل دليو، تقنيات تحليل البيانات في العلوم الاجتماعية والاعلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 2010.
- كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.
- محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- محمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- محمد مسعودي، " الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.
- منظمة الصحة العالمية، المجلس التنفيذي الدورة الثلاثون بعد المائة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، 2012.

قائمة المراجع

- نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، ط01، 2015.
- هاني بن محمد الحفظي، المنهج الوصفي التحليلي، إدارة الخدمات التعليمية بينبع الإشراف التربوي-شعبة الصفوف الأولية، الهيئة الملكية للجبل وبنبع، المملكة العربية السعودية.
- يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، دار الشروق، ط 01، القاهرة، مصر، 2001.
- يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة والتشريعات البيئية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

المقالات العلمية:

- أبو حجارة، أشرف عرفات، مبدأ الملوث يدفع، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 62، 2006.
- أماني بن طراد، سهام قواسمية، تطبيقات التشريع البيئي في مجال حماية البيئة كعنصر حديث للنظام العام، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 01، 2023.
- أمل شاكر، محمد عوض، مستوى الوعي البيئي والاتجاهات البيئية في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة كلية العلوم التربوية والآداب التابعة لوكالة الغوث الدولية، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 46، العدد 1، 2019.
- أنس عرعار، دوبة سعاد، نزار يمينه، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 02، 2020.
- أوصالح عبد الحليم، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 04، الجزء 01، 2015.
- إيمان محمد خيرى طایل، سياسات الاقتصاد البيئي وأهميتها في تحقيق رؤية مصر 2030 (البعد البيئي)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 36، العدد 2، 2021.

قائمة المراجع

- بتول حسن رداد الزبيدي، " الضرائب الخضراء وتأثيرها على الاقتصاد العراقي للمدة من 2005-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19 ، 2015.
- ¹برايس خليفة، شبوي سليم، الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحليل التحديات وفرص النجاح، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد01، 2023.
- بشكير عابد، وآخرون، تثمان استغلال الموارد الطبيعية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، 2020.
- بغدادي ايمان، انعكاسات السياسة البيئية على توجيه الاستثمار في الجزائر، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 01، 2020.
- بن الدين امحمد، أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى الإشعاعات النووية بـ "رقان" وآثارها على التنمية المحلية المستدامة، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 13، 2017.
- بن بوزيان محمد، السلوك البيئي بين منظومة القيمية والمنظومة القانونية في الجزائر - قراءة في بعض المؤشرات والاحصائيات-، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، 2021.
- بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014.
- بن مهرة نسيم، لعروسي أحمد، نظام بيع حصص التلوث في ضوء بروتوكول كيوتو 1997، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 13، العدد 01، 2023.
- بوحي هيندة، دور القصص المصورة في تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال المعاقين ذهنيا، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 08، العدد 04، 2020.
- بوزريع صالحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017.

قائمة المراجع

- بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014.
- بوعنق سمير، آليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر. أي فعالية في حماية البيئة؟، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد 02، 2018.
- بومريفق رانيا، نوال بن لكحل، مساهمة الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي-السويد أنموذجا-، الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- تونسلي صبرينة، الجباية الخضراء كآلية لتمويل الصناديق البيئية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022.
- جغري لمياء، البيئة والسياسة البيئية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 04، 2022.
- الجموعي مومن بكوش، أحمد فرحات، معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون والاختبارات البديلة، دراسات نفسية وتربوية، المجلد 16، العدد 02، 2023، ص 268.
- جهاد محمد أحمد السنباني، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46، المجلد 08، 2021م.
- حبيلي حياة، التلوث البيئي وتكاليفه الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01،
- حروشي جلول، تطور استخدام الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- حساني حورية، سعداوي محمد صغير، مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021.
- حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 13، 2016.
- حمد زواغي، دور الإبداع البيئي في تحقيق المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية العمومية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتاقته وحدة سور الغزلان ولاية البيرة، مجلة المعارف، المجلد 18، العدد 01، 2023.

قائمة المراجع

- حمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، المجلد 7، عدد 07، 2009.
- حمدي أحمد على الهنداوي، الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 02، الجزء 04، 2022.
- حنيش فتحي، بن علي لخضر، التأهيل البيئي كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- حيتم هبة، النظام الجبائي المطبق على الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 51، العدد 03، 2014.
- خذير زينب، راقع حسن، دور الجباية البيئية في تحفيز حماية البيئة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- خير الدين جمعة، دريدي أحلام، المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر - مصنع الكنز الأسود مابلاك نموذجاً -، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 1، العدد 01، 2018.
- در محمد، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 09، 2017.
- دنداني سارة، استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على تبني الزبائن لمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 01، 2024.
- دوبة سمية، محمد بن محمد، الضريبة البيئية كآلية لتكريس مبدأ الملوث يدفع، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2023.
- ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، فعالية الجباية البيئية الردعية في تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- رحمانى ليلي، علاقة مستوى الوعي البيئي بمتغيري الجنس والتخصص لدى طلبة المركز الجامعي نور البشير بالبيض دراسة ميدانية تطبيقية، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 7، عدد 1، جوان 2021.

قائمة المراجع

- زروال معزوزة، الموارد الطاقوية في الجزائر بين الترشيد والتجديد، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، المجلد 01، العدد 02، 2015.
- زعباط فوزية، دور السياسة التشريعية في تجسيد الرؤية المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2023.
- زهرة عباس، التوجه نحو المدن الذكية موجهة لتعزيز التنمية المستدامة بين الضرورة والبيئة وتحديات التحول تجربة مدينة بورتو، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- زوييدة محسن، حمزة بن الزين، عمر الفاروق زرقون، أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية- دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الابار-، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر المجلد 06، العدد 02، 2016.
- سارة حلومي، طيفة بهلول، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة تبسة -، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2021.
- سعيدة ولد لغواطي، فريدة مكيداش، الجباية الإيكولوجية كآلية اقتصادية لتجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، المجلد 01، العدد 02، 2023.
- سفيان فنيط، فيروز بوشويط، تأثير أبعاد العلامة التجارية أوريدو على القرار الشرائي لدى عينة من المتعاملين بمدينة حيجل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 10، العدد 01، 2024.
- سماح محمودي، الجوانب القانونية لدور سلطات الضبط المستقلة في حماية المستهلكين، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 01، 2022.
- سهام طرشاني، المنتجات الصديقة للبيئة كآلية لتبني المسؤولية البيئية للمنظمات الأعمال- دراسة حالة شركة سامسونج للإلكترونيات-، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، 2022.
- سوزان يوسف محمد بغدادي، التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعي البيئي "دراسة تشخيصية"، مجلة كلية التربية - جامعة بورسعيد، العدد 14، المجلد 14، 2013م.

قائمة المراجع

- شارف ربيع، داودي محمد، أثر تطبيق المواصفة إيزو 14001 على الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة عدوان للكيماويات -مستغانم- الجزائر، مجلة الأفاق العلمية، المجلد 14، العدد 01، 2022.
- شهرزاد الوافي، آليات التمويل الوطني للفعالية الطاقوية والطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 01، 2019.
- صاحبي وهيبة، واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 12، 2020.
- الصادق معقافي، الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 11، العدد 2، 2019.
- صالح أحمد مسعود، التلوث الضوضائي /مفهومه، أنواعه، مسبباته، آثاره، وكيفية التقليل والوقاية من خطره، مجلة كليات التربية، العدد 07، 2017.
- طيب الزغيمي صورية، التأهيل البيئي كأداة لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2 -، العدد 15، ديسمبر 2016.
- عامر ملايكة وطلحي فاطمة الزهراء، واقع الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات اقتصادية بالشرق الجزائري، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 2، 2021.
- العبادي فاطمة، سلولة حمزة، الابتكار الأخضر كمدخل لدعم المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 2021.
- عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2017.
- عجلان العياشي، آليات ترشيد السياسة الجبائية البيئية لتحسين السلوك البيئي وضمان جودة الحياة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.

قائمة المراجع

- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة دراسة حالة مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 40، 2011.
- عيسى قبوقب، كاكي محمد، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، تمنغست، الجزائر، العدد 13، 2017.
- فارس مسدور، "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- فرحان محمد حسن الذبحاوي، مؤيد فضل حسين المسعودي، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية لأراء عينة من العاملين في مديرية بلديات كربلاء المقدسة، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، العدد 66، الجزء 01، 2022.
- فريد خميلي، أميرة دباش، قياس الأداء البيئي في منظمات الأعمال -دراسة حالة شركة تويوتا-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 2022.
- فقاير فيصل، مراكشي محمد لمين، الاقتصاد البيئي كخيار استراتيجي للاقتصاد الجزائري نموذج إعادة بعث مشروع ديزرتيك في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3.
- فلاح خيرة، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 08، العدد 01، 2024.
- فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، دور الحسابات الخاصة للخرينة في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 13.
- قادري عبد الرزاق، خطوي عبد المجيد، تطبيق مبدأ الملوث الدافع يضمن تعويض الضرر البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- قدي عبد المجيد، سمية سبع، عوائق وفرص تطبيق مبدأ الملوث الدافع، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 13، 2015.

قائمة المراجع

- لقناشي أمنه، محامي امال، تقييم الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
- مامن حياة، بلقيدوم صباح، التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية أم فرصة لبناء مؤسسات عربية خضراء؟، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018.
- محمد الأمين عسول، وآخرون، دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019.
- محمد بن عزة، فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية والجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، 2016.
- محمد عبد الرزاق أبو رمان، أماني عبد الحفيظ الزيادات، رانيا جعفر قطيشات، مهارات الاتصال والتواصل في بيئات العمل وأثرها على الأداء البيئي في الشركات الصناعية الأردنية -دراسة تطبيقية-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 16، العدد 03، 2020.
- مخلفي امينة، محجوبي نور الهدى، بن قانة إسماعيل محمد، قياس مؤشرات الأداء البيئي في وحدة معالجة الخام جنوب UTBS سونطراك حاسي مسعود خلال الفترة 2011-2016، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2018.
- مخلوف عمر، تقييم الآليات القانونية الدولية الخاصة بمكافحة التصحر في إطار علاقته بالثروة الغابية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي للبيئة، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.
- مسعودي موالخير، عيساوة وهيبه، السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 15، 2018.
- معمر محمد رضا، مختاري فيصل، وفرة و ندرة الموارد الطبيعية، ترسخ الأنظمة أو النخبة الفاسدة، تزايد حدة الصراع في المجتمع، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 12، العدد 02، 2019.

قائمة المراجع

- معمري عبد الوهاب، موري سمية، دور الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية بشار، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- مقرين يوسف، بوشوشة أفلو، رهانات الأمن البيئي الاقتصادي التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- مهدي حمدي مهدي، وآخرون، الأساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث دراسة قانونية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 11، العدد 02، الجزء 01، 2022.
- موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017.
- ميادة أحمد عبد الرحمن، نوفل نعمان إبراهيم، التلوث البيئي وضرورة التوعية البيئية، مجلة الآداب، المجلد 01، العدد 135، 2020.
- ميهوب نورالدين، مالك محمد، الوعي البيئي كمدخل لتعزيز سلوك المواطنة، مجلة التكامل، العدد 13، 2022.
- نزيهة وهابي، الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016.
- نفيس أحمد، ظاهرة رمي وإهمال النفايات المنزلية بالرصيف- رؤية قانونية، مجلد 02، عدد 02، 2020.
- نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبداللوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 02، العدد 07، 2009.
- هشام بورمة، العيد قريشي، واقع تبني المنشآت السياحية للمسؤولية البيئية دراسة ميدانية للمنشآت السياحية في ولاية جيجل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020.

قائمة المراجع

- هنيه عبدة طة مجلى حسن، دور الأخصائي كممارس عام في تنمية الوعي البيئي لدى الفتيات الريفيات، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 01، العدد 14، 2021.
- والي عبد اللطيف، بوسته جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في عولمة الوعي البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019.
- وحيد دراوات، الوعي البيئي وطرق تنميته في الجزائر - دراسة وصفية-، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الاغواط- ، المجلد 7، عدد 28، 2018.
- وهيبة سعيدي، التلوث الصناعي في الجزائر: قراءة في الأسباب والآثار، دراسات اجتماعية، العدد 18.
- يحي حولية، حورية بورعدة، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي "الايزو"-، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، 2018.

الملتقيات العلمية:

- عزاوي أعر، لعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، مداخل في المؤتمر العلمي الدولي حول:سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012.

المراسيم والقوانين:

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر 20 جمادى الأولى عام 1424 هـ 20 يوليو 2003 م.

قائمة المراجع

- القانون رقم 05-12 يتعلق مياه، العدد 60، المؤرخ في 30 رجب 1426 هـ 04 سبتمبر 2005 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- المرسوم تنفيذي رقم 05-16 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1425 الموافق 11 يناير سنة 2005 يحدد القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والغازات والمنتجات البترولية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة في 12 يناير سنة 2005.
- الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار (معدل ومتمم)، قانون الاستثمار في الجزائر، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المادة 10 - 11.
- القانون رقم 99-09 مؤرخ في 28 يوليو سنة 1999 يتعلق بالتحكم في الطاقة، ج.ر، العدد 51،
- القانون رقم 07-12 مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1428 الموافق 30 ديسمبر سنة 2007، يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المادة 55، الصادرة في 31 ديسمبر سنة 2007 م.
- القانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 57، الصادرة في 15 ديسمبر سنة 2001 م.
- القانون رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، المادة 203، الصادرة في 23 ديسمبر سنة 2001 م.
- القانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، المادة 62، الصادرة في 28 ديسمبر سنة 2017.
- القانون رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتسيير النفقات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 03، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، المادة 90، الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2019.

قائمة المراجع

- الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل 22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، المادة 34، الصادرة في 26 يوليو سنة 2009م.
- القانون رقم 03-22، مؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر سنة 2003.
- القانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر، العدد 81.
- القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 263 إلى 263 مكرر 04، تحين سنة 2024.
- قانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر سنة 2005 يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، المادة 61، الصادرة 31 ديسمبر سنة 2005.
- المرسوم التنفيذي 07-118 المؤرخ في 2007/04/21 يحدد كفايات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الزيوت والشحوم والتحضيرات الشحوم المستوردة أو مصنعة محليا، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، الصادرة في 22 افريل 2007.
- القانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، صادرة في 28 ديسمبر 20017.
- القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ستضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 112، الصادرة في 29 ديسمبر سنة 2016.
- القانون رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال عام 142 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، المادة 205، الصادرة في 23 ديسمبر سنة 2001م.
- المرسوم تنفيذي رقم 06-138 مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أفريل سنة 2006 ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، المادة 03، الصادرة في 16 أفريل سنة 2006م.

قائمة المراجع

- المرسوم التنفيذي رقم 07-299 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق 27 سبتمبر سنة 2007 يحدد كفايات تطبيق الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، المادة 03، الصادرة في 7 أكتوبر سنة 2007 م.
- القانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 3 جمادى الأولى عام 1441 هـ 30 ديسمبر سنة 2019 م، العدد 81.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-1998 مؤرخ في 04 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 ماي سنة 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 02، الصادرة في 04 يونيو سنة 2006م
- القرار رقم 15/18 المؤرخ ف 22 ذو حجة 1439 الموافق ل 2 سبتمبر 2018م يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 53، مؤرخ في 22 ذو حجة 1439 الموافق ل 2 سبتمبر 2018م.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-144، مؤرخ 02 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ج ر، العدد 34، الملحق (تابع) قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
- القانون رقم 14-05 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتضمن قانون المناجم، ج.ر، العدد 18، المواد من 01-14.
- القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون في شأن البيئة، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، العدد 5، 1994/02/03.
- الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة، المملكة العربية السعودية، 1993.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المادة 03، 77.

قائمة المراجع

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال سنة 1404 الموافق ل 07 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 11 شوال سنة 1404 الموافق ل 10 يوليو سنة 1984، ج.ر.ج، العدد 28.
- القانون رقم 02-01 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الاربعاء 23 ذي القعدة عام 1422 هـ الموافق 6 فبراير سنة 2002.
- القانون رقم 84-12 مؤرخ في 23 رمضان عام 1404، الموافق 23 يونيو 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 26، المؤرخ في 1984/06/26.

الأنطروحات والرسائل العلمية:

- بن أحمد عبد المنعم؛ الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر؛ رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام؛ كلية الحقوق بن عكنون؛ جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة؛ 2009.
- سعادة فاطمة الزهراء، دور الجباية في حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة الجيلالي إلياس سيدي بلعباس، 2020/2019.
- السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر _دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة_، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.
- نور الدين دحمار، قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجردتي وقت الجزائر والشعب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال بيئي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012.

قائمة المراجع

- جعيرن عيسى، الجهود الدولية لحماية طبقة الأوزون من التلوث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- قنوش ميادة، مساهمة طرح قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية في نشر الوعي البيئي دراسة استطلاعية على عينة من الطلبة الجامعيين بولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام والاتصال، تخصص اتصال بيئي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2015.
- كحيل فتيحة، الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي -دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي -موقع الفيسبوك نموذجا-، مذكره مكمله لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، فرع الإعلام والتكنولوجيا الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر، 2012.
- عبد الحكيم زيدان خلف البوريشة، مستوى الوعي البيئي لدى معلمي الجغرافيا للمرحلتين الأساسية العليا والثانوية في الأردن، مذكرة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في مناهج الدراسات الاجتماعية وطرائق تدريسها، قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019.
- شابين شفيعة، دور الاتصال التربوي في تنمية الوعي البيئي لدى تلميذ الابتدائي دراسة وصفية تحليلية لعينة من تلاميذ المدارس الابتدائية في الجزائر العاصمة خلال الموسم الدراسي 2010-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام ، تخصص اتصال بيئي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012.
- مهري شفيقة، الاتصال وتشكيل الوعي البيئي عبر شبكات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2018.
- ليلي حزمون، إسهام أساتذة التعليم الثانوي في التوعية البيئية للتلاميذ دراسة ميدانية بثانويتي ثانوية متعددة الاختصاصات بأم الطوب _ ثانوية مصطفى بن بولعيد بيني والبان ولاية سكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

قائمة المراجع

- الماجستير ، تخصص علم اجتماع البيئة، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.
- فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة- دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع والتنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013/2012.
- مرابط ايمان، دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي -الجمعيات المحلية لولاية قسنطينة نموذجا-، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص بيئة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، /2010.
- سعاد ادم ابر عبد الله، وظيفة العلاقات العامة في التوعية البيئية دراسة تطبيقية على الجمعية السودانية لحماية البيئة، 2008-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008.
- رشيد غلاب، نظم الإدارة البيئية ايزو 14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- سعاد فاطمة الزهرة، دور الجباية في حماية البيئة، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة والمالية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي يابس سدي بلعباس، 2020.
- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- اوصالح عبد الحليم، إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية

قائمة المراجع

- العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف01-، الجزائر، 2013.
- برحمون حياة، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019.
- سمية سبع، محاولة اختيار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.
- بن شيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة القلد والصنع منتوجات التلحيم العلهمة سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.
- فتيحة بوشوك، دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، التخصص: نفود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2008.
- مسعودي محمد، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.

قائمة المراجع

- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قانون العام، قسم قانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
- جابر دهيمي، آثار الممارسات البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة مجموعة من المؤسسات الحائزة على مواصفة ISO 14001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، - جامعة فرحات عباس سطيف- 1، 2019.
- لمياء علي أحمد النجار، المسؤولية الدولية عن التلوث في إطار التعويض عن الأضرار بالبيئة في ضوء الاتفاقيات الدولية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، جمهورية مصر.
- بلة نزار، دور الفواعل المحلية في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر بلدية الكرمة والسانية أنموذجا ولاية وهران 2017-2012، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.
- بن ماضي قمبر، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه تخصص إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف، 2012.
- طاهري الصديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.
- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بوبكر بالقائد تلمسان، قسم الحقوق، 2007.

قائمة المراجع

- محمود الأبرش، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع البيئية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2017.
- قاسم حسناء، السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه المرحلة الثالثة، شعبة العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2022.

المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

- حمدي إسماعيل احمد، محاضرات المنهج التجريبي، الجامعة المستنصرية، العراق.
- هوارى سعاد، أساليب الاستبيان، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، اختصاص المدن - الديناميكية المجالية والتسيير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، 2020-2021
- عجمي سارة، تطبيقات تحليل البيانات، مطبوعة بيداغوجية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020/2021، ص 56.

المواقع الالكترونية:

- <http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/environnement/politique-de-l-environnement/la-fiscalite-environnementale-au-maroc-table-ronde> en Gestion des Déchets et en Environnement, p01,
- الامم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، 26 أغسطس-4 سبتمبر 2002

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة، مؤتمرات البيئة والتنمية
- المستدامة، <https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4 البيئة من أجل التنمية، 2007، ص 22.
- البنك الدولي، https://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013geo4_ar.pdf
- الجزائر مهددة بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?locations=DZ&name_desc=true
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)
- قاموس المعاني معجم عربي عربي، [./https://www.almaany.com](https://www.almaany.com).
- محمد بلفضل، حماية البيئة الجزائرية وترقية الاستثمار في إطار قانون المناجم، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامع حسن الأول، 2019. <https://www.droitentreprise.com>
- محمد غنايم، الإقتصاد والبيئة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2006، <https://ao-academy.org/2006>.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المساعدة الفنية لتدبير حرائق الغابات في الجزائر، [https://www.fao.org/in-](https://www.fao.org/in-//action/nenfire/projects/algeria/ar)
- وحيد الفرشيشي، الحق بالبيئة في الدستور التونسي الجديد، المفكرة القانونية، <https://legal-agenda.com/>.
- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، - <https://www.me.gov.dz/6eme-rapport-national-de-la-biodiversite-2>.
- وكالة الأنباء الجزائرية، رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على إطلاق مشروع بعث السد الأخضر، <https://www.aps.dz/ar/algerie/150953-2023-10-29-13-51-39>
- وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة التصحر: وضع إستراتيجية مكافحة مع أفاق 2035، <https://www.aps.dz/ar/economie/108596-2035#>

ثانيا: باللغة الاجنبية

الكتب:

- Ballandras-Rozet. Christelle ; La Fiscalité Environnementale ; Encyclopedie de L'environnement; Université Grenoble Alpes ; 01-05-2018.
- Corinne Gendron, "le développement durable comme compromis" La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, presses de l'université du Québec Québec, Canada, 2006.
- Jean Luc Bourdages, Le Développement Durable :UN FORUM PARLEMENTAIRE, Edition Bibliothèque du parlement Library of Parliament, Direction de la recherche parlementaire, canada, 1997.
- OCDE, L'économie politique des taxes liées à l'environnement, (paris :OCDE,2006).
- OCDE, La reforme fiscale écologique axée sur la réduction de pauvreté,(2005).
- Pauline de Wouters ; Anne De Vlaminck; Les aspects sociaux de la fiscalité environnementale Points de vue de la société belge francophone; Belgique : Fédération des Associations d'Environnement, 2006.

المقالات:

- Christophe Wendling, Les instruments économiques au service des politiques environnementales, La Documentation française, Économie et prévision, N° 182, 2008
- Dawn Erlandson, The BTU Tax Experience: What Happened and Why It Happened, Pace Environmental Law Review, Volume 12,Issue 1, 1994
- H. Benzidane, La fiscalité écologique au Algérie: une alternative pour la protection de l'environnement, Royaume du maroc HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, Centre National de Documentation
- James M. Sallee, The Taxation of Fuel Economy, by National Bureau of Economic Research,University of Chicago Press, 2011
- Nicolas Caruana, Fiscalité environnementale : pour une nouvelle définition de la notion de double dividende, Dans Gestion Finances Publiques, 2017,3, (N° 3),
- Vincent Lidsky, Jérôme Gazzano, et autres, Évaluation de L'impact Environnemental et économique De La Taxe Générale sur Les Activités Polluantes (TGAP) sur Les émissions de Polluants Atmosphériques, Inspection Générale Des Finances - Conseil Général de L'économie, de L'industrie, de L'énergie et des Technologies, Conseil général de l'Environnement et du Développement durable, 15 Octobre 2018.
- Benseddik Zoubida; La Protection Fiscale de l'Environnement Environmental Tax Protection; Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economique; Vol :57,N°:02,2020
- by Roy E. Cordato, Ph.D, The Polluter Pays Principle: A Proper Guide for Environmental Policy, Institute for Research on the Economics of Taxation, Studies in Social Cost, Regulation, and the Environment, Washington, No 06, 2001
- economy,Environmental Health Review Open Access, 07 October 2014,
- EDWARD Barbier, "The Concept of Sustainable Economic Development, Environmental Conservation" Environmental Conservation, vol 14, n2, London, 1987
- Eleonor Loiseau A, and others, Green economy and related concepts: An overview, Journal of Cleaner Production, Volume 139, 2016
- Eriksson, Flintull Annica, others, Use of Economic Instruments in Nordic Environmental policy 2018-2021, Nordic Council of ministers, 2023

- Geir B. Asheim ; Sustainability Ethical Foundations and Economic Properties ; POLICY RESEARCH WORKING PAPER ; The World Bank Policy Research Department Public Economics Division, 1994 ;
- HAL archives-ouvertes.fr, 2010
- Hassiba Bouabdesselam, Abdelkrim Liazid, Youcef Bouzidi, La politique environnementale en Algérie : réalités et perspectives, DÉCHETS - REVUE FRANCOPHONE D'ÉCOLOGIE INDUSTRIELLE - N° 38 - 2 , 2005 ,
- Ivo Iavicoli, Veruscka Leso, and others, Opportunities and challenges of nanotechnology in the green
- Janet E. Milne, Environmental taxation in the United States: The log view, Lewis and Clark Review, Vol 15, N°02, April 2011
- Katrin Millock, La taxation énergie-climat en Suède, Droit de l'environnement, Victoires Edition,
- Lea Skræp Svenningsen, Liv Lærke Hansen, The Use of Economic Instruments in Nordic Environmental Policy 2014–2017, Nordic Council of Ministers, TemaNord, 2019.
- Malcolm Fergusson, Policy Department Economic and Scientific Policy, This study was requested by the European Parliament's Committee on the Environment, Public Health, 2006
- Marie-Laure Dauteuil, Ola Hanafi & Marion Jousseau, Environmental Taxation in France Greening the French Culture of Taxation, cepInput, No 12,
- Michel Cohen de Lara, La Taxe: Questions - Réponses, Revue Mensuelle de La Société Amicale des Anciens élèves de L'école Polytechnique (la jeune et la rouge (environnement et fiscalité), Avril 1998;
- Michel Cruciani, La Transition Enegetique en Suède, Etude de L'Ifri, Centre d'énergie, juin 2016
- Nabil Bouayadamine, Khalid Rouggani, Développement Durable : Ou En est la Fiscalité du Maroc?, Economie et kapital, N°8, 2016
- Soufiane Tabeut, Hassan Bougantouche, La Fiscalité Environnementale au Maroc Entre Impératifs Fiscaux et Objectifs Environnementaux, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, Numéro 5, Juin 2018
- Suède, Dans Revue Projet 2015/5 (N° 348),
- Susanne Åkerfeldt, Henrik Hammar, Traduit de l'anglais par Christian Boutin, La taxe carbone en

الاطروحات والرسائل العلمية:

- M. TEBANI, Politique environnementale et développement durable, Cours de : Politique environnementale et développement durable (Master Agro écologie) – M1– Semestre 2, Faculté de Sciences de la nature et de la vie, Université de Hassiba Ben Bouaali - Chlef

التقارير:

- California budget project, WHAT WOULD PROPOSITION 10, THE "CALIFORNIA CHILDREN AND FAMILIES FIRST INITIATIVE," MEAN FOR CALIFORNIA?, September 1998
- Chuck Marr, Chye-Ching Huang, Higher Tobacco Taxes Can Improve Health And Raise Revenue, Center on Budget and policy priorities, 2014

- Curia Rationum Cour des Comptes Europeenne, Rapport Spécial Principe du Pollueur-Payeur: une application incohérente dans les différentes politiques et actions environnementales de l'UE; office des publications de l'union europeenne ; Luxembourg; 2021;
- Delia Sanchez Trancon, Xavier Leflaive, Background note: The implementation of the Polluter Pays Principle, Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, March 2022,
- Doreen Fedrigo-Fazio, Patrick ten Brink, and outhier, , BRIEFING Green Economy WHAT DO WE MEAN BY GREEN ECONOMY?, Produced by: UNEP Division of Communications and Public Information, may 2012,
- l'Union Européenne, et autres, Stratégie Nationale d'Éducation et de Sensibilisation à l'Environnement et au Développement Durable, Impression Okad El Jadida, Napalm, 2008,
- Les notes d'information du service fiscal de Washington, Aperçu de la fiscalité environnementale des USA, République Française, Ambassade de France Aux Etats-Unis D'Amérique, Finances Publique, Numéro 01, 2014,

Ministre de l'écologie et du développement durable, HISTORIQUE DU DEVELOPPEMENT DURABLE, Sommet mondial sur le développement durable 2002,

- Policy Brief, The use of economic instruments in Nordic environmental policy 1990-2017, nordic council of –ministers
- Rapport de La Commission des Comptes Et de L'économie de L'environnement; La Fiscalité Liée à L'environnement; Données économiques de l'environnement.2003;
- Report of the World Commission on Environment and Development ; Our Common Future ; United Nations 1987
- Réunion du Comité des politiques d'environnement (EPOC) au niveau ministériel Environnement et compétitivité mondiale Cadre d'action de l'OCDE pour des politiques de l'environnement efficaces et efficientes : Synthèse, 28-29 avril 2008
- United Nations High-Level week; Action for People and Planet; Climate Action Summit 2019 un General Assembly hall; 21-27 September; 2019
- UNITED NATIONS; TRANSFORMING OUR WORLD: THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

القوانين:

- Direction Générale de La comptabilité ;Loi N 84-17 juillet 1984 Relative Aux lois De Finances, art 08
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE; Loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020; 3 Joumada El Oula 1441 -30 décembre 2019; N° 81
- Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire; Loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020; 12 Chaoual 1441-4 juin 2020; N° 33;
- Journal officiel de la république française édition des lois et décrets ; loi n 76-629 du 10 juillet 1976 /13 juillet 1976 ; p 4203. relative a la protection de la natur ; 12.
- Loi n° 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, Origine Bulletin officiel, n° 5118, 19 juin 2003, maroc, Section 02, art 03

المواقع الالكترونية:

- <https://ebudget.ca.gov/2008-09-EN/BudgetSummary/REV/32270790.html#printdocs>
- <https://marine.copernicus.eu/events/cop-26-un-climate-change-conference-uk-2021>
- <https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/2833> consulte 23/09/2024.
- <https://www.scb.se/en/finding-statistics/statistics-by-subject-area/environment/environmental-accounts-and-sustainable-development/system-of-environmental-and-economic-accounts/pong/tables-and-graphs/environmental-taxes/total-environmental-taxes-in-sweden>,
- <https://www.un.org/ar/climatechange>;
- L'avenir de La Fiscalité Environnementale en Europe, paris business school, 13/10/2023; <https://www.edcparis.edu/fr/blog/lavenir-de-la-fiscalite-environnementale-en-europe>
- La fiscalité environnementale au Maroc(TABLE RONDE), L'Association Marocaine des Experts
- le grenelle environnement, **L'HISTORIQUE DU DÉVELOPPEMENT DURABLE**, https://www.seine-et-marne.gouv.fr/contenu/telechargement/4979/35469/file/FIC_20120800_Histo_DD.pdf
- Marie-Camille Chemin, Budget et fiscalité La liste des taxes environnementales, 05 juillet 2019, <https://www.ifrap.org/>
- Mini-guide de sensibilisation à l'environnement en entreprise , carbo academy, <https://www.hellocarbo.com/>.
- Pia Nyman HDRO, ENVIRONMENTAL TAXESTHE CASE OF SWEDEN, 20 August, p03. <https://hdr.undp.org/system/files/documents/nyman-piataxes-swedenpdf.pdf> consulte 20/02/2024
- **Pourquoi la sensibilisation à l'environnement est-elle importante?**, <https://www.sosnature.org/pourquoi-la-sensibilisation-a-lenvironnement-est-elle-importante/>
- QU'EST-CE QUE LE DÉVELOPPEMENT DURABLE ? <https://positiveworkplace.fr/quest-ce-que-le-developpementdurable/#:~:text=Souvent%20la%20plus%20connue%2C%20la,pourtant%20en%20voie%20de%20d%C3%A9gradation>
- RAISING TOBACCO TAXES: A WIN-WIN-WIN., <https://assets.tobaccofreekids.org/factsheets/0385.pdf>
- République française, Fiscalité environnementale, Commissariat général au développement durable, le 5 février 2021, <https://www.notre-environnement.gouv.fr/themes/economie/la-fiscalite-environnementale-ressources/article/fiscalite-environnementale/>
- Strengthened ordinance (2017: 1334) on climate bonus cars, <https://www.iea.org/policies/12897-strengthened-ordinance-2017-1334-on-climate-bonus-cars>
- Waste Management in Minnesota, p01. <https://www.auditor.leg.state.mn.us/ped/pedrep/0201ch1.pdf>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: استبانة البحث

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيبي علي-البلدة 2-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المحاسبة والمالية

استبانة بحث

تحية طيبة وبعد،

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تم تطويرها لجمع البيانات اللازمة لإتمام الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، والمعنونة ب: " الجباية البيئية كأداة لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية-دراسة عينة من المؤسسات- " والمقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في تخصص جباية ومالية المؤسسة، لذا نأمل منكم التكرم بإبداء آراءكم حول عبارات الاستبانة بدقة واهتمام.

نشكركم على حسن تعاونكم ومساعدتكم القيمة في انجاز هذا البحث

تحت إشراف
أ/د - حمدي باشا نادية
أ/د - عمراوي سميرة

إعداد الباحثة :
-زلاق حليلة

السنة الجامعية: 2024/2023

الملاحق

الجزء الأول: المعلومات الشخصية ومعلومات حول المؤسسة

أولاً: المعلومات الشخصية

الرجاء منكم تعبئة البيانات الشخصية والوظيفية التالية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة :

الجنس:	العمر:	المؤهل الوظيفي:	الخبرة المهنية:	المركز الوظيفي:
☐ ذكر	☐ أقل من 30 سنة	☐ ثانوي	☐ أقل من 5 سنوات	☐ مدير عام
☐ أنثى	☐ من 30 إلى 39 سنة	☐ تكوين متخصص	☐ من 5 إلى 10 سنوات	☐ محاسب
	☐ من 40 إلى 49 سنة	☐ ليسانس	☐ من 11 إلى 15 سنة	☐ رئيس مصلحة
	☐ من 50 فأكثر	☐ ماستر	☐ أكثر من 15 سنة	☐ رئيس قسم
		☐ دراسات عليا		☐ مندوب بيئة
		☐ أخرى.....		☐ أخرى
				(حددها).....

ثانياً: معلومات متعلقة بالمؤسسة

القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة:	حجم المؤسسة:	أهمية البعد البيئي داخل المؤسسة:
☐ قطاع الإلكترونيك	☐ مصغرة "01-09 عمال"	☐ استقرار
☐ قطاع الأغذية	☐ صغيرة "10-49 عامل"	☐ ارتفاع
☐ قطاع الاسمنت والحديد	☐ متوسطة "50-250 عامل"	
☐ أخرى	☐ كبيرة "أكثر من 250 عامل"	
(حددها).....		

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

تتضمن الاستبانة 5 محاور: الأول خاص بفرض الرسوم البيئية، الثاني خاص بمنح التحفيزات الجبائية في مجال البيئة، أما المحور الثالث الوعي البيئي في الجزائر، المحور الرابع يتمثل في الوعي البيئي لدى المؤسسة الاقتصادية، وأخيراً محور تأثير الجبائية البيئية على الوعي البيئي للمؤسسة الاقتصادية

المحور الأول: الجبائية البيئية

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس فرض الرسوم البيئية من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية، فالمرجو تحديد درجة موافقتك عليها وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة.

الرقم	العبارات	درجة القياس			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
البعد الأول: الرسوم البيئية					
1	أدت الرسوم على النفايات المفروضة بمؤسستكم إلى عدم تخزين النفايات الصناعية				
2	دفعت الرسوم على النفايات بمؤسستكم إلى العمل على رسكلة نفاياتها ومخلفاتها الصناعية القابلة لإعادة التدوير				
3	دفعت الرسوم البيئية مؤسستكم إلى التخلص من نفاياتها بأساليب آمنة بيئيا مثل أساليب الردم التقني				
4	فرض الرسوم على الانبعاثات أدى بمؤسستكم للبحث عن تكنولوجيا حديثة أقل تلويثا للبيئة				
5	أدت الضرائب المفروضة على المنتجات بمؤسستكم إلى العمل على تحسين خصائص منتجاتها وفقا للمتطلبات القانونية بهدف تحسين أدائها البيئي				
6	أدت الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة بمؤسستكم لمراجعة طرق إنتاجها				
7	أدت الرسوم البيئية على النشاطات الملوثة بمؤسستكم لتبني تقنيات الإنتاج الأنظف				
8	دفعت الرسوم البيئية بمؤسستكم إلى استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة				
البعد الثاني: التحفيزات الجبائية البيئية					
9	تلعب التحفيزات الضريبية "البيئية" دوراً فعالاً في تعزيز جهود حماية البيئة				
10	منح الدولة حوافز ضريبية بيئية لبعض النشاطات تأتي استجابة لرغبتها في تحفيز هذه المشاريع على التخلص من التلوث البيئي				
11	التحفيزات الضريبية البيئية يتيح للمؤسسات الالتزام بالمعايير والإجراءات البيئية				

البعد الثالث: السياسة الجبائية البيئية

12	فرض الرسوم البيئية على المصانع الملوثة للبيئة هو وسيلة أكثر فعالية لتحفيز تغيير السلوك يحقق استدامة بيئية				
13	تفرض الرسوم البيئية بهدف تعزيز انتشار الوعي البيئي				
14	تطبيق الرسوم البيئية على المؤسسات الاقتصادية يعد هدفاً أساسياً لتحفيزها على اتخاذ سلوكيات تقلل الضرر على البيئة				
15	يظهر أثر الرسوم البيئية عندما تتجه حصيلتها إلى صناديق حماية البيئة				

المحور الثاني: الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية، فالمرجو تحديد درجة موافقتك عليها وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة

الرقم	العبارة	درجة القياس			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
البعد الأول: الأداء البيئي					
16	توفر المؤسسة خطة استدامة بيئية لتقليل تأثيرها البيئي				
17	تتبنى المؤسسة مبادئ الاستدامة البيئية في اتخاذ القرارات الإدارية				
18	تشجع المؤسسة مبادرات الموظفين للحفاظ على البيئة داخل مكان العمل				
19	توفر المؤسسة التدريب والتوعية حول المسؤولية البيئية لموظفيها				
20	توجد أهداف محددة للمؤسسة لتحسين المستمر في الأداء البيئي				
21	تستخدم المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة في تصميم وتشغيل منتجاتها وخدماتها				
22	تتعاون المؤسسة مع المجتمع المحلي لتعزيز المبادئ				

					والمسؤولية البيئية	
					يتم تحديد أهداف بيئية قابلة للقياس لتحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية	23
					تتخذ المؤسسة إجراءات فعالة للتقليل من النفقات وتحسين إدارة الموارد	24
					توفر المؤسسة وسائل للتواصل والتفاعل مع الموظفين بشأن المسائل البيئية	25
					تعتبر المنافسة البيئية بين المؤسسات سببا لخلق إبداعات وابتكارات بيئية جديدة داخل المؤسسة الاقتصادية	26
البعد الثاني: التأهيل البيئي						
					تسعى مؤسساتكم لاحترام المعايير البيئية للاستفادة من الامتيازات والإعانات الضريبية التي تمنحها الدولة	27
					تخفيض معدلات الرسوم على تقنيات الإنتاج الأنظف يحفز مؤسساتكم على التوجه للعمل بها	28
					منح إعانات للمعدات الصديقة للبيئة يحفز مؤسساتكم على اقتنائها	29
					منح تحفيزات ضريبية للاستثمار في تكنولوجيا الإنتاج النظيف يشجع مؤسساتكم على اعتماد هذه التقنيات المستدامة.	30
البعد الثالث: المسؤولية البيئية						
					تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تشهد مشاكل بارزة في مجال التلوث البيئي	44
					توجد نقائص في التشريعات والقوانين المرتبطة بتقييد التلوث البيئي في الجزائر	45
					تظهر تضاربات بين المعايير والمحددات المحلية في الجزائر لمكافحة التلوث البيئي مما يشير الى ضرورة مراجعة ومواءمة الاطار الضريبي	46

شكرا على حسن تعاونكم

الملحق رقم 02: قائمة المحكميين

الاساتذة:

الاسم واللقب	كلية الانتماء	جامعة الانتماء
أ.د. خميسي قايدي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
أ.د. بزة صالح	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
أ.د. حمران محمد	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة صادق بن يحي جيجل
د. بن خرناجي أمينة	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
د. بهلولي نور الهدى	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

المهنيين:

الاسم واللقب	المنصب	التخصص
ميمون علاء الدين	رئيس مصلحة-بمديرية البينية- برج بوعريريج	مهندس رئيسي في البيئة (مهندس دولة)
صالح عبد الكريم	رئيس مصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث -مركز الضرائب- برج بوعريريج	دبلوم درجة 3 IEDF مالية عمومية وجباية الجمارك

الملحق رقم 03: الصديق البنائي

Corrélations

		Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30	Q31	Q32
Q16	Corrélacion de Pearson	,504**	,551**	,354**	,371**	,397**	,361**	,340**	,311*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,003	,002	,001	,003	,005	,010
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q17	Corrélacion de Pearson	,487**	,675**	,330**	,398**	,258*	,325**	,235	,164
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,006	,001	,035	,007	,056	,184
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q18	Corrélacion de Pearson	,486**	,529**	,393**	,328**	,340**	,350**	,263*	,066
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,007	,005	,004	,032	,594
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q19	Corrélacion de Pearson	,602**	,610**	,176	,287*	,298*	,259*	,230	,088
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,154	,018	,014	,035	,061	,480
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q20	Corrélacion de Pearson	,507**	,514**	,233	,309*	,283*	,245*	,328**	,163
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,058	,011	,020	,045	,007	,187
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q21	Corrélacion de Pearson	,369**	,514**	,007	,372**	,255*	,186	,336**	,235
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,956	,002	,037	,131	,005	,055

N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q22	Corrélation de Pearson	,632**	,668**	,001	,172	,086	,118	,301*	,242*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,992	,163	,491	,343	,013	,048
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q23	Corrélation de Pearson	,616**	,705**	,203	,346**	,198	,215	,419**	,225
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,100	,004	,109	,080	,000	,067
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q24	Corrélation de Pearson	,592**	,544**	,241*	,282*	,290*	,287*	,435**	,187
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,050	,021	,017	,018	,000	,129
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q25	Corrélation de Pearson	1	,575**	,208	,178	,346**	,337**	,364**	,181
	Sig. (bilatérale)		,000	,090	,150	,004	,005	,002	,143
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q26	Corrélation de Pearson	,575**	1	,303*	,407**	,196	,276*	,226	,057
	Sig. (bilatérale)	,000		,013	,001	,112	,024	,066	,645
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q27	Corrélation de Pearson	,208	,303*	1	,500**	,434**	,544**	,205	-,010
	Sig. (bilatérale)	,090	,013		,000	,000	,000	,096	,938
	N	67	67	67	67	67	67	67	67
Q28	Corrélation de Pearson	,178	,407**	,500**	1	,611**	,609**	,369**	,244*
	Sig. (bilatérale)	,150	,001	,000		,000	,000	,002	,047

الملاحق

N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q29	Corrélation de Pearson	,346**	,196	,434**	,611**	1	,872**	,392**	,308*
	Sig. (bilatérale)	,004	,112	,000	,000		,000	,001	,011
N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q30	Corrélation de Pearson	,337**	,276*	,544**	,609**	,872**	1	,413**	,310*
	Sig. (bilatérale)	,005	,024	,000	,000	,000		,001	,011
N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q31	Corrélation de Pearson	,364**	,226	,205	,369**	,392**	,413**	1	,615**
	Sig. (bilatérale)	,002	,066	,096	,002	,001	,001		,000
N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q32	Corrélation de Pearson	,181	,057	-,010	,244*	,308*	,310*	,615**	1
	Sig. (bilatérale)	,143	,645	,938	,047	,011	,011	,000	
N		67	67	67	67	67	67	67	67
Q33	Corrélation de Pearson	,380**	,159	,216	,241*	,355**	,300*	,345**	,424**
	Sig. (bilatérale)	,002	,199	,079	,049	,003	,014	,004	,000
N		67	67	67	67	67	67	67	67
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,719**	,731**	,435**	,587**	,576**	,582**	,579**	,413**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001
N		67	67	67	67	67	67	67	67

Corrélations

		Q33	المحور الثاني
Q16	Corrélation de Pearson	,328**	,776**

	Sig. (bilatérale)	,007	,000
	N	67	67
Q17	Corrélation de Pearson	,271 [*]	,789 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,027	,000
	N	67	67
Q18	Corrélation de Pearson	,165	,701 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,182	,000
	N	67	67
Q19	Corrélation de Pearson	,232	,762 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,059	,000
	N	67	67
Q20	Corrélation de Pearson	,225	,741 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,068	,000
	N	67	67
Q21	Corrélation de Pearson	,259 [*]	,645 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,034	,000
	N	67	67
Q22	Corrélation de Pearson	,247 [*]	,702 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,044	,000
	N	67	67
Q23	Corrélation de Pearson	,371 ^{**}	,785 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,002	,000
	N	67	67
Q24	Corrélation de Pearson	,230	,724 ^{**}
	Sig. (bilatérale)	,061	,000

	N	67	67
Q25	Corrélation de Pearson	,380**	,719**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000
	N	67	67
Q26	Corrélation de Pearson	,159	,731**
	Sig. (bilatérale)	,199	,000
	N	67	67
Q27	Corrélation de Pearson	,216	,435**
	Sig. (bilatérale)	,079	,000
	N	67	67
Q28	Corrélation de Pearson	,241*	,587**
	Sig. (bilatérale)	,049	,000
	N	67	67
Q29	Corrélation de Pearson	,355**	,576**
	Sig. (bilatérale)	,003	,000
	N	67	67
Q30	Corrélation de Pearson	,300*	,582**
	Sig. (bilatérale)	,014	,000
	N	67	67
Q31	Corrélation de Pearson	,345**	,579**
	Sig. (bilatérale)	,004	,000
	N	67	67
Q32	Corrélation de Pearson	,424**	,413**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001
	N	67	67

Q33	Corrélation de Pearson	1	,489**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	67	67
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,489**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	67	67

الملحق رقم 04: ثبات الاستبانة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	67	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	67	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,819	15

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	18

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	33

الملاحق

الملحق رقم 05: اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
المحور الأول	,076	67	,200 [*]	,967	67	,074
المحور الثاني	,086	67	,200 [*]	,990	67	,885
الاستبيان ككل	,066	67	,200 [*]	,985	67	,595

الملحق رقم 06: خصائص أفراد العينة

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	49	73,1	73,1	73,1
أنثى	18	26,9	26,9	100,0
Total	67	100,0	100,0	

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 30 سنة	17	25,4	25,4	25,4
من 30 سنة إلى 39 سنة	25	37,3	37,3	62,7
من 40 سنة إلى 49 سنة	18	26,9	26,9	89,6
من 50 فأكثر	7	10,4	10,4	100,0
Total	67	100,0	100,0	

المزهل، الوظيفي

الملاحق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي	5	7,5	7,5	7,5
تكوين متخصص	3	4,5	4,5	11,9
ليسانس	23	34,3	34,3	46,3
ماسنر	22	32,8	32,8	79,1
دراسات عليا	14	20,9	20,9	100,0
Total	67	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	16	23,9	23,9	23,9
من 5 إلى 10 سنوات	20	29,9	29,9	53,7
من 11 إلى 15 سنة	13	19,4	19,4	73,1
أكثر من 15 سنة	18	26,9	26,9	100,0
Total	67	100,0	100,0	

المركز الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide مدير عام	14	20,9	20,9	20,9
محاسب	28	41,8	41,8	62,7
رئيس مصلحة	13	19,4	19,4	82,1
رئيس قسم	3	4,5	4,5	86,6
مندوب بيئة	9	13,4	13,4	100,0
Total	67	100,0	100,0	

نشاط المؤسسة

الملاحق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide قطاع الالكترونىك	24	35,8	35,8	35,8
قطاع الاعدية	7	10,4	10,4	46,3
قطاع الاسمنت والحديد	10	14,9	14,9	61,2
أخرى	26	38,8	38,8	100,0
Total	67	100,0	100,0	

حجم المؤسسة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide مصغرة من 1-9 عمال	7	10,4	10,4	10,4
صغيرة 10-199 عامل	23	34,3	34,3	44,8
متوسطة 200-499	16	23,9	23,9	68,7
كبيرة أكثر من 500 عامل	21	31,3	31,3	100,0
Total	67	100,0	100,0	

اهمية البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide استقرار	36	53,7	53,7	53,7
ارتفاع	31	46,3	46,3	100,0
Total	67	100,0	100,0	

الملحق رقم 07: نتائج إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q1	67	3,6716	,84186
Q2	67	3,9104	,91670
Q3	67	4,0000	,85280
Q4	67	3,6119	,79687
Q5	67	3,7463	,82284
Q6	67	3,6567	1,00833
Q7	67	3,7463	,85888
Q8	67	3,6866	,83863
الرسوم البيئية	67	3,7537	,62575
Q9	67	4,0299	,90403
Q10	67	4,0896	,73302
Q11	67	3,9254	,90977
التحفيزات الجبائية	67	4,0149	,72806
Q12	67	4,0448	1,06505
Q13	67	3,7015	1,23110
Q14	67	4,1343	,90278
Q15	67	3,9701	,86987
السلوك الجبائي البيئي	67	3,9627	,80511
Q16	67	3,8955	,83728
Q17	67	3,7612	,93888
Q18	67	3,8209	,86909
Q19	67	3,8806	,87943

Q20	67	3,8060	,85704
Q21	67	3,8358	1,02391
Q22	67	3,8060	,98840
Q23	67	3,9104	,79260
Q24	67	3,9552	,78688
Q25	67	3,8060	,95725
Q26	67	3,7761	,96642
الأداء البيئي	67	3,8412	,70299
Q27	67	3,8507	,76384
Q28	67	3,9254	,80366
Q29	67	3,9851	,86151
Q30	67	4,0149	,80702
التأهيل البيئي	67	3,9440	,67675
Q31	67	4,1343	,90278
Q32	67	3,9552	,91176
Q33	67	3,8657	,88584
المسؤولية البيئية	67	3,9851	,72109
N valide (listwise)	67		

الملحق رقم 09: اختبار الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	السلوك الجبائي، البيئي، الرسوم، البيئية، التحفيزات الجبائية	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : الثاني المحور :

ANOVA^b

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10,256	3	3,419	18,637	,000 ^a
	Résidu	11,556	63	,183		
	Total	21,812	66			

الملاحق

a. Valeurs prédites : (constantes), البيئي. الجبائي. السلوك, البيئية. الرسوم, الجبائية. التحفيزات

b. Variable dépendante : الثاني. المحور

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,497	,429		3,490	,001
الرسوم. البيئية	,492	,094	,535	5,212	,000
التحفيزات. الجبائية	,198	,081	,251	2,433	,018
السلوك. الجبائي. البيئي	-,064	,066	-,089	-,965	,338

a. Variable dépendante : الثاني. المحور